الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
Université Mohamed Khider –Biskra

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences économiques , Commerciales et des Sciences de Gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــوع

دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية خلال الفترة: 2000-2015

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد صناعي

إعداد الطالب:
بن عزرين عزالدين

إشراف الأستاذة الدكتوره:
أ/د. يحياوي مفيدة

لجنة المنـاقـــشة:

د. حبة نجـــــــوى	أستاذ محاضـــــر أ	جامعة بسكـــرة رئيسا
أ/د. يحياوي مفيـــدة	أستاذة التعليم العالي	جامعة بسكـــرة مقررا
أ/د. بوعبدالله عـــلي	أستاذ التعليم العـالي	جامعة بسكرة ممتحنا
أ/د. خاطر طـــــارق	أستاذ التعليم العـالي	جامعة باتنـــة ممتحنا
د. عرقابي عـــــادل	أستاذ محاضـــــر أ	جامعة باتنـــة ممتحنا
أ/د. بوقصبة الشريف	أستاذ التعليم العـالي	جامعة الوادي ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَيَسْأَلُونَكَ

عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ

أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ

إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ سورة الإسراء

صدق الله العظيم

الإهـــــــــــــداء

إلى خاتم النبيين، النبي الأمين "صلى الله عليه وسلم" وإلى آل بيته الطيبين الطاهرين "عليهم رضوان الله أجمعين".

إلى من نذر حياته عطاءا صالحا لأبنائه " والدي " تغمده الله برحمته الــواسعة.

إلى الشمعـة التي أضـأت ومـازالت تضيء دربي،

أمــي أطـال الله في عمرهـا.

إلى كل الإخـوة والأخـوات، القريب منهم والبعيـد.

إلى زوجتي التي وقفت بجـانبي وانتظــرت بشـوق وشـغف رؤيـة هـذا المولود

عربون وفـاء ومحبـة.

وإلى كل من ألاء، يحي، معاذ إبراهيم وميرا رعاهم الله.

إلـى كـل من يمــزج بيــن العلـم والأخـلاق.

إلى كل من سخرهم الله لي عونا وسندا.

أهـــــــدي هـذا العمـــــل.

شكـــــــر وتقديـــــــر

الحمد لله على نعمته وعظيم شأنه ورفعة منزلته، خالق غير مخلوق، معبود غير عابد، محمود غير حامد، اللهم أهدني بجلال قدرك وعظيم شأنك إلى كل عمل لك فيه رضا، ولي فيه صلاح وأسبغ علي من نعمتك ورحمتك التي وسعت كل شيء يا ارحم الراحمين.

وبعد أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة الدكتورة يحياوي مفيدة لقبولها الاشراف على الرسالة ولما قدمته من ملاحظات علمية قيمة جزاها الله عني خير الجزاء.

واتوجه بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ خاطر طارق والأستاذ عرقابي عادل اللذان ساندني بتوجيهاتهما القيمة.

كما أتقدم بفائق الشكر إلى الأساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة واعضائها لتفضلهم بمناقشة البحث ولما سيقدمونه من ملاحظات قيمة وسديدة ستسهم بإغناء جهد الباحث.

الباحث: بن عزرين عزالدين .

المـــــــــلخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، محاولة إبراز مكانة هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأهم العقبات التي تواجهه والسياسات الصناعية المطبقة من أجل تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام .2030 في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، فلقد خضع هذا القطاع لعدة إصلاحات من طرف الحكومات المتعاقبة بهدف النهوض به والرفع من نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لكنها تبقي ضعيفة جدا، فبالرغم من الخطط الرامية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الصناعات الوطنية إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من مشاكل كثيرة ويحتاج خططا أكثر فعالية لتحقيق التنمية الصناعية.

وتم التوصل إلى أن الدولة الجزائرية قامت بدعم وتشجيع هذه الصناعات بصياغة سياسات صناعية للنهوض بها، بداية من السياسات العمودية المطبقة من خلال برامج الدعم التي أطلقتها (مشاريع البنى التحتية) وتأثيرها على تطور الأداء، وجملة من السياسات الافقية على مختلف القطاعات الصناعية، لكن عملية فتح السوق الجزائرية التي تمت عبر مراحل أدت إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات المستوردة، وهذا ما أثر سلبا على الصناعات المحلية والذي يظهر جليا في تدني مستوى أداء الصناعات التحويلية الجزائرية، واتضح من نتائج الدراسة أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو غير المتوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية، التحول الهيكلي، الصناعات التحويلية، النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

Abstract

This study aims to shed light on the reality of manufacturing industries in Algeria during the period 2000-2015, trying to highlight the position of this sector in relation to the national economy, the most important obstacles it faces and the industrial policies applied in order to achieve a fundamental change in the structure of its economy by 2030. Within the framework of the new growth model, the economic sector has undergone several reforms by successive governments with the aim of promoting it and increasing its contribution to the gross domestic product, but it remains very weak. Despite the plans to diversify the national economy outside the hydrocarbon sector by encouraging national industries, this sector still suffers It has many problems and needs more effective plans to achieve industrial development.

It was concluded that the Algerian state supported and encouraged these industries by formulating industrial policies to advance them, starting with the vertical policies applied through the support programs launched by (infrastructure projects) and their impact on performance development, and a number of horizontal policies on various industrial sectors, but the process of opening The Algerian market, which took place through stages that led to the dumping of the Algerian market with imported products, and this negatively affected the local industries, which is evident in the low level of performance of the Algerian manufacturing industries, It was clear from the results of the study that the process of economic development in Algeria always takes place according to the strategy of unbalanced growth by giving priority to one sector of activity at the expense of another, which increased the imbalance of the industrial sector and its absolute dependence in the production process to foreign markets in terms of technology, raw materials and intermediate goods, and limiting it to the installation and packaging industries Without going into the real production process.

Keywords: industrial policies, structural transformation, manufacturing industries, the new global economic order.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
المحتوى	**الصفحة**
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والإشكال	
المقدمة العامة	**أ–هـ**
الفصل الأول: السياسات الصناعية وتطور مناهجها في ظل النظام التجاري العالمي	
تمهيد	11
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات الصناعية	12
المطلب الأول: السياسات الصناعية تعريفها وأهميتها.	12
المطلب الثاني: مضمون و مبادئ السياسة الصناعية	17
المطلب الثالث: أدوات السياسات الصناعية	22
المطلب الرابع: عناصر بناء السياسات الصناعية	25
المبحث الثاني: تصنيف السياسات الصناعية	31
المطلب الأول : حسب المدى الزمني للسياسات الصناعية: (سياسات ظرفية، سياسات هيكلية).	31
المطلب الثاني: حسب الهدف من التصنيع (السياسات الصناعية في ظل إحلال الواردات ،السياسات الصناعية في ظل ترويج الصادرات).	31
المطلب الثالث. السياسات الصناعية الحديثة (سياسات عمودية (انتقائية)، سياسات أفقية، السياسات الصناعية الموجهة الى سلاسل القيمة العالمية).	35
المبحث الثالث: مجال تنفيذ وهيكل السياسات الصناعية الحديثة وفق النظام التجاري العالمي.	38
المطلب الأول: تدخل الدولة في تبني السياسات الصناعية الحديثة مزايا الإنتقاء ومخاطر الريعية	39
المطلب الثاني: نطاق ومجال تنفيذ السياسات الصناعية الحديثة وفق النظام التجاري العالمي	41
المطلب الثالث: هيكل السياسات الصناعية الحديثة – آليات العمل ومبررات التطبيق	47
المطلب الرابع: جوانب من تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في التجارب الدولية	48
خلاصة الفصل الأول.	54
الفصل الثاني: السياسات الصناعية والتغيير الهيكلي للصناعة التحويلية	
تمهيد	56
المبحث الأول: أهمية دراسة وتقسيم هيكل الصناعة التحويلية.	57
المطلب الأول: مفاهيم نظرية.	57
المطلب الثاني: أهمية دراسة هيكل الصناعة التحويلية والسياسات الصناعية الخاصة بتطويره.	60
المطلب الثالث: تقسيم هيكل الصناعة التحويلية والعوامل التي تسهم في تحديده	63
المبحث الثاني: السياسات الصناعية والتغيير الهيكلي.	67
المطلب الأول: الأطر والنماذج الاقتصادية لسياسات التحول الفعال	67

المطلب الثاني: السياسة الصناعية والتغيير الهيكلي	70
المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة الصناعية في التحول الهيكلي	72
المبحث الثالث: أثر السياسات الصناعية على محددات هيكل الصناعة.	77
المطلب الأول: أثر السياسات الصناعية على التركز الصناعي.	78
المطالب الثاني: أثر السياسات الصناعية على عوائق الدخول إلى الصناعة	80
المطلب الثالث: أثر السياسات الصناعية على عوائق الخروج من الصناعة	84
المطلب الرابع: أثر السياسات الصناعية على تمييز المنتجات في الصناعة	85
خلاصة الفصل الثاني.	87
الفصل الثالث: السياسات الصناعية الجزائرية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي	
تمهيد	90
المبحث الأول: السياسات الصناعية والمناخ الاستثماري في إطار الشراكة الأورو– جزائرية	90
المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	91
المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في إطار الشراكة الأورو جزائرية	94
المطلب الثالث: آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري الفترة 2008-2017	99
المبحث الثاني: السياسة الصناعية الجزائرية في ظل منظمة التجارة العالمية	105
المطلب الأول: توجهات السياسة الصناعية ضمن إتفاقية منظمة التجارة العالمية.	106
المطلب الثاني: السياسة الصناعية الجزائرية ومدى توافقها مع مبادئ منظمة التجارة العالمية	116
المطلب الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية على السياسة الصناعية في الجزائر	120
المطلب الرابع: تقييم أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري	121
المبحث الثالث: السياسات الصناعية والبرامج التنموية 2001–2019	125
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	125
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	131
المطلب الثالث: المخطط الخماسي 2010-2014.	138
المطلب الرابع: البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.	143
خلاصة الفصل الثالث.	148
الفصل الرابع: تقييم وتحليل الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد	
تمهيد	150
المبحث الأول: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016–2030	150
المطلب الأول: تعريف وأهداف النموذج.	150
المطلب الثاني: المجالات الاستراتيجية لإحداث التغيير اللازم في الاقتصاد.	153
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لميزانية النموذج.	155
المطلب الرابع: تحليل وتقييم نتائج النموذج.	156
المبحث الثاني: تقييم وتحليل الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر	159
المطلب الأول: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام.	160

المطلب الثاني: مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية.	167
المطلب الثالث: مساهمة الصناعات التحويلية في العمالة الإجمالية.	173
المطلب الرابع: مساهمة الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية.	176
المبحث الثالث: الاستراتيجية الصناعية الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي.	185
المطلب الأول: إجراءات تطوير القطاع الصناعي ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد.	185
المطلب الثاني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي.	187
المطلب الثالث: الاستراتيجية المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي.	190
خلاصة الفصل الرابع.	193
الخاتمة العامة	195
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بيان توضيحي حول أهم أهداف وأدوات السياسات الصناعية الحديثة في تجارب دول شرق آسيا	51
02	التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على مدى 12 سنة	94
3-1	تطور التركيبة السلعية لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2015	101
3-2	تطور التركيبة السلعية لواردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2015	104
03	تقسيم السلع الصناعية وفق درجة انفتاحها على السوق العالمي	106
04	توافق الأطر القانونية والتشريعية للجزائر مع التزاماتها ومنظمة التجارة العالمية	112
05	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي	123
06	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	124
07	نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال1999 -2004	127
08	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب	129
09	نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة2005-2009	134
10	محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	136
11	تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر 2010-2014	138
12	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016	141
13	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2015-2019	142
14	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018	151
15	تطور حجم إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة (2014-2019)	153
16	تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية (2014-2019)	154
17	تطور التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر 2017-2019	155
18	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية	156
19	تطور الإنتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2019	158
20	تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية 2010-2019	164
21	هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات	165
22	التوزيع حسب القطاع لنمو اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	166
23	مساهمة الصناعات خارج المحروقات في خلق مناصب عمل للفترة 2010-2018	170
24	تطور العمالة حسب هيكل الصناعات التحويلية	171
25	مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في الصادرات الاجمالية للفترة 2008-2018	173
26	تطور صادرات الصناعات التحويلية في الجزائر للفترة 2004-2018	175
27	تطور واردات الصناعات التحويلية في الجزائر للفترة 2004-2018	177

28	نمو التجارة الخارجية	179

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر بناء السياسة الصناعية	26
02	تنسيق تنفيذ الاستراتيجية على مستوى وزارة التجارة والصناعة	30
03	الميزان التجاري للصناعات التحويلية	179
04	نمو التجارة الخارجية	179

المقدمة العامة

مقدمـــــة:

توجهت معظم الدول النامية خلال العقدين الماضيين إلى تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه السياسات كان لها طابع أكثر حمائية وتنفذ إما وفقا لنموذج التصنيع الذي يحل محل الواردات أو نموذج النمو الذي تحركه الصادرات، وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في منتصف التسعينيات بات العديد من أدوات السياسة الصناعية التي كانت مستعملة في السابق، مثل إعانات التصدير، محظورة أو أصبحت عرضة لإجراءات تعويضية وقد أدى ذلك إلى تغيير المشهد بالنسبة لأدوات السياسة الصناعية المتاحة، كاستخدام مجموعة من الإجراءات التي لا تعيق انسياب التجارة العالمية المتمثلة في جميع أنواع الدعم غير المحضورة، ومن الأعمال التي يمكن أن تقوم بها الحكومة أيضا والتي لا تعتبر مخالفة لمبادئ المنظمة تخصيص امتيازات معينة لاستثمارات المناطق الأقل نموا أو استخدام قيود جمركية استثنائية محدودة لمعالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات الناجمة عن تحرير التجارة أو أزمات استثنائية أخرى، لذلك نلاحظ أن الفكرة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي جعل التدخل الحكومي مسموحا به على نحو متغير لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة وليس على أساس ثابت أو دائم.

والجزائر كباقي الدول النامية تسعى إلى مواكبة التحولات والتغيرات في القطاع الصناعي التي تحدث على مستوى العالم، حيث خرجت غداة الاستقلال بقطاع صناعي هش يفتقر إلى أدنى المقومات التي تجعله قطاعا استراتيجيا، ومن هنا نستنتج أنها انطلقت في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية صلبة من خلال الأولوية التي منحتها لمختلف الصناعات خاصة الثقيلة منها وهذا بهدف رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث بلغت الاستثمارات الصناعية أكثر من 50مليار دينار جزائري خلال العشرية (1967-1977) وخصصت أكثر من 100 مليار دينار جزائري فيما بين 1978 و1991، وحرصا على تحسين الأداء حضي القطاع الصناعي بمجموعة من الإصلاحات التي تمثلت في عمليات إعادة الهيكلة خلال النصف الأول من الثمانينات، ومنذ مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق عرف القطاع الصناعي تنفيذ مجموعة ثانية من عمليات إعادة الهيكلة الصناعية والتطهير المالي، حيث مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) اندثرت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية إما عن طريق خوصصتها أو تصفيتها أو اجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، ورغم هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الصناعي لم يكتسب الليونة اللازمة، ومع بداية الألفينات وازدهار أسعار النفط تم إطلاق استراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث كرست لها استثمارات ضخمة وفقا لاستراتيجيات تنموية تم تكييفها مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الدولية، هذا وقد اتجهت الحكومة الجزائرية في الفترة الأخيرة إلى تبني نموذج اقتصادي جديد للإنعاش الصناعي تهدف من خلاله إلى

تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، كان في مقدمتها الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة كألية لبعث وترقية التنافسية في هذا القطاع وخلق فرص عمل جديدة من خلال ريادة الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي ووضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

أولا. إشكالية الدراسة :

في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد و توسيع قدرته الاستيعابية، كما ساهمت المشاكل الاقتصادية والفنية التي واجهها القطاع الصناعي عامة في تدني مستوى أداء كافة المؤسسات الصناعية العمومية الذي انعكس بدوره على الإنتاج والإنتاجية، والذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى أدت السياسات الصناعية التي اعتمدت منذ انطلاق عملية التنمية الاقتصادية إلى إعطاء الأولوية لبعض الصناعات على حساب صناعات أخرى و إلى زيادة حدة الاختلافات والتناقضات التي يعيشها القطاع الصناعي خاصة والاقتصاد الوطني عامة، إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي برزت في الأفق والتي تهدف إلى الانفتاح الاقتصادي الكامل وإلى ظهور ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

ما يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو دور سياسات ضبط الصناعة في نمو الصناعات التحويلية الجزائرية ؟**

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو دور السياسات الصناعية في التغيير الهيكلي نحو الصناعات التحويلية التي توفر المزيد من فرص النمو؟
- ماهو دور التحديات الاقتصادية العالمية في تنمية الصناعات التحويلية، في ظل انتهاج وتفعيل سياسات صناعية؟
- ماهو دور التكنولوجيا المستوردة عن طريق الاستثمار الأجنبي في تنمية الصناعات التحويلية الجزائرية ومواجهة اختلالات السياسات الصناعية السابقة؟

- ما هو واقع وآفاق السياسة الصناعية في الجزائر؟ وفيما تتمثل السياسات الصناعية الملائمة لقطاع الصناعات التحويلية الجزائرية؟

ثانيا. فرضيات الدراسة: تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة الى صياغة جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه وهي كما يلي:

1. للسياسات الصناعية دور في تغيير الهيكل نحو الصناعات التحويلية التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع.
2. للتحديات الاقتصادية العالمية دور في تنمية الصناعات التحويلية، في ظل انتهاج وتفعيل سياسات صناعية.
3. للتكنولوجيا المستوردة عن طريق الاستثمار الأجنبي دور في تنمية الصناعات التحويلية الجزائرية ومواجهة اختلالات السياسات الصناعية السابقة.
4. لعدم انتهاج وضبط سياسات صناعية ملائمة دور في ضعف مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل الوطني للتخلص من التبعية للمحروقات.

ثالثا. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كون الصناعات التحويلية قطاعا واسعا ومتنوعا، وقد أجمعت أغلب الدراسات أن القطاع الصناعي الأكثر تأثيرا على الاقتصاد نتيجة قدرته العالية على التشابك مع بقية القطاعات في الاقتصاد، كما أنه القطاع الأقدر على إنتاج منتجات متنوعة يمكن من خلالها تنويع الصادرات وتقليل الارتباط شبه التام بقطاع النفط.

غير أن تطوير قطاع الصناعات التحويلية يتطلب إعداد سياسات صناعية واضحة المعالم وبعيدة المدى تضمن استخدام الموارد بكفاءة في إرساء صناعات فعالة ناجحة قادرة على المساهمة في تنويع الاقتصاد.

كما تتجلى أهمية الموضوع من خلال أهمية القطاع الصناعي التحويلي وعلاقته الوطيدة بالتجارة الخارجية من حيث الأداء التصديري للصناعة التحويلية، حيث أن الصناعة محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الاقتصاد برمته، فالصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيد عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها، و كذا في ظل التغيرات في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الانفتاح التجاري بصفة خاصة، كما تنبع أهمية البحث من كونه يعتمد على التحليل

من أجل التعرف على الوزن النسبي لمساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة بإضافة إلى إيجاد نقاط القوة والضعف ومحاولة إيجاد حلول لمعالجتها.

لذلك بدأت كثير من الدول النامية في عالم اليوم بالإتجاه نحو تنويع اقتصادياتها والخروج من كنف القطاع الواحد والسلعة الرئيسية الواحدة، وقد اتضح الآن أن تنويع الاقتصاد بصورة ديناميكية لا يتأتى إلا إذا دخل القطاع الصناعي كقطاع إنتاجي فعال في هذه العملية، ولا شك أن هذا المجال الحديث يكتنف كثيراً من جوانبه الغموض العملي الذي لا يتيح التحرك بصورة مرنة وفعالة.

رابعا. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور قطاع الصناعات التحويلية انطلاقا من السياسات الصناعية ومقومات التصنيع المتوفرة في الجزائر كمقدمة للتعرف على عدد من مؤشرات التنمية الصناعية الهامة، كما تهدف أيضا إلى التعرف على القيود والمشاكل التي تقف عائقا أمام تطور القطاع الصناعي التحويلي الجزائري من خلال تشخيص المؤشرات الرئيسية على المستوى الكلي والفرعي وتحديد خصائصها العامة لوضع السياسات الصناعية الملائمة القادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات.

إضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، بحيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- معرفة مدى تأثير السياسات الصناعية الجزائرية على الصناعات التحويلية؛
- تحسيس الجهات الوصية بأهمية السياسات الصناعية، ودورها في إعطاء دفع كبير لنمو الصناعات التحويلية على الصعيد المحلي والعالمي خاصة بعد التحولات والتطورات الأخيرة؛
- تقديم تحليل معمق لقطاع الصناعات التحويلية وامكانياته في مجال التجارة الخارجية؛
- تقييم أداء الصناعات التحويلية سواء على المستوى المحلي أو في مجال التصدير ؛
- تقييم نتائج برامج الدعم الكبيرة التي قدمتها الدولة من أجل الرفع من أداء الصناعات التحويلية.

خامسا. منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية وكذلك للتحقق من أهداف البحث واختبار فرضياته سيتم الاعتماد على

- **بالنسبة للإطار النظري:** حيث يتم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف وتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة.

- **بالنسبة للإطار التطبيقي** : يشمل هذا الإطار الجوانب والأبعاد الخاصة بالدراسة الميدانية والبيانات المطلوبة وأساليب جمعها وتحليلها، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا ومعبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها.

سادسا. مبررات اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود بالأساس إلى أهميته التي تنبع من اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية تزيد من دفع الباحث في محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

أ. مبررات ذاتية: إن اختيارنا لهذا الموضوع هو حصيلة المشوار الدراسي الذي قمنا به من دراسة لواقع الاقتصاد الجزائري وتأثرنا بوضع السياسة الصناعية ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، وهذا لانشغالنا الكبير بما تشهده الجزائر من عجز في الصناعات التحويلية وتنويع الموارد بدل الاعتماد على مورد رئيسي واحد على غرار ما تقدمه الدولة من دعم وتسهيلات من أجل تحقيق النمو، إلى جانب الاهتمام الشخصي بموضوع السياسة الصناعية الجزائرية الذي يمس مستقبل الاقتصاد الجزائري والمجال الاقتصادي والتعلق بمواضيعه والتطلع يوما بعد يوم إلى التغيرات التي تطرأ على الساحتين الوطنية والدولية.

ب –مبررات موضوعية: نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية باعتباره موضوعا جديدا في إطار تخصص الاقتصاد الصناعي حيث لم يتم التطرق له بشكل مفصل من قبل وتبرز أهميته من خلال الوقوف على أهم السياسات الصناعية التي طبقتها الدولة الجزائرية في الألفية الثالثة على القطاع الصناعي للتخفيف من التبعية للمحروقات.

اهتمام المسؤولين المتزايد في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها وتعرفها عديد من الدول النامية، ومن بينها الجزائر في مجال التنمية الصناعية والدور الذي يلعبه القطاع الصناعي، وفقا للمعطيات الدولية والوطنية.

اهتمام الباحث باستراتيجيات التصنيع والسياسات الصناعية الملائمة لظروف الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة الاورو–جزائرية، والاندماج المرتقب في منظمة التجارة العالمية الذي سينجر عنه تحرير تدريجي زمني ونوعي لتجارة السلع والخدمات، وإلغاء لإجراءات الدعم للمؤسسات المحلية وبالتالي ستجد نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة تمتاز بثقافة عالمية وبأساليب إدارية جد متطورة.

سابعا. حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في قطاع الصناعات التحويلية الجزائرية، كون هذا القطاع محركا لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال مساهمته في الناتج المحلي والقيمة المضافة، وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة للإرتقاء بمنظومة الاقتصاد خارج المحروقات.
- **الحدود الزمانية:** أما على المستوى الزمني فقد حددت مدة الدراسة من 2000 إلى 2015، وسنتناول من خلالها أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، كون هذه الفترة كانت بداية لإرتفاع اسعار البترول، كما أنها تمثل بداية لتطبيق إتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

ثامنا. الدراسات السابقة في هذا الموضوع: من بين الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نجد:

دراسة حطاب موراد، دراسة أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه لسنة 2016، بكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة،

تطرقت الدراسة للصناعة الدوائية من الصناعات الاستراتيجية والتي تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري خاصة في العقد الأخير، بهدف الخروج من التبعية في ظل ارتفاع فاتورة الواردات، وتحقيق صناعة تتوافق مع متطلبات المجتمع، لعلاقتها بأمن وصحة المواطن، بالنسبة لزمن انتشرت فيه الأمراض القادمة من مناطق مختلفة، كما تهدف إلى التعرف على واقع الصناعة الدوائية العالمية عامة، والجزائرية خاصة، ومدى تطور هذه الصناعة في الجزائر من خلال النتائج المحققة.

تم تقسيم الدراسة من الناحية التنظيمية إلى أربع فصول تم التطرق في هذا الفصل الأول إلى السياسات الاقتصادية خاصة الظرفية والهيكلية، لمعرفة أي نوع من السياسات تندرج ضمنه السياسات الصناعية من ثم تم تحديد ماهيتها وأنواعها، أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان تحليل هيكل الصناعة، من خلاله تم عرض عام حول هيكل الصناعة وتوضيح مدى كفاءته وكيفية قياس محدداته، بالإضافة إلى معرفة أشكاله، كما تم القيام أولا بتحليل البيئة التنافسية الصناعية ومعرف العوامل المؤثرة عليها على المستوى الجزئي والكلي، كما تم التعرف على نوعية العلاقة بين السياسات الصناعية وهيكل الصناعة، وأخيرا جاء الفصل الرابع تحت عنوان هيكل صناعة الأدوية بالجزائري في ظل السياسات الصناعية.

تم التوصل إلى أن الدولة قامت بدعم وتشجيع هذه الصناعة من خلال صياغة سياسات صناعية للنهوض بها، بدايتا من عملية فتح السوق الجزائرية التي تمت عبر مراحل وتشجيع المؤسسات المحلية على إنتاج الأدوية الجنيسة والتي مر على إكتشافها 20سنة، بالإضافة لطرق دعم العمليات التسويقية من خلال منح الصيدلي نسبة 20%من حجم الفاتورة،

دراسة وليد أحمد صالح العطاس: حول دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع المكلاّ لتعليب الأسماك –الجمهورية اليمنية–خلال الفترة 2004–2008، رسالة ماجستير لسنة 2009، بكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة،

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزاء، تطرق في الجزء الأول للسياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات الصناعية بصفة خاصة، وتناول في الجزء الثاني للأداء ومؤشرات قياسه على مستوى المؤسسة الاقتصادية وكيفية تحسين هذا الأداء، أما في ما يخص الجزء الثالث فقام الباحث بمعالجة كيفية تحسين الأداء من خلال السياسات الصناعية مستشهدا بذلك مجموعة من الإحصائيات حول مصنع المكلأ لتعليب الأسماك في الجمهورية اليمنية، وتوصل إلى أن السياسات الصناعية تساهم في زيادة تحسين الأداء من خلال تدخل الدول بأدواتها المساعدة للحماية والدعم.

أما الدراسة الأخرى فهي **دراسة نذير مياح:** بعنوان السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر(2008/1989)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بسكرة سنة 2010/2009. حيث تهتم الدراسة بالتأطير الأكاديمي لموضوع السياسة الصناعية للمحروقات بهدف تفعيل نظام سياسة المحروقات في الجزائر وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الوضع الاقتصادي الدولي وأكثر مرونة مع الرهانات المستقبلية، وأعطى لمحة حول الأدوات والوسائل المستعملة لتنفيذ السياسة المعنية في القطاع، بالإضافة لمجموع القوانين والتشريعات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، كما تناولت الدراسة مرحلة انتهاج نظام السوق وبداية الاصلاحات الاقتصادية الشاملة في الجزائر، وتوصل الباحث إلى أن الدولة أعطت الأولوية لهذا القطاع من خلال فتح مجال التنقيب والاستثمار للمؤسسات العالمية الرائدة في المجال من جهة، وسعيها لزيادة الإنتاج وتحقيق عوائد لبعث التنمية أكبر من جهة أخرى.

في حين جاءت **دراسة زرقين عبود:** تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008، إذ تناولت الدراسة في البداية أهم السياسات والاستراتيجيات الصناعية التي طبقت في البلدان النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، من أجل التعرف على حقيقة وأبعاد ومشاكل هذه السياسات والاستراتيجيات وما أبرزته من آثار ونتائج مختلفة على اقتصاديات هذه البلدان، وكذا التغيرات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، والبحث عن أسباب فشل السياسات الصناعية الجزائرية السابقة، مع توضيح التحديات التي ستواجه القطاع الصناعي والاقتصاد الجزائري بشكل عام في إطار الاتجاهات العالمية.

أما دراستنا فتطرقت للموضوع من زاوية معاكسة للدراسات السابقة لها، متناولة أهم السياسات الصناعية التي مست الصناعات التحويلية الجزائرية خلال فترة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أنها

أولت أهمية أكثر لإيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري لتنويع مصادر العملة الصعبة والتخلص من التبعية للمحروقات ولأهم الفروع الصناعية التي يجب تطويرها لتحقيق ذلك.

تاسعا. تقسيمات الدراسة:

ومن الواضح فإن الهدف من هذه الدراسة المتمثل في تحليل العوامل التي تتسبب في وجود قيود ومشاكل تقف عائقا أمام تطور القطاع الصناعي الجزائري، وايجاد الطريقة المثلى لاستغلال الفائض النقدي، وهذا لا يتحقق إلا باستخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وبناءا عليه جاءت الدراسة متضمنة للفصول الرئيسية التالية:

الفصل الأول: والمعنون بـ "**السياسات الصناعية وتطور مناهجها في ظل النظام التجاري العالمي**" وأن هذه السياسات هي عبارة عن الجهود الحكومية لتعديل البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية، وهو يحتاج إلى ترجمة من أجل الخروج بخطط صناعية، وأن الإطار العام لهذه السياسات سوف يشمل تحديدا واضحا للأهداف والموارد الميسرة والقيود الراهنة والتي على هداها سوف تحدد الخيارات الممكنة التي يجرى فيما بعد وضع خطة عمل من أجل الاسترشاد بها في ضبط السياسات الملائمة لنمو القطاع الصناعي.

الفصل الثاني: سيتطرق هذا الفصل إلى "**السياسات الصناعية والتغيير الهيكلي للصناعة التحويلية**" من حيث أهمية دراسة هيكل الصناعة التحويلية والسياسات الصناعية الخاصة بتطويره. كما سنتطرق في هذا الجزء للسياسات الصناعية والتغيير الهيكلي، وصولا إلى أثرها على محددات هيكل الصناعة.

الفصل الثالث: عنوانه "**السياسات الصناعية الجزائرية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي**"، سنتناول في أول مباحثه السياسات الصناعية والمناخ الاستثماري في إطار الشراكة الأورو-جزائرية، وسنقوم في ثانيها بعرض أهم السياسة الصناعية الجزائرية في ظل منظمة التجارة العالمية، وفي آخر مبحث سنعرج على السياسات الصناعية والبرامج التنموية 2001-2019، والذي سيساعدنا في ضبط سياسات صناعية تكون جزاء من سياسات تنموية شاملة.

الفصل الرابع : جاء تحت عنوان "**تقييم وتحليل الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد**" وسنعرج من خلاله على دراسة وتحليل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030، و تقييم وتحليل الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر والاستغلال الأمثل للإمكانيات والخصائص المحلية حتى نتمكن من وضع السياسات الصناعية الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي والتي تمكننا من إعادة بعث تطور القطاع الصناعي الجزائري.

الفصل الأول:

السياسات الصناعية وتطور مناهجها في ظل النظام التجاري العالمي

تمهيد:

السياسات الصناعية هي حالة عامة طبقتها غالبية دول العالم بدرجات متفاوتة خصوصا في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكانت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع المحلي وإحلال الواردات، إن طبيعة وأهداف السياسة الصناعية ضمن السياسة الاقتصادية تعتمد على موقف أكبر مدارس الفكر فيما يتعلق بتدخل الدولة في الاقتصادي، ومن تم فإن النموذج الاقتصادي الذي يتم اختياره يلعب دورا مهم في هذا المجال.

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسات الصناعية

لقد ارتبطت السياسات الصناعية أساسا بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية بسبب عدم قدرة هذه الصناعات على تطوير الإنتاج بكفاءة عالية نظرا لعدم الخبرة في الأسواق العالمية، إضافة إلى عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية، وهذه الأخيرة تعاني في الكثير من الأحيان من إخفاقات تستدعي تدخل الحكومات من خلال السياسات الصناعية بأنواعها المختلفة من أجل إيجاد نوع من التوازن في السوق لتحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية.

وتبني سياسة صناعية يشكل اعترافاً بما أدركه العقلاء من محللي النمو الاقتصادي دوماً ألا وهو أن تنمية الصناعات الجديدة تتطلب غالبا دَفعة أولية من الحكومة، وهذه الدَفعة قد تأتي على شكل إعانات، قروض، بنية أساسية، وغير ذلك من أشكال الدعم.

المطلب الأول: السياسات الصناعية تعريفها وأهميتها

ارتبطت السياسات الصناعية أساسا بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية بسبب عدم قدرة هذه الصناعات على تطوير الإنتاج بكفاءة عالية نظرا لعدم الخبرة في الأسواق العالمية، إضافة إلى عدم القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية أو الخارجية، ولذلك سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السياسة الصناعية لما لها من أهمية في حاضر ومستقبل البلدان النامية.

الفرع الأول: تعريف السياسات الصناعية: قبل التطرق لتعريف السياسة الصناعية سنحاول شرح المقصود بها بصورة دقيقة، وتصحيح أي سوء فهم قد يصاحب هذا المفهوم، حيث أنه كثيراً ما يتردد داخل أوساط الأعمال والدوائر الحكومية أن السياسة الصناعية تقتصر فقط على السياسة العامة الموجهة للصناعة، وكذلك الاعتقاد أنها بالضرورة تركيز وفى المقام الأول على المساندة الحكومية المباشرة لقطاعات معينة داخل قطاع الصناعة، كما ترتبط السياسة الصناعية في الأذهان بالنظم الاقتصادية المركزية.

وقد ترتب على تلك القناعات الاعتقاد بعدم ملائمة السياسة الصناعية عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد الوطني، بل أن البعض يراها خطوة للوراء ولا تتفق مع جهود الحكومات ومساعيها للوصول إلى اقتصاد تنافسي قائم على آليات السوق ويتراجع فيه دور الحكومة، إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى أن السياسة الصناعية تنطوي على أكثر مما تقدمه هذه النظرة الضيقة، والدليل على ذلك ببساطة قيام كافة الدول المتقدمة في العالم اليوم بوضع وتنفيذ سياسات صناعية حتى يمكنها تحقيق استراتيجياتها للتنمية الصناعية.

وكما قال ستقلتز"stiglitz" (تعملنا من الأخطاء وأنا أعتقد أننا قادرون على عمل سياسة صناعية فعّالة أكثر)[1]، لذلك فمن الأحسن أن نقدم الظروف التي منها يمكن أن تتجلى فيها أوجه حالات السياسة الصناعية، ومن بينها:

1- هو وضع سياسة للتنمية الاقتصادية العامة التي تسعى إلى ملء التخلف الصناعي؛
2- هي سياسة تهدف إلى تعزيز أو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية؛
3- أو ببساطة هي عبارة عن سياسة "اللوبي الصناعي" تهدف إلى تعزيز المنتجين الصناعيين عن طريق حمايتهم من الإفراط في التقنين في التنظيم البيئي أو حماية المستهلك؛
4- هي سياسة قطاعية تهدف إلى خلق أو تعزيز قطاعات" تراها إستراتيجية "وبالتالي لبنية نظام الإنتاج؛
5- أو بدلاً من السياسة الصناعية " الأفقية " التشجيع لنشوء ظروف مواتية لهذه الصناعة؛
6- وسياسة "بطل وطني" التي تهدف إلى إنشاء مجموعات وطنية قادرة على القيادة في المنافسة الدولية؛
7- أو سياسة المنافسة في نظام الإنتاج، لتحسين ظروف الإنتاج وجاذبية هذا البلد من خلال العمل بشأن جملة واسعة من العوامل.

وهناك اجتهادات كثيرة فيما يخص تعريف السياسات الصناعية ولكل مفكر وجهة نظره الخاصة، نذكر منها ما يلي:

يرى كل من الفرنسيان ريموند"Raymond Barre " و جاك فونتنال"Jacques Fontanel" أن السياسة الصناعية هي: سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالباً ما فشلت أياً كانت الوسائل المستخدمة الإعانات أو الحماية التجارية..، وحسب رأيهما تتجلى السياسة الصناعية في دعم السياسات الاقتصادية: كالدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق..، حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة؛

1- دعم التنمية الاقتصادية؛
2- الخوصصة (الخصخصة).

مع تأكيدهما على التمييز بين السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة، وهذا على أمل جعل تطبيقها يحقق أهداف كل منها (السياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية).

إيلي يشوعي: عرفها " أنها مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة"[2] وعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات فإن كل سياسة اقتصادية صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع.

[1] - Mehdi SHafaeddin, **Is Industrial policy Relevant in the 21 century?,** Third World Network, Malaysia, 2008, p1 .

[2] - إيلي يشوعي، **صناعة لبنان:سياسة خاطئة واستراتيجيه ضائعة**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان،1995.

نولاند و باك "Noland & pack ": يريان السياسات الصناعية بأنها "سياسة لتغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم إحداثه بواسطة عملية التحول الاقتصادي النموذجي بما يتلاءم مع نسبة الأفضلية الثابتة" أي أنها سياسة تعمد إلى القطاع المهم بالنسبة للدولة.

أما هارسون"Harrison": فقد ذهب إلى القول بأنها " سياسة لإعادة تخصيص الموارد من أجل القطاعات التي تعتبر خاصة في الاتجاه الخارجي ما يساعد الاقتصاد على تحقيق مستوى دخل أو معدل نمو أعلى" بمعنى آخر تم التركيز على إعادة التخصيص من أجل التصدير.

وقد كان لـ هوارد و ساقي"Howard & saggi": وجهة نظرهم في تعريف السياسة الصناعية عندما قالوا بأنها أساسا أي تدخل انتقائي أو سياسة حكومية يحاولان تعديل هيكل الإنتاج نحو القطاعات التي يتوقع منها إعطاء فرص أفضل من أجل نمو اقتصادي مقارنة مع ما قد يحدث في غياب مثل هذا التدخل. وبمعنى أخر في توازن السوق[1].

أما كارسون "Carson": فقد أوضح عملية الترابط الوثيق بين القطاعين العام والخاص عند إعداد السياسة الصناعية وعرفها بأنها "التنظيم المتماسك لأنشطة القطاعين العام والخاص ذات الأثر في اتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار والبنية الأساسية ورأس المال البشري والتجارة الدولية لتحفيز الناتج القومي من حيث الكم والنوع ومزيج المنتجات والخدمات"[2].

وقد جاء تعريف السياسة الصناعية على موقع الموسوعة العالمية "Wikipedia" بأنها "مجموعة من الإجراءات التداخلية التي تنفذها البلدان ذات الاقتصاد المختلط لتؤثر في الطريقة التي تنتشر بها عوامل الإنتاج، ويجري توزيعها على نطاق الصناعة الوطنية"[3].

أما أحمد الكواز: فقد عرفها بأنها "مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية وغير الجمركية والدعم وسعر الصرف والائتمان الصناعي وأسعار الفائدة..إلخ، للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة"[4]، لقد اعتبر الكواز في تعريفه بأن السياسة الصناعية هي نتاج رغبة الحكومة مترجمة من خلال مجموعة الأدوات التي تستطيع من خلالها تحقيق الحماية للصناعات الناشئة.

---

[1] - وليد أحمد صالح العطاس، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص3.

[2] - روبرت ب. كارسون، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات ومابعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص 245.

[3] - www.wikipedia.com

[4] – أحمد الكواز، **السياسات الصناعية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 1.

وعرفت من قبل ماكنزي Richard B. Mckenzie بأنها "عنوان لمجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية المقترحة التي ظهرت كبرنامج سياسي موحد في بداية الثمانينات، وهذه الإصلاحات من شأنها أن تعطي المسؤولين الحكوميين سلطات إضافية وكذلك ما يلزم من الصلاحيات المالية والتنظيمية، لتغير بشكل مباشر البنية الصناعية للبلاد"[1].

ويرى خليل حسين: أن السياسة الصناعية هي مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة، وعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات، فإن كل سياسة اقتصادية صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع، فالدول تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي، إن كل سياسة صناعية تفرض اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة وانتقائية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها، وانتقائية السياسة الصناعية تعني عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي.

إن وضع سياسة صناعية من شأنه أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع ظروف العمل، وخفض عجز الميزان التجاري، والمحافظة على البيئة، وتنمية الموارد الإنسانية والمالية، وزيادة الإنتاجية بواسطة رفع المستوى العام للتكنولوجيا المطبقة، ودعم النوعية والجودة والمنافسة، ومنع الاحتكار، وضبط تطور الأسعار[2].

أما عبد المجيد قدي: تضم السياسة الصناعية مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة، وبالتالي لا تأخذ ضمن السياسة الصناعية إلا تلك التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية سواء أكان ذلك عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز، ووفقاً لهذا التعريف فإن السياسة الصناعية :

1- يمكن أن توجه لخلق التطورات والتوجهات في الصناعة؛

2- يمكن أن توجه لمساندة وإدراك التطورات والتحولات في الصناعة؛

3- تكون موجهة إلا للصناعة المقصودة من خلال هذه السياسة؛

4- تؤثر على هيكل (أو بنية) هذه الصناعة؛

5- تختلف وسائل توجيه تدابيرها بشتى الطرق وهذا بين الأمر والتحفيز[3].

---

[1] – www.econlib.org

[2] - خليل حسين ، **السياسات العامة** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 ، ص18.

[3] - عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003 ، ص242 .

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد في إطار آلية الأسعار ففي أوسع معانيها "السياسة الصناعية" سياسة الحكومة التي تهدف مباشرةً لممارسة بعض التأثير على هيكل وأنشطة ونتائج مختلف الصناعات، وهذا يعني أن السياسة الصناعية سياسة تنفذ لرفع مستوى الرفاه في الاقتصاد عندما تواجه القصور في آلية السوق التنافسية – إخفاقات السوق – ليسبب مشاكل تنشأ فيما يتعلق بتخصيص الموارد أو توزيع الدخول من خلال المنافسة الحرة، كما أنها تشتمل على مجمل السياسات التي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال سياسة عدم التدخل في توزيع الموارد بين الصناعات أو القطاعات وتنظيم الصناعات الفردية[1].

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن السياسة الصناعية هي:" مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة، وينفذها كل من القطاعين العام والخاص في الدولة والموجهة نحو تنمية القطاع الصناعي وحماية الصناعات الناشئة منه لتعزيز تنافسيته محلياً ودولياً، وهي تهدف مباشرةً لممارسة بعض التأثير على هيكل وسلوك ونتائج مختلف الصناعات، من أجل إيجاد نوع من التوازن في السوق، لتحقيق أهداف الدولة الآنية والمستقبلية ".

الفرع الثاني: أهمية السياسة الصناعية[2]: إن الدولة من خلال أدوات سياساتها الاقتصادية، التي تؤثر في هيكل الصناعة وسلوك وحداتها الإنتاجية، تستطيع أن تلعب دورا هاما في سبيل تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص).
- الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية (الكفاءة الداخلية أوالفنية).
- كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية).

يتضح من المؤشرات السابقة مدى تشابك واحتمالات تعارض الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تدخلها في أو تأثيرها على النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، فتدخل الدولة مثلا من أجل الحد من تأثير الاحتكارات على مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج من السلع والخدمات أو على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع (كفاءة تخصيص الموارد والكفاءة التوزيعية) يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على قدرة المنشآت في الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير (اقتصاديات الحجم) أو على إمكانياتها في التوسع والنمو من خلال إعادة استثمار كل أو جزء من هوامش الربح المرتفعة المصاحبة للاحتكارات، أيضا فإن التأثير السلبي قد يشمل قدرة المنشآت في الصناعة على منافسة السلع المستوردة من دون اللجوء إلى حمايتها وبالتالي تحميل

[1] - وليد أحمد صالح العطاس، نفس المرجع، ص7.
[2] - بامخرمة أحمد سعيد ، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية ،ط2، 2001، ص ص 245- 250.

المستهلك أعباءا إضافية في شكل أسعار أعلى للسلع المستوردة وكذلك مقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة الإنتاج بالإستفادة من اقتصاديات الإنتاج الوفير وبالتالي زيادة مقدرتها التصديرية وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات الوطني، هناك أيضا إمكانية الحد من خطى التقدم الفني في الصناعة والذي يكون عادة ثمرة من ثمرات جهود البحث والتطوير والابتكار التي يمكن تمويلها من هوامش الأرباح غير العادية التي تحققها المنشآت التي تنتج في ظل أسواق تغلب عليها الصبغة الاحتكارية، أو السيطرة من قبل عدد قليل من المنشآت الضخمة.

المطلب الثاني: مضمون ومبادئ السياسة الصناعية

قبل إعداد ووضع أي سياسة صناعية يجب الحرص على ألا تحيد مكوناتها عن مضمون ومبادئ التصميم العامة التي يمكن أن تشكل السياسة الصناعية والتي تتمثل فيمايلي:

الفرع الأول: مضمون السياسة الصناعية: تؤدي الصناعة دورا مركزيا في النمو الاقتصادي العام، وتؤثر الصناعة إيجابا مع بقية القطاعات، إلى درجة أن الأزمات الاقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية وتأخذ الحكومات دائما على عاتقها مسؤولية إدارة وتنظيم التنمية الصناعية، وغالبا ما يتعارض عمل السياسة الصناعية مع عمل السوق، بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها عيوب بالنسبة إلى مواجهات العرض مع الطلب للمواد الأولية والمنتوجات النهائية، فتأتي السياسة الصناعية لتزيل شوائب السوق وهيكليات الإنتاج لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في الأزمات، وتختلف الأسواق بطبيعة عملها فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد كما يختلف عمل سوق الحديد مثلا عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة والانتاج والطلب، ولكن بأي حال يجب أن تحافظ السياسة الصناعية على حد أدنى من المنافسة وعلى وفرة العرض في الأسواق منعا لاتحاد الاحتكارات بين الشركات.

ومن أجل رسم أو إعداد السياسة الصناعية يفترض في بادئ الأمر أن تحدد الدولة الخيارات التي من شأنها اعتمادها في بعض الميادين، أما الميادين التي في إطارها يفترض بالدولة تحديد خياراتها فهي متشعبة نذكر أهمها:

1. التدخل في الشأن الصناعي: وأمام الدولة في هذا خياران ويتمثل الأول في الامتناع عن التدخل في القضايا الصناعية وفي تعزيز دور المنافسة التي تشكل شرطا أساسيا لكل تقدم تكنولوجي، وبالتالي كل تدخل للدولة في القطاع الصناعي من شأنه إفساد هذا الدور للسوق، ويقتصر دور الدولة من خلال تأمين البنية التحتية المتطورة، والإعداد المهني وتطوير البحث العلمي...

أما الخيار الثاني فيمكن للدولة التدخل في القضايا الصناعية من خلال الحوافز الضريبية والقروض الميسرة والإسراع في حل الأزمات التي يتعرض لها هذا القطاع[1].

[1] - خليل حسين، مرجع سابق ، ص20.

2. موقف الدولة من ملكية المشروعات الصناعية: يترتب على الدولة في هذا الميدان الخيار أولا ما بين أمرين: خصخصة المنشآت العامة الصناعية وذلك بعد التجارب التي دلت على أن الدولة هي مقاول أو مستثمر فاشل، وبالتالي يجب ترك الاستثمار للقطاع الخاص، أو الاحتفاظ بهذه المنشآت في إطار القطاع العام من أجل التأثير على المجرى العام للأسعار وذلك منعا للتضخم المالي أو لزيادة الاستثمارات في هذه المنشآت.

كما يمكن للدولة إعطاء الحرية التامة لمديري أو مجالس إدارة هذه المنشآت العامة لإدارتها بنفس الطريقة التي تدار فيها المنشآت الصناعية في القطاع الخاص، من حيث حرية تحديد أسعار سلعها والصرف من الخدمة، لأن الهدف من هكذا إدارة هو أن تحقق هذه المنشآت أرباحا تعزز إيرادات الخزينة.

ويمكن لها أيضا التدخل في إدارة هذه المنشآت الصناعية العامة، وضبط قراراتها لكي لا تتعارض مع توجهات سياستها الاقتصادية والاجتماعية فقط[1].

3. الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي: وتعتبر هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الاجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش[2]، وثمة ثلاثة خيارات معروضة على الدولة في هذا المجال:

- حماية القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية، وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع؛
- عدم حماية هذا القطاع منعا لردات الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية؛
- الحماية في مرحلة أولى للقطاع الصناعي عندما يقوى بفضل الاستثمارات يعاد في مرحلة إلى تخفيف الإجراءات الحمائية.

4. الموقف من الاستثمارات الأجنبية: تتوفر للدولة أربعة خيارات في هذا الميدان وهي:

- السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز وحرية تنقلها –رؤوس الأموال–؛
- إتخاذ موقف محايد من رؤوس الأموال الأجنبية، أي عدم السعي لاستقطابها؛
- إتباع سياسة انتقائية اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية من حيث السماح باستثمارها فقط في قطاعات صناعية معينة دون سواها؛
- فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية بتحديد سقف لنسبة مشاركتها في رأس مال الشركات الصناعية الوطنية[3].

---

[1] - خليل حسين، نفس المرجع ، ص20.

[2] - أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة للنشر،1998،ص 197.

[3] - خليل حسين ، نفس المرجع ،ص20.

5. استراتيجية التصنيع: يمكن للدولة أن تختار في هذا المجال بين التركيز في المرحلة الأولى من عملية التصنيع على الصناعات الخفيفة (مواد غذائية، ألبسة، أثاث...)، أو على الصناعات الثقيلة (المعدات الصناعية، السيارات، الصلب...).

6. الصناعات المفضلة أو المستهدفة: يمكن للدولة إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة وذلك بتأمين الحماية الكافية لها من المنافسة الأجنبية، أو إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية المتجهة نحو التصدير[1] وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بتهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وتبني مؤسسات تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الاجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الاسواق الدولية وزيادة العائد النقدي[2].

7. الموقف من مساعدة القطاع الصناعي[3]: هناك ثلاث خيارات متوفرة للدولة في هذا المجال على الأقل:

- مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبية الميسرة، وتمويل البحث العلمي والتكنولوجي...، وذلك تشجيعا للإستثمار في هذا القطاع؛
- مساعدة القطاعات الصناعية التي تتعرض لأزمة لحين خروجها منها؛
- عدم مساعدة هذا القطاع، حرصا على عدم إفساد أوليات السوق واقتناعا بالمبدأ التالي: لا ينفع الدعم للمنشآت غير القادرة على المنافسة، وبالتالي لا يجوز دعمها للاستمرار بشكل مصطنع، غير أنه يتوجب على الدولة تأمين المناخ اللازم والبنية التحتية الضرورية لتقدم القطاع الصناعي (تخفيض معدلات الفائدة، تطوير التعليم المهني، توفير الأسواق الخارجية...).

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الصناعية:

1- الحوافز يجب أن تقدّم فقط للنشاطات الجديدة: تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية[4]، إضافة إلى تنويع الاقتصاد وإيجاد مجالات جديدة من أجل الأفضلية النسبية، ويترتب على ذلك أن الحوافز يجب أن تركز على النشاطات الاقتصادية الجديدة بالنسبة للاقتصاد المحلي، تشير " المجالات الجديدة " إلى كل المنتجات التي تُعد جديدة بالنسبة للاقتصاد المحلي وبالنسبة للتكنولوجيات الجديدة لإنتاج منتج موجود مسبقاً، عدد من الدول تقدِّم حوافز ضريبية للاستثمارات الجديدة من

[1] - خليل حسين، نفس المرجع ، ص20.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد.**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) (ج02)**.الطبعة الأولى.القاهرة.مجموعة الدول العربية.2003.ص 128.
[3] - خليل حسين ، نفس المرجع، ص20.
[4] - شوفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 18.

دون التمييز بما فيه الكفاية بين الاستثمارات التي توسع نطاق قدرات الاقتصاد الوطني وبين الاستثمارات التي لا تقوم بذلك.

نلاحظ أيضاً بأن هذا التركيز يختلف جوهرياً من ميل بعض برامج التحفيز نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فسياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبنية على معيار الحجم، لا على أن النشاط المعني له إمكانية توليد مجالات جديدة للتخصص، هذا الأخير هو الذي يُنتج النمو الاقتصادي[1].

2- ينبغي أن تكون هناك معايير واضحة/ معايير نجاح وفشل: السياسة الصناعية هي عملية تجريبية ضرورية، فطبيعة المبادرة أنه ليست كل الاستثمارات في أنشطة جديدة ستؤتي المرجو منها ولن تكون كل جهود الدعم ناجحة في كوريا، وتايوان، وتشيلي، النجاحات فيها أكثر من الأخطاء المدفوعة الثمن، ولكن في ظل غياب فكرة واضحة عما يشكل نجاحاً ملحوظاً والمعايير الواضحة لمراقبة ذلك يمكن أن تصبح حالات الفشل راسخة.

المستفيدون من الإعانات المالية يمكنهم خداع الوكالات العامة ويواصلوا استلام الدعم على الرغم من النتائج السيئة، البيروقراطيون الذين يديرون الحوافز يمكن أن يدعوا النجاح وفي نفس الوقت تستمر برامجهم بالعمل، وبشكل مثالي فإن معايير النجاح يجب أن تعتمد على معدَّل الإنتاج -كلاً من معدل الزيادة ومستواه المطلق- وليس على حجم التوظيف والمخرجات، ففي حين يكون من الصعب جداً قياس معدّل الإنتاج إلا أن مراجعة حسابات المشاريع من طرف المستشارين التقنيين والتجاريين يمكن أن تقدم مؤشرات مفيدة بهذا الخصوص، لذا يمكن أن يعتمد "قياس المعالم" على تجربة الصناعات المشابهة في الدول المجاورة.

يعد أداء الأسواق الدولية (أو بمعنى آخر مستويات التصدير) مؤشرا جيدا، حيث يمثل وسيلة سريعة لقياس المدى الذي وصلت إليه الصناعة بالنسبة إلى المنافسين العالميين[2].

3- الحوافز تمنح لفترة محددة: إحدى الطرق لضمان ألا تبقى المصادر (كلاهما: المالية والبشرية) مقيدة لفترة طويلة في النشاطات التي لا تجدي نفعاً هو بالتخلص التدريجي من الدعم، لذلك يحتاج كل مشروع مدعوم ليس فقط لبيان واضح على ما كان يشكل النجاح والفشل، ولكن لبند انقضاء آلي لسحب الدعم بعد انقضاء مدة مناسبة من الوقت.

4- الدعم العام يجب أن يستهدف النشاطات وليس القطاعات: من الشائع بالنسبة لوكالات ترقية الاستثمار أن تحدد أولوياتها من ناحية القطاعات أو الصناعات على سبيل المثال: السياحة، مراكز الاتصالات، أو التكنولوجيا الحيوية هذا يقود إلى التوجيه الخاطئ لجهود الترقية الصناعية، فأهداف الدعم العام يجب أن يُنظر إليها كأنشطة وليس كقطاعات هذا يسهل هيكلة الدعم كوسيلة لتصحيح إخفاقات السوق عوضاً عن الدعم العام لهذا القطاع أو ذاك.

[1] - وليد أحمد صالح العطاس، مرجع سابق، ص21.
[2] - نفس المرجع، ص22.

وبدلاً من تقديم حوافز الاستثمار للسياحة أو لمراكز الاتصال مثلاً يجب أن تدعم البرامج الحكومية التدريب الثنائي اللغة، وتقارير الجدوى الاقتصادية عن الزراعة غير التقليدية، الاستثمار في البنية التحتية، وتكييف التكنولوجيا الأجنبية وفقاً للظروف المحلية ومخاطر المجازفة في رأس المال، ومثل هذه البرامج المتشعبة لها ميزة أنها تمتد إلى عدة قطاعات في نفس الوقت وتستهدف إخفاقات السوق بشكل مباشر[1].

5- أن تتمتع الأنشطة المدعومة بقابلية الانتشار: لاسبب لتوفير دعم عام لنشاط ما لم يكن هذا النشاط لديه القدرة على الضغط على الاستثمارات الأخرى والتكامل معها أو توليد آثار معلوماتية أو تكنولوجية، الدعم العام يجب أن يكون مشروطا بتحليل من هذا النوع.

علاوة على ذلك الأنشطة التي يتم دعمها ينبغي أن تنظم بطريقة مماثلة لزيادة البيانات الفائضة والآثار غير المباشرة للمشتركين اللاحقين والمنافسين.

6- السلطة التي تنفذ السياسات الصناعية يجب أن تمنح إلى وكالات أثبتت كفاءتها[2] : من الشائع أن نشكو من عدم الكفاءة والفساد في الحكومة البيروقراطية، ولكن الكفاءة البيروقراطية تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين مختلف الوكالات داخل البلد الواحد، وسيكون من الأفضل تقديم أنشطة الترقية في مثل هذه الوكالات بدلا من إنشاء وكالات جديدة من نقطة الصفر.

هذا سيكون له تداعيات حول أدوات السياسة الصناعية التي يمكن استخدامها، إذا كان مصرف التنمية في حالة جيدة ولكن إدارة الضرائب في حالة من الفوضى فالترقية ربما يجب أن تتم من خلال الائتمان الموجه بدلا من الحوافزالضريبية، لاحظ كيف أن هذا قد يتعارض مع الشرط الأساسي الذي تستهدفه أدوات السياسة عن كثب إلى مصدر فشل السوق قد يحدد موقع الاختصاص مسبقا الأدوات المستخدمة، لكن هذه المساومة ضرورية عندما تكون الإدارة والموارد البشرية متخوفة فمن الأفضل عملياً توظيف أداة ثانية بدلاً من استخدام الأداة الأولى بشكل سيء.

7- الوكالات المنفذة لا بد أن تراقب مباشرة من قبل مدير رئيسي، ومن لدية السلطة السياسية على المستوى الأعلى: كما رأينا، فالسياسة الصناعية الفعالة تتطلب درجة معينة من الحكم الذاتي للأجهزة البيروقراطية التي تنفذها، لكن الحكم الذاتي لا يعني ولا ينبغي له أن يعني قلة المسؤولية، فالرقابة على نحو محكم والتنسيق لأنشطة الترقية من قبل مجلس الوزراء على الصعيد السياسي، والمدير أو الرئيس الذي يعد جدول أعمال إعادة الهيكلة الاقتصادية ويتحمل أعباء المسؤولية عن ذلك يعد أمرا ضروريا، وحراس الرقابة يسعون دائما لقمع سلوك المنفعة الشخصية من جانب الوكالات على النحو المقترح أعلاه، وهذا الرئيس يمكن أن يكون وزيراً، أو نائب الرئيس، أو حتى الرئيس أو (رئيس الوزراء) نفسه[3].

[1]- وليد أحمد صالح العطاس، نفس المرجع، ص22.
[2] - نفس المرجع، ص23.
[3] - وليد أحمد صالح العطاس، نفس المرجع، ص23.

8- الوكالات التي تقوم بالترقية يجب أن يكون لها قنوات اتصال مع القطاع الخاص: الحكم الذاتي والعزل لا يعني أن البيروقراطيين يجب أن يحافظوا على علاقات مع رجال الأعمال والمستثمرين بالقوة، في الواقع الاتصالات والعلاقات المستمرة هامة وذلك للسماح للموظفين العموميين بالحصول على قاعدة معلومات جيدة عن واقع الأعمال التجارية والتي بدونها سيكون اتخاذ القرار السليم مستحيلا.

9- الاستفادة من الأخطاء السابقة: الاستراتيجيات العامة من النوع الذي تم تأييدها هنا غالبا ما تكون موضعا للسخرية لأنها قد تؤدي إلى اختيار الخاسرين بدلا من الفائزين ومن المهم بالطبع اتخاذ إجراءات وقائية ضد هذا على النحو المبين أعلاه، لكن الاستراتيجية المثلى لاكتشاف القدرة الإنتاجية للبلد ستُحدث بالضرورة بعض الأخطاء من هذا النوع وبعض أنشطة الترقية سوف تفشل.

والهدف لا ينبغي أن يكون تقليل احتمالات الأخطاء التي سوف تحدث والذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم اكتشاف الذات على الإطلاق، ولكن تقليل تكاليف الأخطاء عند وقوعها إذا لم تقع الحكومة في أخطاء، فهذا يعني فقط أنها لم تبذل أي جهد على الإطلاق.

10- أنشطة الترقية بحاجة إلى أن تكون لها القدرة على تجديد نفسها، حيث تصبح دورة الاكتشاف مستمرة: وحيث أنه لا يوجد مخطط وحيد لضمان الترقية فإن الحاجات وظروف الاكتشاف الإنتاجي من المحتمل أن تتغير بمرور الوقت، ذلك يتطلب أن تكون للوكالات المسؤولة عند تنفيذ تلك السياسات القدرة لإعادة ابتكار وتجديد نفسها، ومع مرور الوقت فإن بعضا من المهام الرئيسية للسياسة الصناعية سيتم التخلي عنه، بينما سيتم اللجوء إلى مهام أخرى جديدة[1].

المطلب الثالث: أدوات السياسات الصناعية:

تستطيع الحكومة أن تؤثر على حجم الاستثمار في قطاع الصناعة ونموه وإمكانية دخول منشآت جديدة في الصناعة وعدد المنشآت فيها وحجمها، كما يمكنها أن تؤثر على هيكل الصناعة ودرجة التركز وبالتالي التأثير على درجة المنافسة أو الاحتكار في السوق، من خلال أهم أدوات السياسة الصناعية التي يمكن للحكومة إتباعها وتتمثل فيمايلي:

1- سياسة الترخيص الصناعي[2]: تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم مستوى التركز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المنشآت في الصناعة وغير مباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة، وإذا ما تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسئولة بها في منح التراخيص الجديدة نجد أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي). ولابد أيضا للسياسات الصناعية أن

[1] - نفس المرجع، ص24.
[2] - بامخرمة أحمد سعيد ، **اقتصاديات الصناعة**، مرجع سابق، ص 251.

تأخذ في الاعتبار الاتجاهات التركيزية في الصناعة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتراخيص الصناعية لما لذلك من احتمالات التأثير على مستوى الأسعار في السوق، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الإنتاجية.

2- سياسة الحماية الجمركية: تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات، خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة إذ تتضح أهمية هذه السياسات من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي، منها فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة وذلك لحماية المنتجات المحلية. ويعتمد تنفيذ هذه السياسة على عدة أسس أو شروط أهمها[1]:

- أن يكون انتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافيا لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلية؛
- أن يكون الإنتاج المحلي على درجة مناسبة من الجودة حتى لا يضار المستهلك؛
- أن تكون أسعار المنتج المحلي مرتفعة نسبيا عن الأسعار التي تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة في الأسواق المحلية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعات المحلية؛
- أن تكون للصناعة المطلوب حمايتها أهمية للاقتصاد القومي؛
- مقابل الحماية التي تقدمها الدولة للصناعات الوطنية يجب أن تراعي مصالح المستهلك.

3- سياسة القروض الصناعية: تدعم الدول صناعاتها المحلية من خلال تقديم قروض عن طريق مؤسساتها للمشاريع الصناعية حسب أهميتها وجدواها الاقتصادية وبدون فوائد تذكر عدا الرسوم الإدارية التي قد تصل إلى 2.5% من مبلغ القرض، ولهذه السياسة عدة آثار إيجابية لمصلحة الصناعة المحلية منها تسهيل الحصول على رأس المال الذي يعد أحد العوائق الرئيسية لدخول الصناعة، والتأثير على أبعاد هيكل الصناعة، وبالأخص نحو تحقيق المستوى الأمثل للتركز في الصناعة عن طريق استخدام عدة إجراءات محددة تخدم هذا الهدف مثل[2]:

- توجيه القروض بصورة أكثر كثافة نحو المنشآت الصغيرة خاصة في الصناعات المتسمة بدرجة كبيرة من التركز؛
- تدعيم نشاطات البحث والتطوير في الصناعة.

4- سياسة المشتريات الحكومية: تهدف هذه السياسة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذي ترغب فيه ولوكانت تقل في المواصفات عن مثيلاتها الأجنبية، تستخدم هذه السياسة لمواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقية من قبل المصدرين الأجانب.

---

[1] - نفس المرجع، ص254.

[2] - بامخرمة أحمد سعيد، **اقتصاديات الصناعة**، مرجع سابق، ص 259.

إن هذه السياسة من الممكن أن تأتي فعاليتها في تحقيق أهدافها على مدى قدرة المنشآت المستفيدة منها في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم ومن ثم زيادة مستوى المنافسة أمام السلع الأجنبية وليس مجرد تحويلها إلى مصدر للأرباح خاصة عندما تكون أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية وغالبا ما تكون هناك نسبة مسموح بها كحد أقصى لإرتفاع أسعار السلع المنتجة محليا عن أسعار السلع المستوردة المنافسة فمثلا في السعودية حددت هذه النسبة بـ 10% في نظام المشتريات الحكومية السعودية[1].

5- الإعفاء من ضرائب الشركات: تقوم هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية منشآتها المحلية بحيث تحقق هذه الأخيرة ميزة تنافسية من حيث التكاليف، ففي السعودية تتمتع كافة الشركات السعودية بالإعفاء من ضرائب الشركات وتدفع فقط الزكاة التي هي ضريبة إسلامية مقدارها 2.5% من الموجودات السائلة أما الشركات الأجنبية فعليها أن تدفع ضريبة سنوية تتراوح بين 25% و 45% من أرباحها أما الشركات التي يساهم فيها رأس المال السعودي بنسبة 25% فأكثر فإنها تعفى من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات من بدء التشغيل[2].

6- سياسة سعر الصرف: من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، حيث ان تخفيض سعر العملة الوطنية يجعل الأسعار النسبية للسلع المستوردة أعلى والأسعار النسبية للصادرات أقل.

إن تأثير تخفيض سعر العملة مشابه على الأقل من جانب الواردات لتأثير الحماية الجمركية، غير أن تأثير سياسة تخفيض سعر العملة أشمل حيث قد يطال السلع الرأسمالية المستوردة ومستلزمات الإنتاج فيجعلها أعلى سعرا.

7- سياسات مكافحة الاحتكار: في الدول التي تتبع هذه السياسة تمنع الاتفاقيات العلنية والسرية الاحتكارية التواطئية بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها والهدف من هذا المنع هو إزالة أو على الأقل تقليص حجم الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع من جراء الترتيبات الاحتكارية المؤدية إلى تحديد سعر السلعة عند مستوى يكون غالبا أعلى من السعر الذي سيسود في غياب اتفاقيات الاحتكار ولكن يمتد النظر لهذه السياسة إلى مدى تأثيرها على مستوى المنافسة المحتملة في سوق الصناعة وليس مجرد تأثيرها على سعر السلعة.

8- السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المنشآت: تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها وما يترتب على ذلك من انخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين أو بمعنى آخر زيادة الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع، إضافة إلى تأثير الاندماج على ظروف الدخول إلى السوق أي يخلق عوائق أمام المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة.

[1] - وليد أحمد صالح العطاس، مرجع سابق، ص19.
[2] - نفس المرجع، ص19.

9- سياسة الأسواق المفتوحة: نظرا لصعوبة تطبيق شروط المنافسة التامة في واقع كثير من الصناعات بما في ذلك شرط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصيصية والداخلية وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعضت نظرية الأسواق المفتوحة بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة وأهمها انخفاض مستوى الأسعار من دون الحاجة إلى التضحية بهيكل الصناعة الذي يساهم في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية والمتمثل في المنشآت الضخمة الحجم التي يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم أي انخفاض التكلفة المتوسطة كلما ازداد حجم الإنتاج[1].

إضافة إلى مساهمة أدوات السياسة الصناعية السابقة في تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية، فإن مدى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الحكومية تجاه سوق الصناعة (تحقيق المنافسة، تحقيق الكفاءة الإنتاجية، زيادة معدل النمو...) تحكمه عدة عوامل أو اعتبارات من أهمها[2]:

- عدد المنشآت المنتجة في الصناعة؛
- حجم سوق الصناعة (أو الطلب الكلي – بما في ذلك الصادرات– على إنتاج الصناعة)؛
- التوزيع النسبي لحجم سوق الصناعة على المنشآت المنتجة في الصناعة؛
- ظروف الدخول إلى الصناعة بما في ذلك تكاليف الخروج والدخول من وإلى الصناعة؛
- مدى العلاقة بين الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة – وأهمها مستوى التركز– وبين أهم مؤشرات الأداء في الصناعة كمستوى الربحية، الكفاءة الإنتاجية ومعدل التطور التقني؛
- الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية (حجم الإنتاج الذي يحقق أدنى تكلفة متوسطة)؛
- الطاقة الإنتاجية الكلية للمنشآت المنتجة والصناعة؛
- مرونة الطلب على المنتجات الصناعية؛
- حجم مشاركة رأس المال الأجنبي في الصناعة.

المطلب الرابع: عناصر بناء السياسات الصناعية:

يعكس الأداء الصناعي مجموعة من العوامل الهيكلية المترابطة، ويؤثر التفاعل فيما بينها تأثيرا بالغا على مستوى أداء القطاع الصناعي في مجموعة، فرأس المال، البنية الأساسية المحلية، مجموع مهارات رأس المال البشري، والقدرات التكنولوجيا، فضلا عن الاستقرار في الإطار الشامل للسياسات العامة على مستوى الاقتصاد الكلي، تندرج جميعا ضمن العوامل الحافزة التي اسهمت بدور كبير في نجاح البلدان النامية التي استطاعت أن تحقق مستوى من الأداء الصناعي قادر على المنافسة[3].

[1] - وليد أحمد صالح العطاس، مرجع سابق، ص20.
[2] - أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، نفس المرجع، ص277.
[3] - رشيد محمد رشيد، **استراتيجية مصر للتنمية الصناعية الصناعة قاطرة التنمية**، وزارة التجارة والصناعة، مصر، ص15.

وتشير دراسة تجارب الاقتصادات التي حققت نجاحا في التصنيع بوجود خمسة عوامل حافزة يمكن أن تفسر التباينات في تجارب التصنيع، لا سيما بين مناطق العالم النامي وهذه العوامل الخمس هي : المهارات، والجهد التكنولوجي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورسوم الامتياز، والمدفوعات التقنية للخارج، إضافة إلى البنية الأساسية في مجال المعلومات.

شكل(01) :عناصر بناء السياسة الصناعية

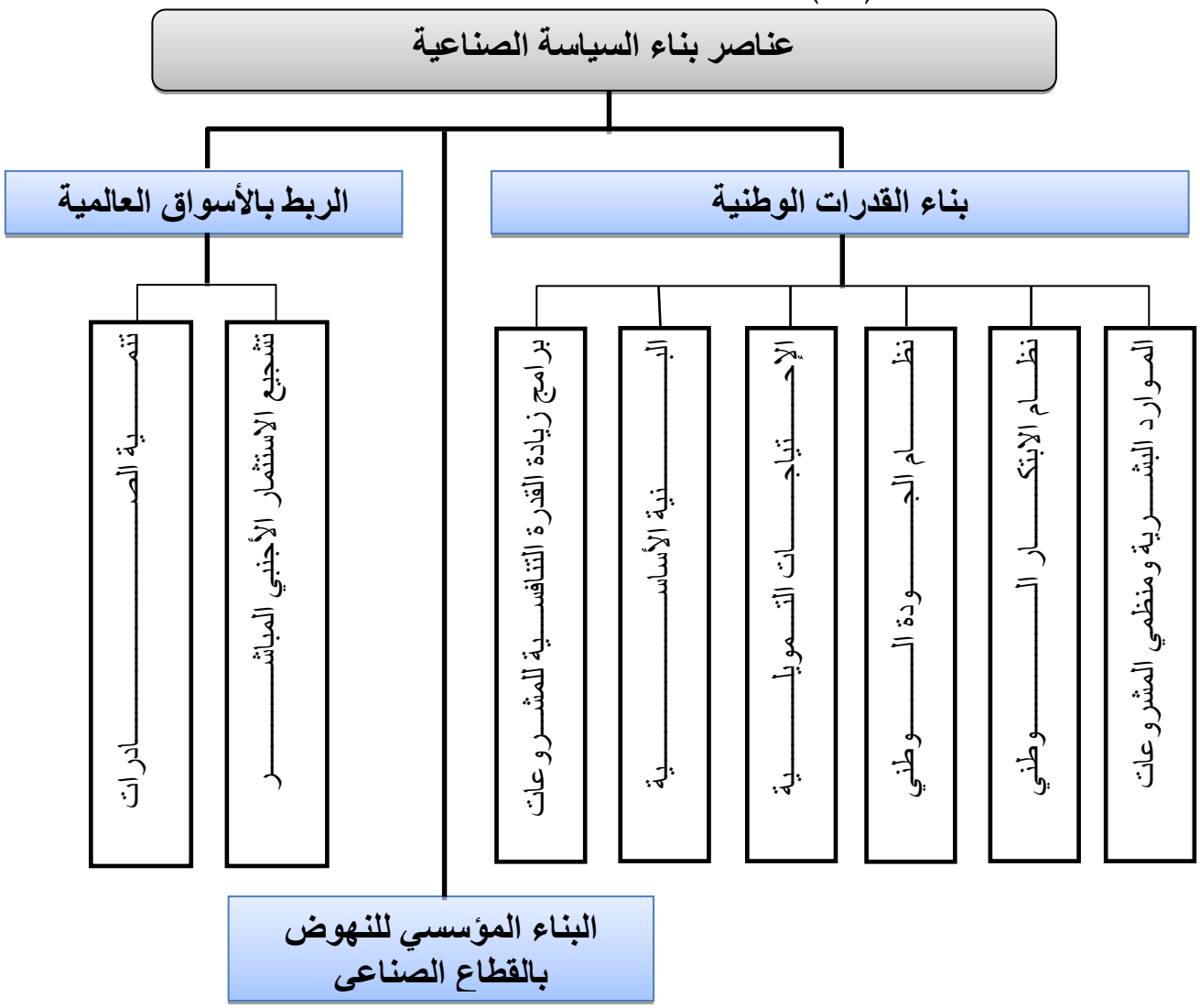

المصدر: رشيد محمد رشيد، استراتيجية مصر للتنمية الصناعية الصناعة قاطرة التنمية، وزارة التجارة والصناعة، مصر، ص 15.

وهذه العوامل الحافزة للأداء الصناعي هي محور التركيز الأساسي في إدارة السياسة الصناعية. حيث تنظر الاستراتيجية إلى السياسة الصناعية كعملية تمضي في مسارين متوازيين، هما بناء القدرات

الوطنية ومساعدة المنشآت على الاتصال بالسوق العالمي. ومن شأن كل مسار من هذين المسارين أن يدعم الآخر بما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعة.

الفرع الأول: بناء القدرات الوطنية: ويعتبر العنصر الأول للسياسة الصناعية الذي يتمثل في ترقية مستوى القدرات الوطنية من خلال عمل متضافر يجري على ست جبهات[1]:

1- الموارد البشرية ومنظمي المشروعات: يحتاج هيكل الموارد البشرية، إلى زيادة التركيز على المواءمة بين المعارف والمهارات التي تكتسبها هذه الموارد من نظام التعليم والتدريب القائم وبين متطلبات التصنيع كماً وكيفاً.

2- نظام الابتكار الوطني: مع تسارع وتيرة وكثافة الابتكارات الجديدة سواء في المنتجات أو في العمليات الإنتاجية، أصبحت التكنولوجيا عنصرًا حاسمًا في عملية التصنيع. وعلى ذلك سيكون من المتعذر تحقيق قدرة تنافسية للصناعة الوطنية والمحافظة عليها على المدى الطويل، ما لم يتم بناء قاعدة تكنولوجية صلبة للقطاع الصناعي.

3- نظام الجودة الوطني: إذا كان للصناعة الوطنية أن تتطرق أبواب الأسواق الأجنبية فلابد لها من الارتقاء إلى مستوى معايير الجودة العالمية. فالالتزام بمعايير محددة للجودة هو شرط مسبق لتمكين المنتجات المحلية من المنافسة على قدم المساواة مع المنتجات المطروحة في السوق العالمية؛ ولكي نصل بمنتجاتنا إلى مستوى المواصفات القياسية الدولية لابد أن يكون لدينا نظام دقيق لتقدير مدى تطابق مواصفات هذه المنتجات مع المعايير المقبولة دوليا.

4- الاحتياجات التمويلية: تعد مسألة التمويل مسألة حاسمة الأهمية لتحقيق معدلات النمو التي تستهدفها الاستراتيجية.

5- البنية الأساسية: إن أهمية إقامة بنية أساسية سليمة لتحقيق ميزة تنافسية للقطاع الصناعي والمحافظة عليها أمر لا يختلف عليه اثنان، وتوفير بنية أساسية جيدة هو المدخل إلى اجتذاب مزيد من الاستثمارات الخاصة إلى القطاع الصناعي.

6- برامج تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت: يرتهن نجاح السياسة الصناعية بمدى القدرة على الوصول بها وبجميع عناصرها إلى مستوى المنشآت الفردية. ومركز تحديث الصناعة هو الهيئة الرئيسية التي تقدم دعمًا مباشرًا إلى المنشآت الصناعية بما يجعلها قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

ويكشف تحليل تجارب التصنيع الناجحة عن الدور الحاسم الذي تلعبه عوامل الحفز الداخلية في المحافظة على القدرات التنافسية للصناعة فالمهارات التقنية في قوة العمل، والاستثمارات التي توجهها

[1] - رشيد محمد رشيد، نفس المرجع، ص ص 16-43.

المنشآت الخاصة نحو البحوث والتطوير، وعدد براءات الاختراع التي يحصل عليها السكان المقيمون وشهادات الجودة الدولية التي تحصل عليها المنشآت المحلية، ليست سوى أمثلة قليلة لمعايير الأداء التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج طيبة في عملية التصنيع.

وبناء القدرات الوطنية عملية مستمرة يتمثل دور السياسة العامة فيها في إيجاد صيغة متوازنة تجمع بين العمل لتحسين بيئة الأعمال في المنشآت بما يتيح لها الاستثمار في ترقية المهارات والتطوير التكنولوجي، والتدخل في بعض الأحيان لتصحيح أوجه القصور في السوق (أسواق العمل ورأس المال والتكنولوجيا) وذلك من خلال سياسات وبرامج مصممة بعناية ومتوافقة إلى حد كبير مع رؤية القطاع الصناعي.

الفرع الثاني: الارتباط بالأسواق العالمية: وهو العنصر الثاني للسياسة الصناعية الذي يتعلق بـ[1]:

1- حملة تشجيع الصادرات الصناعية: في ظروف تحتدم فيها المنافسة في الأسواق العالمية وتشهد تكنولوجيات الإنتاج تطورات ثورية، يصبح التواجد المتزايد للمنتجات الصناعية المحلية هو الاختبار الحقيقي للصناعة الوطنية. ولقد كان الاعتماد على السوق المحلية استراتيجية يمكن الركون إليها في الماضي، ولعلها ساعدت على إيجاد قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة إلى حد ما، لكن الهدف من الآن فصاعدًا يجب أن يكون الاعتماد على أسواق التصدير بغية تحقيق معدلات النمو الصناعي المنشودة. وثمة نتيجة أخرى يسفر عنها التركيز على أسواق التصدير وهي الارتقاء بمستوى الجودة والتطابق مع مواصفات المنتجات الدولية، وهما هدفان مهمان في حد ذاتهما في سعينا لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

2- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة رئيسية لا لمجرد توفير التمويل الكافي لتنمية القطاع الصناعي، بل وايضًا وهو الأهم لنقل أحدث المستجدات في المعارف والدراية التقنية، وذلك فضلا عن دوره في توثيق الروابط بأسواق التصدير العالمية. وللاستثمار الأجنبي أهمية أيضًا في تحقيق الترابط بالسلاسل العالمية لإنتاج القيمة المضافة وبشبكات الإنتاج الدولية. وقد برهنت تجارب التصنيع الناجحة على أن الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات تعد مفتاحا لا غنى عنه للنجاح.

ولا يمكن تصور تنمية صناعية في عالم اليوم تجري بمعزل عن العالم، فوتيرة التقدم التكنولوجي ونطاقه يعنيان أن الانتصار في معركة التنمية مرهون بمدى القدرة على المنافسة في السوق العالمية. فالسوق العالمية لا تكتسب أهمية فقط من كونها قاعدة لنمو الصادرات الصناعية، بل لكونها أيضًا المكان الذي نستمد منه معرفتنا بالتكنولوجيات الجديدة وبمدى الفرص المتاحة لنا لإقامة تحالفات صناعية.

[1] - رشيد محمد رشيد، نفس المرجع، ص ص 44-49.

إن تجربة البلدان النامية التي نجحت نجاحًا ملحوظًا في تحقيق قدرة تنافسية لصناعتها تكشف عن وجود عاملين مترابطين: الأول هو وجود توجه واضح نحو التصدير ومعدلات أداء مرتفعة في نمو الصادرات الصناعية مقترنة بإرتقاء مطرد في الهيكل التكنولوجي للصادرات. أما العامل الثاني فهو الدور الحاسم الذي لعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في هذا النجاح، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حافزًا لنقل التكنولوجيا، والارتقاء بالمهارات، وتعزيز الروابط بالأسواق الدولية.

الفرع الثالث: البناء المؤسسي لتوجيه القطاع الصناعي[1]: وأخيرًا يتمثل العنصر الثالث في العمل على ترسيخ مجموعة من القيم الإجتماعية التي تساعد على تحقيق التنمية المنشودة مع تعظيم الآثار الإيجابية الاجتماعية والبيئية للتصنيع. شكل رقم (01)

وعلى مستوى وزارة التجارة والصناعة، ستتولى وحدة السياسة الصناعية الإشراف على تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية، وتكون بمثابة مركز تنسيق لجميع ما تقوم به الوزارة من أنشطة في هذا الغرض. وكما يتبين من الشكل (02)، ستقوم وحدة للبيانات الصناعية بمتابعة التقدم على المستويين الكلي (الصناعة بكاملها) والجزئي (المنشآت)، كما سيكون هناك جهاز آخر مواز يمثل الجهات المسؤولة عن الإشراف على تنسيق تنفيذ الاستراتيجية فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية (الموارد البشرية، المنظومة القومية للابتكار، المنظومة القومية للجودة، متطلبات التمويل، البنية الاساسية، وبرامج زيادة القدرة التنافسية للمنشآت). ويتمثل دور هذا الجهاز الموازي في كفالة تحقيق النتائج المنشودة وفقًا لخطة العمل. وسيتلقى المسؤول عن وحدة السياسة الصناعية تقارير مرحلية منتظمة من هذه الجهات الست التي تبين ما وصل إليه التنفيذ وفقًا للجدول الزمني لخطة العمل.

ومن ناحية أخرى ستضم وحدة البيانات الصناعية قسمين فرعيين، يتولى الأول مسؤولية تقييم أداء القطاع الصناعي في مجموعه ليرصد تطور الأداء بمرور الزمن، ويقارنه ايضًا بأداء القطاعات الصناعية في بلدان أخرى تصلح للمقارنة. ويركز الثاني على تقييم الأداء على مستوى المنشآت من خلال اختيار عينات من المنشآت المستفيدة بدعم مركز تحديث الصناعة لتقييم تطورها على مر الزمن، وبخاصة فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي، ومقدار القيمة المضافة وتنمية الصادرات، وأنشطة البحوث والتطوير. ومن المنتظر أن يكون هناك نهج جديد في إعداد إحصائيات القطاع الصناعي سيقوم بتيسير عملية تقييم الأداء سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

[1] - رشيد محمد رشيد، نفس المرجع، ص 51.

كذلك سيقوم المسؤول عن وحدة البيانات الصناعية بتقديم تقارير منتظمة إلى السكرتارية الفنية للجنة الاقتصادية الوزارية الموسعة لإطلاعها على ما وصل إليه تطور الأداء في المراحل الزمنية المختلفة وتعد هذه التقارير أمرًا بالغ الأهمية لضمان التقدم في تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية في الطريق المرسوم لها.

الشكل رقم (02): تنسيق تنفيذ الاستراتيجية على مستوى وزارة التجارة والصناعة

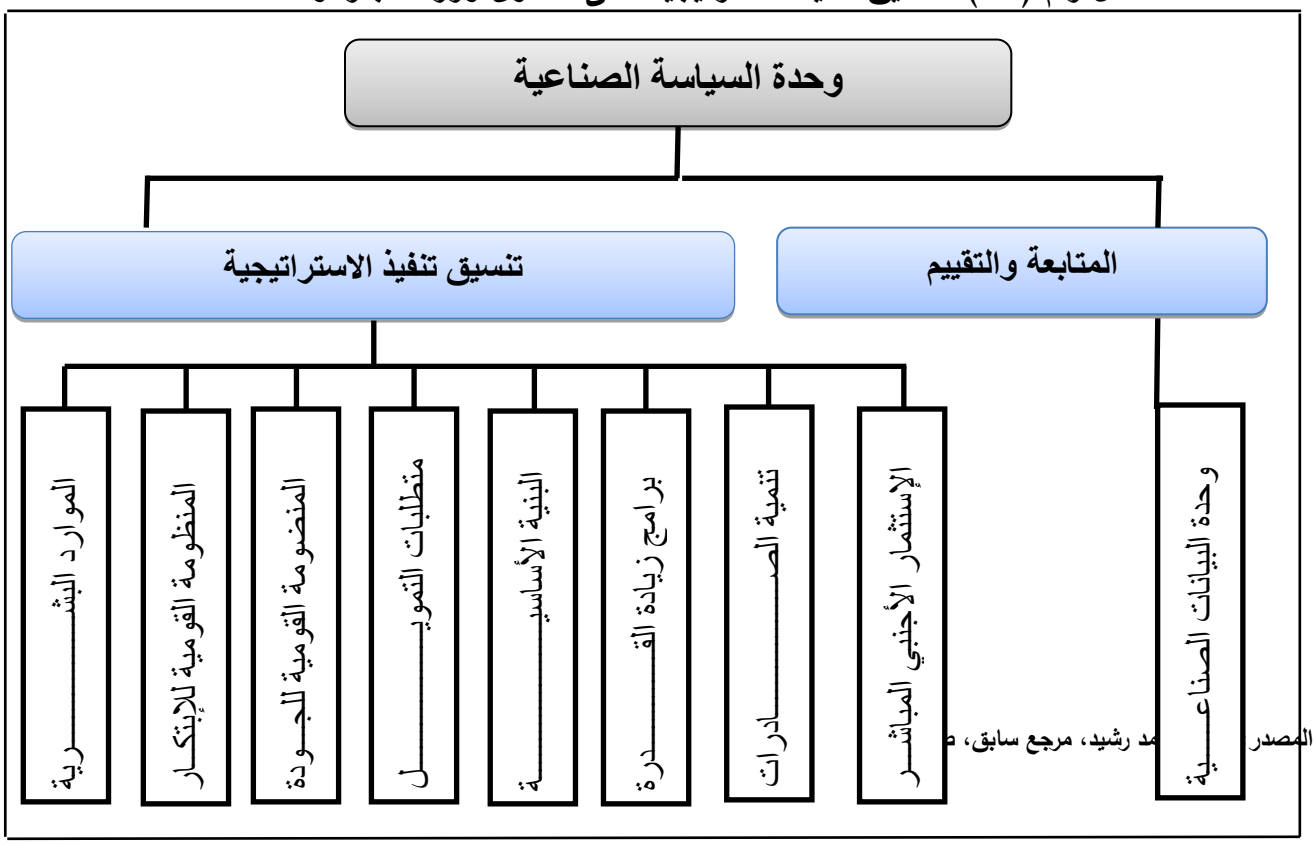

المصدر: محمد رشيد، مرجع سابق، ص

إن تنفيذ استراتيجيات التنمية الصناعية ليس بالعمل السهل ولا شك أن الالتزام بتهيئة بيئة مواتية للمنشآت الصناعية هو شرط لا غنى عنه للنجاح. ومن هنا تأتي الأهمية البالغة للبناء المؤسسي، الذي يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وتقييم ما يترتب عليها من نتائج، في تحويل هذه الاستراتيجية من أفكار إلى واقع حي.

المبحث الثاني: تصنيف السياسات الصناعية:

لقد تطورت مناهج وأدوات السياسة الصناعية مع تغيرات الفكر التنموي وتغير الظروف الاقتصادية العالمية، بداية من مرحلة إحلال الواردات، ثم مرحلة ترويج الصادرات وتوجه الدول نحو تطوير البنية التحتية والتخصص في المنتجات عالية التقنية، وصولا الى السياسات الصناعية التي تستهدف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.[1]

وتنقسم السياسات الصناعية المطبقة في اقتصاد معين أو في سوق معينة حسب مختلف معايير التقسيم إلى أنواع مختلفة، بغرض تحقيق الهدف المرجو من كل نوع:

المطلب الأول: حسب المدى الزمني للسياسات الصناعية: يمكن تقسيم السياسات الصناعية حسب هذا المعيار إلى:

الفرع الأول: سياسات ظرفية: وهي السياسات التي تعالج اختلالات ظرفية (قصيرة المدى) وتكون محدودة التأثير، وتطبق غالبا في قطاعات دون أخرى.

الفرع الثاني: سياسات هيكلية: وهي تلك التي تعالج الاختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق، وهي سياسات ذات نتائج وأهداف بعيدة المدى، قد يكون هذا النوع من السياسات عموديا أو أفقيا حسب الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة المطبقة في بلد معين. عادة ما نجد أن السياسات الصناعية المطبقة لا تنحصر في نوع واحد من السياسات المذكورة أعلاه، ولكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير من السياسات الصناعية طويلة وقصيرة المدى لتحقيق الاستقرار في الأسواق من جهة، وإضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى[2].

المطلب الثاني: حسب الهدف من التصنيع: اقتصر الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة لتطوره على الحديث عن نوعين من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيهما عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما، والتنمية الصناعية على وجه الخصوص في الدول الآخذة في النمو وهما: استراتيجية الإحلال محل الواردات، واستراتيجية تشجيع الصادرات.

الفرع الأول: السياسات الصناعية في ظل إحلال الواردات: في ظل حماية الواردات تعتبر الحماية الفعلية أهم مؤشر لنجاح هذه السياسة وتصحيح إخفاقات السوق الناجمة عن الوفورات الخارجية. وقد طبق نموذج إحلال الواردات في دول شجعت القطاع الخاص على خوض غمار التنمية الصناعية من خلال توفير

---

[1] - سميحة جديدي، السياسات الصناعية الحديثة: تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية مع الإشارة إلى تجربة الصين، **الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، 02. 03ديسمبر 2019، ص282.

[2] - زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، **دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري**، بحملة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012. ص 178

الحماية للصناعات الناشئة عن طريق فرض معدلات تعريفة جمركية، توجيه القروض، تثبيت سعر الصرف والتحكم في سوق الصرف. وفي تجارب دول أخرى تكفلت الحكومات بعملية بناء الصناعات الوطنية عن طريق شركات القطاع العام في الصناعات التحويلية. وفي معظم تجارب دول أمريكا اللاتينية وافريقيا التي طبقت هذه السياسة أدت الحماية المفرطة والتدخل في تحديد الأسعار والأجور الى حدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد، مما أدى الى تعرضها الى أزمة كبيرة منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم تمثلت بارتفاع قوي في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية وارتفاع شديد في قيمة الدولار[1].

أ- **الآليات الناجحة لتطبيق سياسة إحلال الواردات:** لقد اتبعت الدول التي تبنت سياسة الإحلال عدة آليات عند تطبيقها لهذه السياسة ومنها:

- الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (باستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية؛
- الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة، وإقامة نظام لترخيص الاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد من هذا النظام؛
- منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع تصنيعية،

ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب عدة شروط يتقدمها وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وهي تشمل الصناعات الاستهلاكية، ثم الوسيطة الإنتاجية، مع أهمية مراعاة عدم استمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي المتاح، مع الاهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العلمية الممكنة، ومحاولة تطوير التقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى.

ب-**عيوبها:** لقد أثبتت هذه الاستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وانتهت هذه الاستراتيجية بزيادة الواردات والديون الخارجية، إضافة إلى أن الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومربوطة بتصدير المواد الأولية إليها[2]،

ويرجع فشل هذه الاستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب أبرزها[3]:

---

[1] - سميحة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص282.

[2] - الصباخي حمدي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، 1983 ، ص 74.

[3] - مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 52- 53.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناتجة عن الحماية يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية؛
- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الاستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية؛
- أدى تمتع صناعات السلع الاستهلاكية بالحماية الجمركية العالية إلى إعاقة تطورالصناعات الوسيطة والرأس مالية، وحرمان بعض الصناعات التي تدر عائدا اقتصاديا صافيا مثل: صناعات الأسمدة والمبيدات والإسمنت وحديد التسليح[1]...؛
- ينتج عن الحماية غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية؛
- يعتمد التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

ومجمل القول إن هذه الاستراتيجية لا تعطي المنتجات المصنعة في ظلها قدرة تنافسية لمواجهة المنتجات الخاصة بالدول الصناعية[2].

الفرع الثاني: السياسات الصناعية في ظل ترويج الصادرات: اتجهت دول جنوب شرق آسيا والدول التي حاكت هذه التجربة الى تطبيق سياسة إحلال واردات مرنة قدمت الحماية الكافية لظهور صناعة ناشئة، وقد تمكنت هذه الدول مبكرا من خوض غمار تجربة التصدير والتحول الى دول صناعية حديثة، واتجهت الى اعتماد سياسة تنموية ذات توجه خارجي ودعم صادرات السلع التحويلية. وبالرغم من أن هذه الدول لا تمتلك موارد طبيعية ولا ميزة نسبية موروثة الا أنها تمكنت من التحول الى دول صناعية حديثة، وهناك نقاش طويل حول أسباب نجاحها إلا أن السياسات الصناعية التي انتهجتها تلقى حيزا رحبا ضمن تفسير أسباب النجاح، إضافة لتمكنها من الانتقال التدريجي من الحماية واحلال الواردات الى التوجه الخارجي، وطبيعة السياسات الصناعية الانتقائية التي طبقتها هذه الدول[3].

أ- **الآليات الناجحة لتطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير:** وتتمثل سياسات هذه الاستراتيجية في الإصلاحات التي تم إدخالها على استراتيجية إحلال الواردات بهدف الانتقال للتصدير من خلال[4] منح إعانات للسلع الصناعية المصدرة وتخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة، إلى جانب تعديل أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعارا إيجابية حقيقية، كما يجب أيضا إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعارا معقولة.

ومن أهم شروط نجاح هذه الاستراتيجية ما يلي[5]:

---

[1] - خالد مصطفى قاسم، **الطاقة الإستيعابية للإستثمار بين التقويم و إستراتيجيات التصنيع**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص100.

[2]- الإبراهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1996، ص 170.

[3] - سميحة جديدي، مرجع سبق ذكره، ص282.

[4] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 55.

[5] - سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص ص 48 - 49

- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة؛
- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي؛
- توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية؛
- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة بهذه الدول.

مزاياها: يمكن تلخيص أهم مزايا استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية بالنسبة للدول النامية فيما يلي[1]:

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما تم ذكره على الميزة النسبية؛
- التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفورات الحجم؛
- يشجع إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير على رفع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى؛
- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات) لكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

ب-عيوبها: ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع؛
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة..)، وهذه الصناعات التي يمكن أن تتمتع من خلالها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها؛
- إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية مهددة من وقت لآخر بالتعرض لأزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

ج- إمكانية الدمج بين استراتيجيتي الإحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير: بوسع الدول النامية إتباع إمكانية الدمج لضمان نجاح نتائج كل من الاستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 56 - 57.
[2]- نفس المرجع، ص 58.

الصناعية والاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري[1]، ويتم تطبيق الاستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أن هناك بعض الاقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد[2].

المطلب الثالث: السياسات الصناعية الحديثة

هناك ثلاثة أنواع من السياسات الصناعية[3]، السياسات الأفقية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي برمته، سياسات الصناعة الانتقائية (العمودية)، والسياسات الصناعية الحديثة والتي تعزز الروابط لتحسين دور البلد في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية [4].

الفرع الأول: سياسات عمودية (انتقائية): وهي سياسات تستهدف قطاعات مختارة من أجل النمو. والتمست هذه الأنواع من السياسات حماية الصناعات الوليدة ودعم القطاعات الاستراتيجية. ففي حين لا تزال البلدان المتقدمة والبلدان النامية تضطلعان بهذه السياسات إلى حد ما، تم التشكيك كثيرا في هذا النهج بوصفه مناهضا للسياسات التي تسعى إلى تحرير التجارة، وزيادة عدد الأسواق الحرة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصناعية العمودية تميل إلى التطابق مع هيكل صنع القرار المركزي، حيث تركز الأهداف الإنمائية على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي، بما في ذلك الناتج القومي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا النوع من السياسات يميل إلى عدم تشجيع تنمية المشاريع الخاصة والابتكار بل ويحول دون نمو الاقتصاد الجزئي وتوزيع مزايا الرفاه على جميع القطاعات. كما أن محاباة قطاعات معينة على حساب غيرها من شأنه أن يعزز سلوكيات السعي الايجاري التي تلتمس فيها جماعات الربح التأثير على السياسة العامة والحفاظ على مخططات دعم تدخلية من أجل مكاسب شخصية.

---

[1]- حسن فتح الله سعد، **التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ودراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 50.

[2]- هاجن افيريت، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 202.

[3]- يتجاوز مفهوم السياسات الصناعية الحديثة التعريف الضيق للسياسات الصناعية والذي يرتكز حول حماية الصناعات الناشئة وتقديم الدعم المباشر لها وهو يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، ويتسع نطاقه ليشمل كل السياسات المساندة والداعمة للتنمية الصناعية وتوجيهها نحو التصدير لذا فإن مجالات تطبيقها لا تتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

لتفصيل أكثر راجع : **السياسات الصناعية في ظل العولمة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 120، مارس.

[4] Gary Gereffi, A global value chain perspective on Industrial policy and development in Emerging markets. Duke J. Comp. & Int'l L. 24 (2013): 433- 458.p 446

الفرع الثاني: سياسات أفقية: وهي السياسات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية وتكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات، اكتسب هذا النوع من السياسات أوسع تأييد في السنوات الأخيرة بوصفها فجا أكثر فعالية في التغلب على إخفاقات السوق، حيث تستطيع الحكومات من خلالها إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وبناء القدرة، وتوسيع نطاق البنية التحتية. وقد بينت الدراسات أن السياسات الصناعية الأفقية تميل إلى الحد من تشوهات السوق وتعزيز زيادة المنافسة المفتوحة والشفافة، والحد من مخاطر فشل السياسات المرتبطة بتدخلات فاقدة الوجهة. وتذهب الأدبيات الحديثة إلى مدى أبعد يتأييدها نموذج جديد للنمو الصناعي يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتولى فيها أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة ذات فعالية من خلال خطوط اتصال أكثر انفتاحا، ويقال أن ذلك يسمح بتبادل المعلومات على نحو أفضل فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص وتعزيز عملية صياغة السياسات الصناعية[1]. ومع ذلك ينبغي توخي الحذر لضمان ألا تسفر هذه السياسات (الأفقية) عن تحيزات قطاعية وأن يظل التنسيق والتشاور مستمرا بين جماعات المستفيدين.

سواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو عمودية في نطاقها فإنها عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمها الحكومات لوضع مسار للعمل من أجل تحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات والاهم من ذلك تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة. رغم الاختلاف بين النوعين السالفي الذكر إلا أنهما متكاملان من الناحية العملية، فالسياسات الأفقية تنظم الجوانب العامة التي تشترك فيها جل أو كل القطاعات الاقتصادية، في حين تتولى السياسات العمودية مهمة تنظيم قطاعات معينة لذلك تكون أكثر خصوصية ودقة وملائمة لقطاعات اقتصادية دون أخرى[2]. رغم ذلك تبقى السياسات الصناعية العمودية الأكثر استخدامها، وذلك لسببين[3]:

- ✓ تشمل الامتيازات المترتبة عن السياسات الأفقية مختلف النشاطات والقطاعات، وليس من السهل حشد «المستفيدين» وتعبئتهم على المستوى السياسي. فتنمية المهارات واعتماد سياسات الابتكار التكنولوجي، مثلا يعودان بالنفع على عدد كبير من الشركات، إلا أن مستوى الاستفادة يكون عادة ضئيلا، ومن الصعب توقع نشوء عمل دعم سياسي للمستفيدين من سياسة من هذا القبيل.
- ✓ لا تبرز نتائج كثير من السياسات الأفقية في شكل ملموس إلا بعد فترة قد تمتد سنوات، كما هي الحال في ما يتعلق بالتعليم والبحث والتطوير . ومن غير المرجح أن تسعى جماعات المصالح إلى

---

[1] - Dani Rodrik, **Industrial policy for the Twenty-First Centry**, Discussion Paper Series Number 4767 Centre For Economie Policy Research November 2004.p.9.

2 - د. محمد أحمد عوض، **الإدارة الاستيراتيجية، الأصول والأسس العلمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص، 79.

3 - محصول سعيد، دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2012-2000، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014، ص37.

الدفاع عن سياسات تكون منافعها أقل أهمية وتمتد لفترة زمنية طويلة. وتبقي مسؤولية الحكومات قائمة في سن هذه السياسات، عندما يتوافر لديها منظور طويل الأمد في شأن التنمية.

الفرع الثالث: السياسات الصناعية الموجهة الى سلاسل القيمة العالمية: وهي تتجاوز التركيز المحلي الى استخدام الروابط الإقليمية التي تؤثر على موقع البلد في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية، وتشتمل السياسات الصناعية التي تأخذ بالاعتبار الحقائق الجديدة لسلاسل القيمة العالمية التدابير التقليدية، خصوصا تنظيم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف المستخدمة في سياسات إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، واليوم تركز السياسات الصناعية الموجهة نحو سلاسل القيمة العالمية أكثر على تقاطع الجهات الفاعلة المحلية والعالمية، وتأخذ بالاعتبار قوة الشركات الرائدة والموردين العالميين، وتستجيب لضغوط المنظمات غير الحكومية.

ويختلف هذا النوع من السياسات الصناعية باختلاف نوع سلسلة القيمة فهناك سلاسل تنطوي على التخصص الرأسي وأخرى بطبيعتها تعد سلاسل إضافة القيمة:

سلاسل التخصص الرأسي: حيث يتم تجزئة سلسلة القيمة بحيث تتخصص الشركات بصورة متزايدة في الأنشطة الأساسية وتتعهد بالأنشطة غير الأساسية لمصادر خارجية وهو ما يؤدي إلى تجزؤ عملية الإنتاج إلى عدد كبير من العمليات الفرعية، ويمكن القيام بهذه الأنشطة بصورة متزامنة وليس هناك حاجة للقيام بجميع المراحل في نفس الموقع وبالتالي فهي أكثر ملائمة للتجزؤ العالمي، وكلما زاد عدد مراحل سلسلة القيمة كلما زاد احتمال التخصص الرأسي، ويحدث هذا في الصناعات التحويلية حيث يتم تجميع المنتجات النهائية باستخدام مجموعة من المكونات وبالنظر إلى أن جزءا كبيرا من القدرات غير الأساسية يتم نقله للخارج فإن السياسات التي تتناول تعزيز سلاسل القيمة المتخصصة رأسيا تتصل أساسا بالسياسة التجارية، مثل إزالة الحصص والتعريفات الجمركية على الواردات، تقديم حوافز لتشجيع الصادرات، التخلص من البتيروقراطية عند الحدود... مع استكمال إجراءات تيسير التجارة بسياسات انشاء الهياكل الأساسية للبنية التحتية مثل الموانئ والمطارات، والوصول الفعال لشبكة الانترنيت، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة مع ما توفره من حوافز للمستثمرين. كما يوجد سياسات لتشجيع الارتقاء في هذه السلاسل بهدف التواجد في الشرائح الأكثر عائدا في السلسلة ويتم هذا على مستوى الشركة باتباع مسار الارتقاء عبر مراحله الأربعة (من العملية إلى المنتج ثم الوظيفة وانتهاء بالسلسلة القطاعية) وقد ظهر هذا المسار في الاقتصادات الأسيوية التي نجحت أولا في دخول سلسلة القيمة من خلال تجميع تصاميم الشركات الرائدة، ومع تحسن كفاءتها وزيادة القدرات انتقلت من التجميع إلى التصنيع وادماج نسبة أكبر من المكونات المحلية الصنع، وتطورت قدرات الشركة بما يسمح بتطوير المنتجات والتصاميم الخاصة بها، وبعد فترة تمكن بعضها من احراز الارتقاء الوظيفي وذلك بخلق العلامة التجارية الخاصة بها أو الحصول على العلامة التجارية لشركة دولية معروفة، وأخيرا وبإتقان المهارات المطلوبة في سلاسل منافسة تنتقل الشركة إلى

سلسلة جديدة. ومسار الارتقاء هذا عادة ما يتم تعزيزه بدعم من الحكومة، ويشمل الدعم تعزيز النظم الوطنية للابتكار ذات الصلة بالقطاع، وتنمية الموارد البشرية والحوافز المالية لتشجيع البحث والتطوير والابتكار[1].

سلاسل إضافة القيمة: وهي تنطوي على عمليات متسلسلة لإضافة القيمة في كل مرحلة من مراحل السلسلة، وتشكل المدخلات الأولية نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي، وتمثل سلسلة إنتاج وتجهيز الكاكاو وتحويله إلى شوكولا مثالا على هذا النوع من السلاسل والذي يتألف من مراحل متتابعة لايمكن تنفيذها بالتوازي خلافا للنوع الأول من السلاسل. وهذا الاختلاف ينعكس على هيكل التجارة الدولية، وتقّدر دراسة مشتركة للمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن نحو 75%من التجارة العالمية تحدث في إطار سلاسل القيمة العالمية، وأن السلاسل المتخصصة رأسيا تنمو بسرعة أكبر من سلاسل إضافة القيمة، إلا أنه في حالة إفريقيا فإن أكثر من 75%من الصادرات هي من نوع سلاسل إضافة القيمة وهو ما يعكس تخصص إفريقيا في قطاع الموارد. وهذا النوع من السلاسل يتطلب تصميم سياسات صناعية بهدف بناء الروابط من أجل تعميق القيمة الدضافة ، ويوجد ثلاث مجموعات من الروابط في قطاع الموارد، أولها الروابط المالية والتي استولت فيها الدولة على إيرادات الموارد واستخدمت لتشجيع التنويع في قطاعات غير متصلة بقطاع الموارد، والنوع الثاني هو روابط الاستهلاك حيث أن التنمية الصناعية يحفزها الطلب الناجم عن الدخول المتحققة في قطاع الموارد، والمجموعة الثالثة تتعلق بالإنتاج وهي الروابط الخلفية مع صناعات الامداد في المراحل الأولى والروابط الأمامية مع قطاعات التصنيع في المراحل النهائية.

المبحث الثالث: مجال تنفيذ وهيكل السياسات الصناعية الحديثة وفق النظام التجاري العالمي:

يتطلب قيام الدول بتبني تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة جهدا عاليا منها، على المستويين الكمي والنوعي، حيث يتطلب التطبيق الناجح لتلك السياسات مرورها واستفائها لثلاثه مراحل اساسيه تتضمن المرحله الاولى تحديد المفاهيم وتصميم السياسات وتتضمن المرحله الثانيه التنفيذ ثم تاتي المرحله الثالثة والخاصه بعمليه تقييم مع الالتزام بوجود آلية مستمره للتغذيه العكسيه بين المراحل الثلاثه.

كما تجدر الاشاره الى ضروره قيام الدوله بجهد مسبق للمرحله الاولى يتضمن حجم وايجاد توافق في الاراء على الاولويات التنمويه والقطاعيه والتي ستضمن ترجمه السياسات الى خطط وبرامج عمل تسهم في احداث تغييرات في الهياكل الاقتصاديه والانتاجيه والاجتماعيه على حد سواء.

[1] - Raphael Kaplinsky, Mike Morris, Thinning and thickening: Productive sector policies in the era of global value chains, **The European Journal of Development Research**, 2016, p 6-8, 16-18, 20-21.

المطلب الأول: تدخل الدولة في تبني السياسات الصناعية الحديثة مزايا الإنتقاء ومخاطر الريعية:

يمتلك التعامل مع موضوع السياسات الصناعيه خصوصيه عاليه تميزه عن غيره من الموضوعات والقضايا الاقتصاديه، حيث انه يثير اشكاليه مركزيه فيما يتعلق بالدوري المنوط من الدوله في النشاط الاقتصادي.

حيث ان تبني السياسات الصناعيه هو دعوه واضحه للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وهو امر كان مقبولا وسائدا في فترات تاريخيه وتنمويه سابقه في مسارات الدول المتقدمه لاسيما انجلترا وفرنسا والمانيا واليابان، ومن بعدهم في بدايات تجارب الدول الصاعده لا سيما كوريا وماليزيا وسنغافوره.

الا ان ثمة توافق واسع بين الخبراء والمختصين على ان اسس الاقتصاد الحديث وضمان الاستدامه في النمو والتنميه تتطلب اقامه نماذج اقتصاديه يقودها القطاع الخاص، والتقليص للدوره الحكومي وذلك لاعتبارات الكفاءه والفعاليه وضمان الاستخدام الامثل للموارد المتاحه.

ورغم ذلك فان هناك فريقا يرى دورا اساسيا للسياسات الصناعيه في اعاده تعديل الهياكل الاقتصاديه والانتاجيه للدول، وذلك في ضوء اسس ومبادئ الاقتصاد الحديث القائم على اليات وقواعد عمل السوق. وفيما يلي نعرض لاهم الاسانيد التي تم استخدامها من جانب المؤيدين وكذلك المعارضين لتطبيقات السياسات الصناعيه، وبما يتضمنه ذلك من عرض المزايا والمكاسب المنتظره، وكذلك المخاطر والتهديدات المحتمله من تطبيق هذه السياسات.

الفرع الأول: الفريق المعارض لتدخل الدولة: حيث يعول اصحاب الاتجاه المعارض والرافض للسياسات الصناعيه على دوري اليات السوق في اجراء التكييفات والمواءمات المطلوبه في الاقتصاد، دون حاجه للتدخل الحكومي، الذي يجب ان يبقى محدود المساحه وبالحد الادنى.

كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ان مخاطر فشل الحكومه تفوق مخاطر فشل الاسواق. حيث ان التدخل الحكومي لصالح قطاعات وانشطه دون اخرى، هو امر مخالف تماما لمستهدفات ضمان الكفاءه والاستخدام الامثل لكافة الموارد والطاقات المتاحه في الاقتصاد. وان تعامل او تدخل الدوله من خلال تعديل هيكل المزايا (اعفاءات وتسهيلات ومختلف اشكال الحمايه او الدعم) لصالح قطاعات وانشطه داخل الاقتصاد، هو بمثابة دعوه لتوسيع ممارسات الاقتصاد الريعي، غير القائم على الانتاجيه والكفاءه والدفع المتواصل للقدرات الحقيقيه للاقتصاد. وهو ايضا مناهض لتاسيس اقتصاد قائم على المنافسه الحره والكامله، وكلها عوامل لا تقود الا لتراجع الانتاجيه والتنافسيه الكليه للاقتصاد وللمجتمع.

كما يرى هذا الفريق ان القطاع الخاص لديه قدرات أفضل لاكتشاف الفرص قياسا بالحكومات، وان الحكومات او البيروقراطيون في النهايه لا يتحملون ثمن سياساتهم وقراراتهم الخاطئه. لذا فان هذا الفريق يعتقد بضروره حصر دور الحكومه في حماية الملكيه الفكريه، وفرض تنفيذ العقود، والقيام بالسياسات الكليه السليمه (السياسات الافقيه)، دون الانخراط في السياسات الراسيه/ الانتقائيه.

الفرع الثاني: الفريق المؤيد لتدخل الدولة: وفي مقابل ذلك يرى فريق اخر اهميه دور السياسات الصناعيه، حيث يدعم اصحاب هذا الاتجاه وجود دور أكثر اتساعا للدوله وسياساتها لتحقيق التنميه والتعديل الهيكلي المطلوب. وهو الاتجاه الذي يستمد اصوله الفكريه من المدرسه الهيكليه او البنيويه وافكار شومبير، وهو الاتجاه الذي تم الترويج له بقوه من خلال ممارسات مجموعه الكاريبي الاقتصاديه ECLAC، وكذلك العديد من الباحثين والمنظرين اللاحقين، حيث تمثلت القواسم المشتركه بين انصار هذا التوجه فيما يظهره الواقع الاقتصادي في الدول من وجود فروقات جوهريه نوعيه وكميه بين القطاعات الاقتصاديه والانشطه الانتاجيه، وكذلك وجود فروق بين مستويات وخصائص المعرفه والتكنولوجيا المستخدمه في مختلف قطاعات وانشطه الاقتصاد، وعدم وجود اليات للضبط او ضمان التصحيح التلقائي لعمل الاسواق داخل الاقتصاد، اضافه لاهميه الدور الخاص بالدوله ومؤسساتها في تشكيل وبناء السبل المهيئه للتنميه من خلال تطوير الموارد البشريه والماليه والتنظيميه للانشطه الاقتصاديه المختلفه في الدوله.

ويبرر تدخل الدوله بقدرتها على مواجهه كافة العقبات التي قد تعوق التغيير الهيكلي المرجو للاقتصاد وقطاعاته الانتاجيه، من خلال التاثير في هيكل التكاليف والعوائد للانشطه الاقتصاديه، بما يوجه الانشطه صوب الانشطه الانتاجيه المرغوبه والمحققه لمتطلبات النمو على المدى الطويل.

والتي ترتكز بشكل اساسي في الانشطه القائمه على التكنولوجيا والمحتوى المعرفي الأعلى، ووفقا لذلك التوجه يمكن للدوله ان تكون مشجعه لتطور المسار التنموي من خلال اليات مباشره لتوجيه الانتاج مثل (الاعفاءات الضريبيه والاعانات)، كما يمكن ان يكون من خلال اليات غير مباشره مثل تدابير السياسات المصممه لتعزيز الروابط بين مؤسسات الاعمال الخاصه.

ويؤسس اصحاب هذا التوجه اسانيدهم تاسيسا على افكار شومبيتر 1934، ومدرسه الهيكليين والهيكليين الجدد، الذين أكدوا ان مسيره التطور والتنميه في الدول تتطلب احداث تغيير جوهري/ هيكلي في بنيه الاقتصاد والمجتمع، ان الارتقاء من مرحله تنمويه لمرحله اعلى يتطلب انجاز هذا التغير في الهيكل الاقتصادي والانتاجي للدوله، وهو الامر المرتبط بدور الدوله وسياساتها الصناعيه لتحفيز الابتكارات والتكنولوجيا والاساليب المتطوره في الانتاج، للاسهام في تحقيق التعديل المطلوب، وان الابتكار يحدث في سياق توسيع وتطوير القطاعات والانشطه القائمه، او من خلال انشاء قطاعات وانشطه جديده.

وفي هذا الإطار يقود الابتكار الى التغيير الهيكلي الذي يعزز بدوره الحوافز للابتكار في حلقه حميده مع النمو، وقد برهنت كافة التجارب الدوليه التاريخيه ان عمل هذه الدائره لم يحدث تلقائيا ولا عفويا، بل انه يتطلب تدخلا من مؤسسات الدوله لصياغه السياسات المؤثره على التقدم التقني وبناء القدرات الانتاجيه والتكنولوجيه للحفاظ على ديمومة وحيويه مسار الابتكار والنمو على المدى الطويل، لا سيما وان الواقع يظهر وجود ميل واضح للانماط التكنولوجيه لتعزيز نفسها في مواجهه الغير من خلال ميل الشركات والدول الرائده المنتجه لتلك التكنولوجيا للاحتفاظ بمزاياها على مر الزمن.

مما سبق يمكن ملاحظه الدور الحيوي للتطبيقات الصناعيه الحديثه، لكافة الدول والمجتمعات لاسيما الدول الناميه التي تسعى لاعاده تعديل هياكلها الانتاجيه، حتى ان واقع النقاش الدولي يظهر ميلا واضحا حول مدى ونطاق وادوات تطبيق تلك السياسات، وليس تطبيقها من عدمه، حتى ان ممارسات الاتحاد الاوروبي تظهر تطور الاجماع حول تطبيق السياسات الصناعيه الحديثه مع الميل الى تطبيقات السياسات الوظيفيه اللينه، التي لا تمثل اي نوع من انواع التشويه لقواعد عمل السوق وضمان المنافسه.

ان تبني السياسات الصناعيه يمثل نوعا من انواع تحدي الدول لهيكل مزاياها النسبيه القائمه ذات البعد التاريخي التقليدي، والسعي لاكتساب وتوطين مزايا جديده، على ان التطبيق اظهر افضليه التدرج والمنطقيه في البعد عن هيكل المزايا النسبيه القائمه في الدوله، فيما يسمى الاعتدال في تطبيق السياسات الصناعيه الحديثه[1].

المطلب الثاني: نطاق ومجال تنفيذ السياسات الصناعية الحديثة وفق النظام التجاري العالمي[2]:

الفرع الأول: نطاق ومجال تنفيذ السياسات الصناعية الحديثة:

ويتوقف النطاق الذي تعمل فيه السياسات الصناعيه على بعدين مركزيين:

- **البعد الأول:** يرتبط هذا البعد بكفاءه عمليه صنع السياسات وهو ما يعتمد بدوره على قدره مؤسسات الدوله/البنيه المؤسسيه على انجاز عمليات التصميم، والتنفيذ، والتقييم للسياسات.

إذ يتطلب قيام الدول بتبني تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة جهدا عاليا منها، على المستويين الكمي والنوعي، حيث يتطلب التطبيق الناجح لتلك السياسات مرورها واستفائها لثلاثه مراحل اساسيه تتضمن المرحله الاولى تحديد المفاهيم وتصميم السياسات وتتضمن المرحله الثانيه التنفيذ ثم تاتي المرحله الثالثة والخاصه بعمليه تقييم مع الالتزام بوجود آلية مستمره للتغذيه العكسيه بين المراحل الثلاثه.

كما تجدر الاشاره الى ضروره قيام الدوله بجهد مسبق للمرحله الاولى يتضمن حجم وايجاد توافق في الاراء على الاولويات التنمويه والقطاعيه والتي ستضمن ترجمه السياسات الى خطط وبرامج عمل تسهم في احداث تغييرات في الهياكل الاقتصاديه والانتاجيه والاجتماعيه على حد سواء.

- **البعد الثاني:** يرتبط هذا البعد بعدد ومجال عمل الادوات المستخدمه والتي تعتمد بدورها على الاستراتيجيه التنمويه للدوله واهدافها المحدده.

---

[1] - نواف أبو شمالة، **السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة**، جسر التنمية، الدعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 ، ص8.

[2] - نواف أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص11

وفقا لهذا الفهم يمكن تحديد تسلسل مستويات تطبيق السياسات الصناعيه الثلاثه الممثله في السياسات الافقيه، والسياسات الانتقائيه، وسياسات حدود المعرفه. فغالبا ما يمكن للدول ذات القدرات التنمويه والمؤسسيه الاقل ان تتبنى تطبيقات السياسات الافقيه فقط، والتي بدورها لا تتطلب بنيه مؤسسيه معقده اوراقيه. في حين تتطلب السياسات الانتقائيه قدرا اعلى من البنية والقدرات المؤسسيه، القادره على التعامل مع قطاعات وانشطه محدده ويتطلب تنفيذها تلقائيا مجموعه واسعه من الادوات مثل التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر واليات توجيهه، وحوافز لقطاعات ومنتجات محدده، وانشطه وبرامج لدعم القدرات التنافسيه للانشطه المنتقاه، وبما قد يتطلبه ذلك من اتمام مفاوضات او اتفاقات تجاريه دوليه ذات صلة، كما تشمل ايضا الانتاج المباشر من قبل الشركات المملوكه للدوله او استخدام عقود المشتريات العامه وغيرها.

اما سياسات حدود المعرفه الحدوديه فهي تتطلب وجود قدرات وامكانات مؤسسيه أكثر رقيا وفعاليه لتطوير حدود المعرفه، باستخدام ادوات مثل تطوير البرامج الوطنيه في مجال التكنولوجيا الحيويه، والتكنولوجيا النانو، والبرامج الوطنيه لتطوير القدرات العلميه والتكنولوجيا والانتاجيه في مناطق مختاره من خلال الحدائق التكنولوجيا، واتحادات البحوث اضافه لجهود التنسيق بين كافة هذه المجالات.

حيث تمثل سياسات حدود المعرفه سعيا متطورا من الدوله لتحقيق رؤية تنمويه أكثر اتساعا واعلى طموحا، ما هي تستهدف بشكل اساسي الابتكار وخلق وتنميه القدرات التكنولوجيا والعلميه الاستراتيجيه، لخلق انشطه ومنتجات وابتكارات جديده، وهي بطبيعه الحال تتطلب استراتيجيات وخطط وبرامج وسياسات أكثر تعقيدا.

الفرع الثاني: السياسات الصناعية والنظام التجاري العالمي:

رغم اهميه السياسات الصناعيه في اعاده توجيه الهياكل الاقتصاديه للدول والمجتمعات، فيبقى تساؤلا اساسيا يتمحور حول مدى وقابليه استخدام تلك السياسات في الوقت الراهن؟

ومدى قبول منظومه العمل الدولي لتدخل الدوله وتحيزها او تمييزها لقطاع او نشاط او لصناعه داخل الاقتصاد الوطني، وحجب جوانب هذا التمييز عن باقي الانشطه والمنافسين الاخرين؟

ارتبط تطبيق السياسات الصناعيه تاريخيا بوجود دور اساسي للدوله في النشاط الاقتصادي، وبوجود امكانات لحماية الصناعات ودعمها، وهي المعطيات التي لم تعد في معظمها متاحه في ظل اجواء العولمه الانفتاح والتزامات منظمه التجاره العالميه، والتي تجعل من المدى المتاح للحركه والحريه لدول العالم، لاسيما الدول الناميه، اقل فيما يتعلق بتوظيف ادوات السياسات الصناعيه.

لعل أبرز تلك القيود ما يتعلق باتفاقيه حقوق الملكيه المرتبطه بالتجاره TRIPS، المعنيه بحمايه المخترعين وحماية براءات الاختراع، واتفاقيه القيود الفنيه المرتبطه بالتجاره TRIMS، واتفاقيه الخدمات GATS وما تتضمنه من مبدا الدوله الاولى بالرعايه ومبدأ المعامله الوطنيه، اضافه الى اتفاقية الاعانات والاجراءات التعويضيه التي تمنع استخدام بعض الاعانات لدعم المنتجات المحليه، ودعم الصادرات (ما عدا السلع الزراعيه).

وفي ظل الاختفاء التدريجي لخصوصيات السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسات الصناعية بصفة خاصة نتيجة انضمام العديد من الدول إلى منظمة التجارة العالمية، لم يعد بمقدور هذه الدول التركيز على السياسة الصناعية، فنظام الحصص لم يعد يمثل أداة لهذه السياسة وأنظمة الحماية الجمركية ومختلف أشكال الدعم المقدم إلى القطاع الخاص لابد أن تخضع بدورها إلى قواعد الاستفادة منها وفق ما هو مقرر في اتفاقيات المنظمة، لذا فمن المستحسن عند تناول موضوع السياسات الصناعية أن لا يتم ذلك بعيدا عن ما تتضمنه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ستعيد تشكيل هذه السياسات، ويرى العديد من الباحثين أن السياسات الصناعية لم تمت ولا زالت ضرورية وإنما يجب إعادة تكييفها مع مقتضيات منظمة التجارة العالمية، فالاقتصاديون الهيكليون يرون أن إخفاق السوق لا يسمح بالتنمية الصناعية في ظل الوفورات الخارجية ومشاكل تنسيق قرارات الاستثمار، وعلى عكس المدرسة الهيكلية يرى الليبراليون أن نجاح بعض الدول في التحول إلى دول صناعية مثل دول جنوب شرق آسيا لم يكن بسبب السياسات الصناعية الانتقائية، وإنما يرجع هذا النجاح إلى جودة السياسات الاقتصادية الكلية، والانفتاح واحترام قواعد اقتصاد السوق والتوازنات الكبرى للاقتصاد، خاصة في مجال مراعاة تحديد منظومة الأسعار عند مستواها التوازني، كما يعتقد الليبراليون أن تطبيق السياسات الانتقائية من شأنها أن تؤدي إلى تشويه آلية تخصيص الموارد وتضعف فعالية الأداء الاقتصادي، ودعت إلى تطبيق سياسات متجانسة لا تفرق بين القطاعات وتركز على السياسات الشاملة.

وعليه سوف نتناول فيما يلي أهم اتفاقيات المنظمة التي من شانها التأثير على السياسات الصناعية[1] :

أ- **أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:** هناك الكثير من اتفاقيات المنظمة التي من شأنها التأثير على تطبيق السياسات الصناعية نذكر منها:

1- **اتفاقية المنسوجات والملابس:** قبل ميلاد منظمة التجارة العالمية كان الاتجار بالسلع من المنسوجات والملابس محكوم باتفاقية الألياف المتعددة The Multi – fibre Arrangement الذي بدأ العمل به منذ 1974، ومع ميلاد منظمة التجارة العالمية ألزمت هذه الأخيرة جميع الدول الأعضاء سواء الموقعة أو غير الموقعة على اتفاقية الألياف المتعددة بالتخلص من جميع القيود التجارية وعلى وجه الخصوص نظام الحصص خلال الفترة الممتدة من 2005/1995، كما لن يكون بمقدور هذه الدول تطبيق أية معاملة تمييزية ما بين المصدرين، كما تتضمن اتفاقية المنسوجات والملابس أيضا معالجة القيود الأخرى غير تلك المرتبطة باتفاقية الألياف المتعددة المفروضة على استيراد المنسوجات والملابس كالترتيبات الثنائية أو أية قيود أخرى، وقد تم حصر 29 قيدا في غاية 1994 سارية المفعول في الدول المتقدمة، وتتلخص معالجة هذه القيود في ضرورة تخلص البلد المعني من هذه القيود في

[1] - محصول سعيد، مرجع سبق ذكره، ص49.

غضون سنة من تاريخ سريان اتفاقية المنظمة على ألا تتجاوز نهاية 2005 على أقصى تقدير. وتحيز الاتفاقية للدول الأعضاء بالمنظمة أن تستمر بفرض قيود نوعية على وارداتها خلال السنوات الثلاث الأولى من سريان هذه الاتفاقية، وذلك من خلال آلية يطلق عليها آلية التحوط الانتقائية Transitional Safeguards Mechanism, هذه الآلية تحيز للدول الأعضاء فرض مثل هذه القيود في حالة ما إذا تعرضت منتوجاتها من المنسوجات للضرر. ويسري ذلك على الدول غير الموقعة على اتفاقية الألياف المتعددة الأعضاء بالمنظمة. علما بان هناك مجموعة من الآليات تحددها المنظمة للتأكد من حصول الضرر المذكور (يجوز فرض حصص وفقا لهذه الآلية من خلال التشاور مع البلد المصدر، بغرض الوصول إلى اتفاق ثنائي، أو من خلال عملية انفرادية)، كما يجب ألا تقل الحصة عن المستوى الفعلي كواردات البلد المصدر خلال فترة 12 شهرا الجارية على ألا تتجاوز مدة صلاحية هذا الإجراء ثلاث سنوات، كما تشمل الاتفاقية أيضا بعض البنود المتعلقة بمكافحة المراوغة والالتفاف حول القوانين المتعلقة بالحصص كالتلاعب في قواعد المنشأ وتزوير الوثائق الرسمية، تلح الاتفاقية في هذا الصدد على ضرورة إيجاد إطار قانوني للتعامل مع هذا النوع من الممارسات.

2- **اتفاقية الحماية الفكرية المتعلقة بالتجارة:** تعتبر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) إحدى الاتفاقيات التي من شأنها التأثير على المنتجات الصناعية للدول النامية وفي ظل القناعة الدولية بأن الحصول على تراخيص ببراءات الاختراع لم يتم الالتزام به بشكل جدي خلال الفترات السابقة لاتفاقية المنظمة، وعليه فإن هذه الاتفاقية تحرص على توفير آلية تضمن إحترام حقوق الملكية الفردية للاختراعات أينما وجدت، وهو إجراء من شأنه أن يضيف أعباء مالية إضافية للمنتجين الصناعيين خاصة بالنسبة للدول النامية، وهذا ابتداء من تاريخ الانضمام إلى المنظمة. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقية إجراء تعديلات مهمة في الجانب التشريعي المحلي وتقوية دور المؤسسات، حيث أن تقوية حقوق الحماية له إنعكاسات كبيرة على السياسات الصناعية، فهذه الاتفاقية بالنسبة للشركات المحلية تعني حثها على تطوير قدراتها الإبداعية والتنافسية، حيث لا مجال هناك للتقليد والهندسة المعاكسة، في حين يعني بالنسبة للشركات الأجنبية تحسين تواجدها التجاري فيصبح أكثر جاذبية مما يتيح لها فرصة النفاذ إلى الأسواق، وانطلاقا من أن الدول النامية لا تملك ميزة نسبية في مجال الاختراع، فإن الحصول على التكنولوجيا وتوطينها وتجنب دفع رسوم جمركية عالية على براءات الاختراع يمر حتما عبر جذب الشركات المتعددة الجنسيات، وعليه يمكن القول أن اتفاقية الحماية الفكرية الغرض منها هو تحسين أداء سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- **اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية:** يعتبر الدعم المقدم إلى الصناعات الناشئة أحد أهم أدوات السياسة الصناعية، وقد تعرضت منظمة التجارة العالمية إلى هذه الاتفاقية تحت اسم " **اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية**"، وتشير الاتفاقية إلى وجود ثلاث فئات للدعم وهي: الدعم المحضور وهو الدعم

الذي تستفيد منه السلع المحلية دون السلع الأجنبية المستوردة أو ذلك المقدم لزيادة صادرات منتج معين، في هذه الحالة يمكن للبلد العضو المتضرر طلب إجراء مشاورات مع البلد المتسبب في الضرر، وفي حالة عدم التوصل إلى حل هذا الإشكال يلجا أحد الطرفين إلى جهاز تسوية المنازعات للنظر في الإشكال القائم، واذا ثبت وجود دعم محضور سوف يقر بإلغاء هذا الدعم خلال فترة زمنية معينة، واذا لم تكن هناك استجابة لهذا الحكم من قبل البلد العضو المسبب للضرر، يرخص للعضو المتضرر باتخاذ إجراءات مضادة ردا على إجراءات الدعم التي قام بها الطرف الأخر. الفئة الثانية من الدعم وهي فئة الدعم الموجب للتفاضي (الدعم الذي يمكن اتخاذ إجراء بشأنه، وهو الدعم الذي يتسبب في إلحاق ضرر بالصناعة المحلية العضو آخر، أو يحول دون حصول الأعضاء الأخرون في اتفاقية الجات على المزايا المباشرة وغير المباشرة، أما الفئة الثالثة فهي الدعم غير الموجب للتفاضي ومن أمثلته الدعم العمومي غير المرتبط بسلعة أو صناعة معينة كالدعم المقدم إلى برامج البحث والتطوير على أن لا تتجاوز قيمة الدعم 75% من تكلفة البحث، و50% من تكلفة التطوير، بالإضافة إلى ما يقدم للمشروعات لتجديد تجهيزاتها تماشيا والمتطلبات البيئية الجديدة، ومساهمة من منظمة التجارة العالمية في التمييز ما بين مختلف الظروف التي تمر بها البلدان النامية فقد تم تقسيم هذه البلدان إلى ثلاث فئات وهي: الأولى هي الدول الأعضاء الأقل نموا، والثانية هي الدول الأعضاء التي تم تحديدها في اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويا، أما الفئة الثالثة فهي تمثل بقية البلدان النامية، وتصنف الاتفاقية دول الفئة الأولى والثانية بدول ذات مستوى تنمية اقل، حيث تعامل معاملة خاصة في مجال الدعم والتدابير التعويضية و ذلك باستثنائها من الأحكام المتعلقة بالدعم الحضور، في حين تمنح الاتفاقية بقية الدول النامية المصنفة في الفئة الثالثة مدة ثماني سنوات للتخلص من دعم الصادرات ,

4- **اتفاقية مكافحة الإغراق:** تنص المادة (06) من اتفاقية الجات "1994" صراحة على حق الدولة العضو في تطبيق إجراءات محددة لمكافحة الإغراق ضد الواردات من سلعة معينة يتم تصديرها إلى أسواقها بسعر يقل عن قيمة السلعة في السوق المحلية، وفي هذا الإطار فقد تم وضع قواعد أكثر تفصيلا لضمان تطبيق مثل هذه الإجراءات في اتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في ختام جولة طوكيو. هذه الإجراءات عرفت تعديلات أخرى أثناء مفاوضات جولة الأورغواي هذه الأخيرة قامت بوضع معايير يتم الاعتماد عليها للتأكد من أن المنتجات المغرقة تلحق ضررا جسيما بالصناعات المحلية ومن بينها: حجم السلع المستوردة الاغراقية، أسعار السلع الاغراقية ومدى تأثيرها على الأسعار المحلية، كما تؤثر الواردات على الصناعات المحلية من خلال الحد من استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، وحصة الصناعات الوطنية من الأسواق المحلية، وأرباحها، وحجم العمالة بها، وكذا الأساليب التي يتعين إتباعها في حالة وجود إغراق ..، كما أقرت الاتفاقية بالتوقف عن مكافحة الإغراق في

الحالات التي يقل فيها الإغراق عن 2% من سعر تصدير المنتج، وان حجم الواردات التي تم إغراق السوق بها من بلد آخر لا يتعدى 3% من حجم واردات المنتج .

الفرع الثاني: إجراءات أخرى مرتبطة بالسياسات الصناعية[1]

بالإضافة إلى اتفاقية المنسوجات والملابس، وكذا اتفاقية الحماية الفكرية المتعلقة بالتجارة، هناك إجراءات لا تقل أهمية عن تلك الاتفاقيات وهي إجراءات من شأنها أن تؤثر على أداء الواردات والصادرات الصناعية لمختلف الدول، وترتبط هذه الإجراءات بالترتيبات المتعلقة بالتعريفة الجمركية وغير الجمركية.

1- تخفيضات التعريفة الجمركية: تشكل تخفيضات التعريفة الجمركية كإحدى أدوات السياسية الصناعية أثرا كبيرا بالنسبة للبلدان النامية، وذلك لسببين أولهما أنها تمثل مصدرا مهما للإيرادات في الموازنة العامة للدولة، والثاني أنها تعتبر أداة للسياسة الصناعية أو الاقتصادية بشكل عام، ففي الصين يصل متوسط التعريفة الجمركية إلى 51%، وفي الهند إلى 106%. في حين لا تشكل هذه التخفيضات أثرا كبيرا بالنسبة للبلدان المتقدمة والمجموعة الأوروبية، حيث يبلغ متوسط هذه التعريفة 3,9% و 4,3% على التوالي، ووفقا لاتفاقية المنظمة فانه لابد من خفض التعريفة الجمركية خلال خمس سنوات من انضمام البلد المعني للاتفاقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول قد قامت بتخفيض معدلات تعريفتها، كما قامت دول أخرى يربط معدلات تعرفتها عند مستويات مرتفعة مما سمح لها برفع المعدلات الفعلية.

2- القيود غير الجمركية: تنطوي عملية تحديد الإجراءات غير الجمركية التي من شانها التأثير على القدرة التنافسية للدول على صعوبات كبيرة، وقد عملت اتفاقية منظمة التجارة على حضر مثل هذه الإجراءات كونها تمنح ميزات نسبية لبعض الدول على حساب دول أخرى، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- القيود الفنية على التجارة: حيث توجد اتفاقية تحت نفس الاسم، وتهدف على التأكد من عدم وجود أي ميزة نسبية لبعض الدول ناتجة عن التلاعب في نظم المقاييس والجودة.
- وفقا لاتفاقية الإجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة (TRIMS) تلتزم كافة البلدان إبلاغ المنظمة بالإجراءات الاستثمارية التي تشكل عائقا أمام التجارة الدولية، كون مثل هذه الإجراءات جزء من القيود غير الجمركية.

ورغم ما يبدو عليه الامر من صعوبه تطبيق السياسات الصناعيه تلك القيود والاتفاقات والاشتراطات الدوليه، فان هناك مداخل متعدده لاستخدام وتوظيف السياسات الصناعيه الحديثه، دون التصادم معها، وهي المداخل التي طبقتها ولا زالت تطبقها العديد من الدول المتقدمه والصاعده، حيث يمكن الاستفاده من الاعانات غير القابله للتقاضي كادوات للسياسات الصناعيه.

[1]- أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 14.

كما يمكن تطوير الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع من خلال آلية المناطق الصناعيه وما تتمتع به من مزايا وتسهيلات تقرها منظمه التجاره، اضافه لامكانات دعم البحث والتطوير في الصناعات ذات الكثافه التكنولوجيه، وفق الفتره المسموح بها والمحدده بخمس سنوات، وكذلك امكانات توظيف الدعم لاغراض تحسين وضع الميزان التجاري وان كان اقل مدى ومحدود بمواجهه مشاكل الميزان[1].

المطلب الثالث: هيكل السياسات الصناعية الحديثة – آليات العمل ومبررات التطبيق[2]:

يمكن التمييز بين مجموعتين اساسيتين تكونان معا الخليط الخاص بالسياسات الصناعيه، وهما السياسات العموديه او الراسيه، والسياسات الافقيه او العريضه او الوظيفيه او المرنه، وفي هذا الاطار يمكن طرح عدد من الاشكال والاطر والادوات الداعمه لتنفيذ تلك السياسات الصناعيه الحديثه حيث يمكن تضمين مجالات سبعه لعمل السياسات الصناعيه الحديثه، لكل منها الادوات الممكن استخدامها وتوظيفها وهي السياسات والادوات التي تستهدف بشكل اساسي الحد من الاخفاقات التي قد تمنع قطاعات وانشطه الاقتصاد من النمو والتطور صوب المجالات الاكثر تقدما، سواء كانت تلك الاخفاقات مرتبطه بالسوق بالحكومات، والتي تتضمن:

1. سياسات الحوافز الاقتصاديه الموجهه للانشطه الاقتصاديه: والتي تضمن الحفاظ على مسار ثابت ومتنامي وقابل للتراكم، لمختلف الانشطه الاقتصاديه للعمل المستمر (الاستدامه بمختلف معاييرها وضوابطها)، من خلال تامين بيئه كليه مسانده تتضمن (تامين قواعد حقوق الملكيه الفكريه، وتنظيم الاسعار، واتباع سياسات الصرف المناسبه، وتطبيق فعال للسياسات النقديه واسعار الفائده، وكذلك اتباع سياسات ماليه معادله، اضافه الى الاعفاءات الضريبيه المنضبطه والمقيده بمتطلبات الكفاءه والتنافسيه والانتاجيه.
2. سياسات الابتكار العلمي والتكنولوجي: بما يتضمنه من السياسات العلميه، والتوسع في المشروعات ذات تكنولوجيا العاليه، وتمويل البحوث الجامعيه، وانشاء مراكز البحوث، ودعم البحوث والتطوير.
3. سياسات التعلم وتحسين القدرات التكنولوجيه وتوطين المعرفه والتقانة: بما يتضمنه من سياسات التعليم والتدريب، وورش عمل للتنبؤ لتحديد اولويات البحوث الوطنيه، ودعم التدريب، وتنفيذ خطط وبرامج لبناء وتشكيل المهارات والارتقاء والتعاون في مجال البحوث الدوليه وتوفير حوافز للاستثمار الاجنبي المباشر.
4. سياسات دعم الصناعات المنتقاه: والتي تتضمن استخدام آليات انظمه الحصص او التعريفات الجمركيه على الواردات، وتوفير الدعم المالي/الائتماني للصادرات، وانشاء مناطق اقتصاديه خاصه، واستخدام

[1] - نواف أبو شمالة، **السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة**، جسر التنمية، الدعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 ، ص14.

[2] نواف أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

الشركات المملوكه للدوله/الخصخصه، وانشاء المرافق العامه وتوفير المدخلات اللازمه للعمليات الانتاجيه، وتقديم وتسهيل التمويل، وتوفير الضمانات العامه، وسياسه المشتريات الحكوميه المباشره.

5. سياسات اليات الاختيار: والتي تتضمن لوائح الدخول والخروج للشركات، والاراده السياسيه لوضع حد لدعم الشركات والانشطه الفاشله، تدعيم سياسات المنافسه مواجهه الاحتكار، والدعم المحلي للمؤسسات الانتاجيه والتجاريه وسهولة الوصول والنفاذ الى التمويل، وتوفير التمويل طويل الاجل لجهود التنميه وانشطتها.
6. سياسات توزيع المعلومات: والتي تتضمن اليات العمل الجماعي، وتعزيز المعايير والمواصفات القياسيه، استخدام المنتديات التشاوريه، واستخدام الغرف التجاريه، وتشجيع التعاون والشراكات الدوليه والوطنيه، وتسهيل تسويق الصناعات التصديريه، ونشر وتعميم التجارب الناجحه.
7. سياسات تحسين انتاجيه الشركات وريادة الاعمال: وتتضمن توفير الدعم للتدريب الاداري للشركات الصغيره والمتوسطه، وتوفير وتطوير البنية التحتيه والتمويل والاداره للحاضنات وتشكيل العناقيد، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تعزيز التسويق، ورفع مستوى البنية التحتيه الاقتصاديه.

يظهر هذا الهيكل الخاص بمجالات عمل السياسات الصناعيه الحديثه قيمه جوهريه في عمل تلك السياسات، وهو عملها كحزمة متكامله، يدعم بعضها البعض وهو ما يعني ان انجاز تقدما في جانب دون غيره من باقي جوانب تلك السياسات سيفضي الى عدم تحقق النتائج المرجوه بل قد يمثل بحد ذاته فشلا واخفاقا اضافيا للسوق وللحكومات، واهدار للموارد وسوء التخصيص على المستوى الاقتصادي الكلي.

المطلب الرابع: جوانب من تطبيقات السياسات الصناعية الحديثة في التجارب الدولية[1]:

اظهرت التجارب والتطبيقات الراهنه للسياسات الصناعيه في الدول المتقدمه، لجوء تلك الدول الى تخصيص وافراد مدخل مستقل الموارد والتخصصات لاتمام التدخل او التحول المطلوب انجازه من جانب الدوله، فيما يلي نعرض عدد من التجارب الدوليه التي تسلط الضوء على بعض جوانب تطبيقات السياسات الصناعيه الحديثه واهم ادواتها في عدد من الدول المتقدمه والصاعده والناميه.

الفرع الأول: الاتحاد الاوروبي: أظهرت التجارب والتطبيقات الراهنه للسياسات الصناعيه في الدول المتقدمه، لجوء تلك الدول الى تخصيص وافراد مدخل مستقل الموارد والتخصيصات لاتمام التدخل او التحول المطلوب انجازه من جانب الدوله، فعلى سبيل المثال يقوم الاتحاد الاوروبي بالتدخل من خلال الباب الخاص

[1] نواف أبو شمالة، **السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة**، جسر التنمية، الدعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 ، ص15-16.

ب "مساعدات الدوله"، حيث يتم تبني عدد من التدابير الداعمه للانشطه والقطاعات المحدده جانب الدول الاعضاء، وغير المحظوره في معاهده الاتحاد.

والتي تتضمن اجراءات مثل" تقديم المنح والارجاء الضريبي، والاعفاءات الضريبيه القروض الميسره، قدرت تلك المساعدات بما متوسطه 0,58% من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الاوروبي، حيث يركز هذا الباب على مساعده الدول الاعضاء في الاستثمار العام لبناء او لتطوير البنيه التحتيه، شرط عدم وجود تنافس مباشر مع غيرها من البنى التحتيه في نفس النوع التابعه للمشروعات الخاصه، مثل (مشروعات الطرق والبنيه التحتيه السكك الحديديه والممرات المائيه الداخليه وامدادات المياه شبكات مياه الصرف الصحي)، وفي حال كون هذه المشروعات في وضع منافسه مع مشروعات خاصه مشابهه، فان هذا يجعلها غير مؤهله لتلقي مثل هذه المساعدات مثل مشروعات البنى التحتيه في مجالات الطاقه، والمطارات، والموانئ. وفي جميع الاحوال فان هذا التمويل او المساعده لا ينسحب الى مساعدات التشغيل لتلك المرافق، والتي يجب ان يتم التعامل معها وفق القواعد الكامله لاقتصاديات السوق واسعاره، ففي حال القيام بتمويل مشروع متنافس مثل اقامه مطار، فان ادارته وتشغيله يتم في قواعد المنافسه الكامله وبشكل غير تمييزي ووفق قواعد عمل ومعايير المطارات وشركات الطيران[1].

وتوضح التجربه الاوروبيه قيام الاتحاد الاوروبي باتباع سياسات صناعيه حديثه تستهدف حشد وتشجيع الاستثمار الخاص (الوطني والاجنبي)، مع اتخاذ تدابير وتسهيلات لتوجيهه صوب الاقتصاد الحقيقي، لرفع القدرات الانتاجيه والتنافسيه الكليه للاقتصاد، وبما يعزز مستويات التنويع وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك دون زيادة الدين العام اوالضغط على الميزانيات الوطنيه.

وقد تضمنت الخطه الاستثماريه للصندوق الاوروبي للاستثمارات الاستراتيجيه، التي اقرت عام 2014 للفتره (2018/2015) توجها واضحا نحو تطبيق مستهدفات السياسه الصناعيه الحديثه، من خلال السعي الى تسريع التنوع ووتيرة التحولات والتغييرات المطلوبه في هياكل الاقتصادات الاوروبيه، من خلال تبني حزم من السياسات والبرامج التي تركز على ازاله معوقات الاستثمار، وتوفير المساعدات الفنيه للمشاريع الاستثماريه والاستفاده الاكثر ذكاءا من الموارد الماليه القائمه وتلك التي سيتم حشدها، والمقدره بما لا يقل عن 315 مليار يورو، والتي ستتوجه بشكل اساسي الى تطوير قدرات قطاعات وانشطه الانتاج، وتهيئه بيئه داعمه للمستثمر.

وقد اظهر تحليل هذه الخطه الاستراتيجيه الاوروبيه (2015-2018) الاستدعاء الكامل لكافه عناصر السياسه الصناعيه السابق عرضها، حيث تستهدف هذه الاستراتيجيه بشكل اساسي ومعلن، تطبيق السياسات الوظيفيه للتغلب على اخفاقات السوق الحاليه، وذلك اعتمادا على معالجه الفجوات القائمه داخل

[1] - http://ec.europa.eu/priorities/sites/beta-political/fles/investment-plan-eu-widestate-of-play-july2016 Eurubean Commission 2016. THE INVESTMENT PLAN FOR EUROPE STATE OF PLAY.

الاسواق الاوروبيه، وحفز عمليات تعبئه استثمارات القطاع الخاص، وذلك بالتوازي مع زياده الاستثمارات في المجالات والقطاعات والانشطه الرئيسيه، والتي تمثل قوام البنيان الاقتصادي والاجتماعي مثل البنيه التحتيه والتعليم والبحث والابتكار، اضافه الى تامين تمويل المخاطر للشركات الصغيره.

كما اظهر تحليل عناصر الاستراتيجيه فيما يتعلق بهدف دعم الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، الاقرار باتخاذ كافة الاجراءات لفتح الفرص الجديده للمستثمرين من دول الاتحاد الاوروبي وخارجه، للوصول الى المشاريع الحيويه المختاره القابله للتطبيق في مختلف القطاعات ومختلف الدول الاعضاء، من خلال منصات الاستثمار، وبما يقتضيه ذلك من تسهيل الحصول على تمويل المخاطر (للمساعده بشكل اساسي في تمويل تطوير وتوسيع مشاريع البنية التحتيه والمعلوماتيه)، وتركيز الاهتمام على دفع دور الشركات الصغيره والمتوسطه الحجم، من خلال تحسين فرص الحصول على تمويل للشركات المبتكره.

اما فيما يتعلق بمجال خلق بيئه صديقه للاستثمار، فقد تضمنت الخطه تحسين ظروف بيئه الاعمال والتمويل بكافة عناصرها، وبخاصه ما يتعلق بالتقدم نحو السوق الرقميه الموحده، اتحاد الطاقه واتحاد اسواق راس المال، وحتى يوليو 2016 فقد تم بالفعل حشد 85% من الموارد المتوقعه، وقد اظهر تحليل هيكل المشروعات المنفذه توجه 25% من التمويل لصالح مشروعات البحث والتطوير، وتوجه 26% للشركات الصغيره، وتوجه للطاقه 23%، وللبنية الرقميه 12%، ولباقي القطاعات (التعليم والصحه والنقل والبيئه وكفاءه استخدام الموارد 14%)[1].

الفرع الثاني: دول وتجارب شرق أسيا –الدول الصناعية الحديثة[2] NICs: يمثل النموذج التنموي الاسيوي حاله تطبيقيه جاذبه للدراسات والتحليل في العديد من جوانبه، لحداثه عهده النسبي بانجاز التحول الهيكلي مقارنه بالدول المتقدمه، ولتشابه كثير من معطيات وتحديات وقيود بدايه مساره نحو التغيير الهيكلي، مع اوضاع العديد من الدول الناميه بما فيها الدول العربيه في وقتنا الراهن. لاسيما ما يتعلق بالاعتماد على الانشطه الاوليه او تلك ذات القيمه المظافه المنخفضة. مع سياده تحديات اجتماعيه في مجالات الصحه والتعليم وضعف الانفاق على البحوث والتطوير اضافه لظواهر الفقر والبطاله وضعف مستويات العداله في توزيع الدخول....الخ.

ويظهر تحليل واقع الممارسه في تلك الدول لاسيما (كوريا، تايوان، سنغافوره)، وجود العديد من الجوانب المشتركه في تطبيقات السياسات الصناعيه وطوال مسارها والى الآن. (جدول 01)

[1]- http://ec.europa.eu/priorities/sites/beta-political/fles/investment-plan-eu-widestate-of-play-july2016 Eurubean Commission 2016. THE INVESTMENT PLAN FOR EUROPE STATE OF PLAY.

[2] نواف أبو شمالة، **السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة**، جسر التنمية، الدعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 ، ص17.

وقد تمثلت اهم هذه السياسات في التالي: التوجه نحو تشجيع التصدير، – جذب وتوطين الاستثمار الاجنبي المباشر، – تبني سياسات الاقتصاد الكلي المشجعه على الادخار، – وتوجيه وانتقائيه الائتمان المقدم لمؤسسات الاعمال، – اعتماد سياسات التعليم الشامل والمتواصل لضمان اكتساب المهارات التي تسهل وتمكن من القدره الاقتصاديه للدوله على استيعاب التكنولوجيا الاجنبيه وتوطين المعرفه، بما يتضمنه ذلك من خطط تدريب الزاميه للعاملين، – التوسع في تاسيس وتطوير صناديق راس المال المغامر او المخاطر بين الاستثمارات الملحقه او المكمله.

حيث عملت تلك السياسات معا وبشكل متكامل مستهدفه توطين المعرفه والتكنولوجيا وترسيخ آليات التعلم، والتطوير المستمر والممنهج للتعليم وعمليات اكتساب المهارات.

جدول رقم (01): بيان توضيحي حول أم أهداف وأدوات السياسات الصناعية الحديثة في تجارب دول شرق آسيا

الدولة/ التطبيق	تعميق الهيكل الصناعي	زيادة المكون المحلي	جذب FDI	نقل وتوطين التكنولوجيا	التشجيع للشركات المحلية الكبرى
سنغافورة	تقديم دفعة قوية عبر التخصص الدقيق في الصناعات كثيفة المحتوى التكنولوجي دون حماية.	رغم عدم الاستهداف المباشر لزيادة المكون المحلي فقد تم تبني تشجيع تعاقدات الباطن لصالح SMEs	الاستهداف والفحص الدقيق للشركات عابرة القوميات، صوب استقطاب توطين الأنشطة عالية القيمة المضافة	رغم عدم الاستهداف المباشر لذلك بالنسبة للشركات الوطنية، فقد تم استهداف الشركات عبر الوطنية لزيادة وتنمية عمليات البحث والتطوير	يتم ذلك عبر بعض الشركات العامة في بعض المناطق أو الأنشطة المستهدفة
تايوان	تقديم دفعة قوية من خلال التوجه للصناعات كثيفة رأس المال والمهارة والتكنولوجيا	تم وضع إجراءات محددة وضغط قوي لزيادة المكون المحلي. والتوسع في عقود الباطن	فرز الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمعيارين اساسين: تثبيط الدخول للمجالات التي بها شركات وطنية قوية، والمساهمة في نشر التكنولوجيا لدى الشركات المحلية الوطنية	الدعم التكنولوجي القوي للبحث والتطوير في الشركات المحلية. العمل على الارتقاء والتطوير لـ SME أوركسترا حكومية لتنمية التقنيات العالية.	متقطع. تشجيع دخول الصناعات الثقيلة وبشكل أساسي بواسطة المؤسسات العامة.
جمهورية كوريا	إعطاء دفعة قوية من خلال التوجه للقطاعات كثيفة رأس المال والمهارة والتكنولوجيا وبخاصة للسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية (المعدات الثقيلة)	التوجه نحو بناء قواعد صارمة للمكون المحلي. التوسع في انشاء الصناعات المساندة/الداعمة. قواعد وإجراءات لحماية الموردين المحليين. تشجيع تعاقدات الباطن.	فقط الموجه بشكل أساسي لعبور ونقل وتوطين التكنولوجيا أو لحفز التصدير أو ضمن المشروعات المشتركة.	حفز البحث والتطوير المحلي في الصناعات المتقدمة. الاستثمار الكثيف في البنى التحتية التكنولوجية. استهداف التكنولوجيات الاستراتيجية.	القيادة المستدامة لانشاء تكتلات خاصة عملاقة لتجاوز الأسواق من خلال التعويل على قيادة الصناعات الثقيلة . خلق علامات تجارية موجهة للتصدير.

المصدر: نواف أبو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة، جسر التنمية، الدعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 ، ص18.

كذلك يمكن التبين الواضح لارتباط نجاح تلك التجارب الشرق اسيويه في الربط الفعال بين الابتكار من جانب، وقطاعات الانتاج لاسيما الصناعي من جانب اخر، انطلاقا من الابتكارات هي المرتكز الاساسي لتجسير الفجوات مع الدول والتجارب الاكثر تقدما وسبقا في هذا المسار، والتي تدعم توليد المعارف الجديده وتراكم القدرات، وهي كذلك التي توطن المزايا والصناعات والانشطه الجديده. كما تقود لتوسيع وتنويع قوائم الانشطه والمنتجات في الدوله[1].

وهي الامور التي تعني عمليا امكانات اعلى لتطوير الانظمه الوطنيه للانتاج والابداع، والتي تتضمن بدورها عمليات التعلم وتنميه الطاقه الاستيعابيه وخلق البيئه الاكثر مواتاة لخلق وتسويق الابتكارات والارتقاء في حدود المعرفة.

الفرع الثالث: الصين[2]: منذ بدء المسار التنموي للصين في منتصف القرن الماضي وهي تمتلك سجلا واسعا في تطبيقات السياسات الصناعيه، تلك السياسات التي اخذت في التطور في ادوات تطبيقها من التقليديه الى الحداثه وذلك مواكبه لتحرر الدوله الاقتصادي وانفتاحها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي.

حيث شهدت الصين في بدايه مسارها توظيفا واسعا لتطبيقات السياسات الصناعيه التقليديه الاكثر توجها للوظيفيه/السياسات الافقيه او اللينه، مع تمتع سياساتها الانتقائيه بادوات متعدده سمح بها الواقع الدولي في ذلك الوقت، حيث ارتفاع مستويات الحمايه والدعم الحكومي لبناء قدرات الدوله في مختلف المجالات الاقتصاديه والانتاجيه والتنمويه.

حيث تم التركيز على الصناعات الراسماليه الثقيله، مع الاهتمام بالمشروعات الصغيره، مع الحرص والتأني والتدرج في عمليه التعميق الراسمالي، لضمان انجاز النمو وعدالة توزيعه.

ومنذ الانفتاح الاقتصادي فقد تم التوسع في توظيف أحد اهم ادوات السياسه الصناعيه الحديثه المتمثله في "التوسع في تاسيس المناطق التنمويه والمناطق الصناعيه الخاصه"، وهي المناطق التي تتمتع بالعديد من المزايا/الحوافز، والتي مثلت بدورها اداه مركزيه لتوجيه هياكل الانتاج في الدولة صوب اكتساب وتوطين العديد من المزايا النسبيه والتنافسيه، نتيجه استقطاب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ونشاط الشركات العابره للقوميات.

وفيما يتعلق بتطبيقات السياسات الصناعيه الحديثه في وقتنا الراهن، فيمكن تبين اهم معالمها ومجالات عملها، من خلال تحليل مستهدفات وعناصر الخطه التنمويه/الخمسيه رقم 12 للصين، والتي حددت اهدافها بشكل واضح في:

---

[1] - http://ec.europa.eu/priorities/jobs-growth-and-investment/investment-plan_en october 2016

Hobday ،M.)2009(. 'Can We Learn Lessons from East Asia?'. Paper presented at the UNUWIDER ،UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to 27 Industrialization in the21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms ،22- 23 October. Maastricht

[2] نواف أبو شمالة، السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة، جسر التنمية، الدعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 ، ص19.

اعاده توجيه النمو وتنفيذ جهوده على المدى القصير والطويل نحو التوازن والاستدامه، وتم تحديد اولويات العمل في مجالات اداره الاقتصاد الكلي على المدى القصير وتحقيق التحول الهيكلي المطلوب في الاقتصاد على المدى الطويل، واعاده التوازن الى نموذج النمو القائم في الدوله ليتم التحول بعيدا عن الانتاج المكثف لراس المال، والحد من مستويات الاعتماد على الصادرات كقاطره للنمو، كما تناولت الخطه توجيه الحكومه المركزيه لحكومه المقاطعات لاعادة ترتيب اولويات العمل وتعديل قائمه الحوافز ليتم التحول صوب النمو الشامل المراعي لكلا البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

كما قد حددت الخطه مجموعتين من السياسات ومناطق العمل لتلك الاهداف المتوجهة بشكل اساسي لتعديل الهياكل الانتاجيه في الدوله:

تضمنت المجموعه الاولى: سياسات تطوير واعاده هيكله الانشطه والصناعات التقليديه القائمه، والتي تم تحديدها في المجالات التاليه (تصنيع المعدات – بناء السفن – صناعه السيارات – الحديد والصلب – المعادن غير الحديديه – مواد البناء – البتروكيميويات – الصناعات الخفيفه – المنسوجات)، حيث يتم السعي في تلك المجموعه الى تطوير التقنيات المستهدفه وكذلك تعزيز الاستفاده من الكفاءات ووفورات الحجم؛

وتضمنت المجموعه الثانيه: سياسات تعزيز وتطوير صناعات جديده/ واعدة ذات طابع استراتيجي، وهي الانشطه التي تم تحديدها في المجالات التاليه (الطاقه وحمايه البيئه – صناعات الجيل الجديد لتكنولوجيات المعلومات – التكنولوجيا الحيويه – تصنيع المعدات الراقيه – الطاقه الجديده بما في ذلك الطاقه النوويه والطاقه المتجدده – المواد الجديده – سيارات الطاقه الجديده)، حيدث تمتلك تلك الانشطه وفقا لرؤية الدوله وتطلعاتها القدره الفعليه على التطور لتصبح من الركائز المستقبليه للاقتصاد، ليصبح الاقتصاد الصيني اكثر اعتمادا في نموه على التكنولوجيا الجديده والنظيفه.

وتحقيقا لذلك فقد حددت الخطه آليه انشاء صناديق حكوميه تمويلية خاصه بتطوير هذه الصناعات والانشطه الاستراتيجيه الجديده، على ان يتوجه هذا التمويل لاستهداف تشجيع وتحفيز (انتقاء) الشركات الجديده وايضا الشركات القائمه المنخرطه في تلك الانشطه.

ويظهر هذا العرض بوضوح تحرك الصين لتطوير انشطتها وصناعاتها والتحرك نحو هياكل انتاجيه مغايره، تتوجه صوب مزيد من التكثيف التكنولوجي والمعرفي والقيمه المضافه الاعلى، مع توفيرها حزم متنوعة من الحوافز والدعم الحكومي، وذلك فيما يمكن ان يطلق عليه التعديل الهيكلي القائم على القفز باسرع وتيره ممكنه لاكتساب مساحات أكثر اتساعا وامتدادا من الاراضي الجديده/التكنولوجيات الاكثر تقدما، قبل الدول والشركات الاخرى/المنافسه، لاسيما في الولايات المتحده واليابان والاتحاد الاوروبي.

خلاصة الفصل الأول:

اظهر واقع التجارب والممارسات الدوليه الدور الحيوي لتدخل الدوله لانجاز وقياده مسار التحول الهيكلي كمدخل وحيد لاصلاح المسار التنموي وتطوير القدرات واستدامه النمو، وذلك اعتمادا على حزم السياسات الصناعيه الحديثه، من خلال توجهها لاستنهاض القطاعات والانشطه القادره على دفع النمو والانتاجيه وخلق الوظائف والرفاهة، وهو ما يملي ضروره الانخراط من جانب الدول الناميه بما فيها الدول العربيه في تطبيقات تلك السياسات بكافة متطلباتها وعناصرها، والتعامل معها في ايطار استراتيجي يهدف الى بناء وتعزيز القدرات الحقيقيه، بما يتطلبه ذلك من بناء المهارات المتقدمه والابتكار والمؤسسات الداعمه، وخلق حوافز في المسارات والانشطه المستهدفه.

ان الامر المؤكد هو ان مجرد التزام الدول بتبني وتطبيق تلك السياسات الصناعيه الحديثه، سيمثل قيدا والتزاما على الدوله ومؤسساتها لتبني وتنفيذ اهداف تنمويه وطنيه طموحه، تحفز وتوجه بدورها القطاع الخاص واصحاب الاعمال ومختلف الانشطه الاقتصاديه لتحقيقها، ومن ثم سيوفر امكانات اعلى للمحاسبه والمساءله، وهو الامر الذي سيتيح التقييم المستمر واعاده التوجيه والتصحيح سواء للسياسات المطبقه، او لادوار ومهام المؤسسات والاطر المكلفه بالتنفيذ.

الفصــل الثاني:

السياسات الصناعية والغيير الهيكلي للصناعة التحويلية

تمهيد:

يتكون القطاع الصناعي لأي دولة من فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الانتاج أو استخداماته، فإذا كان الهيكل الصناعي على أساس العملية الانتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى استخراجية وتحويلية، فالاستخراجية تقتصر على استخراج المواد الخام من الطبيعة دون اجراء أي تعديل، أما الصناعة التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية، أو نصف مصنعة.

تشكل عملية التحول الهيكلي تحدّياً مهما أمام صانعي القرار في عالم متداخل ومتزايد الاعتماد المتبادل.

وتقع السياسة الصناعية في صلب الإطار النظري لرسم استراتيجيات التحول سواء في الاقتصادات المتقدمة أو تلك النامية، ومن ثَم فقد أضحى النقاش الآن في مدى السياسات الصناعية ومجالها وكيفية صنعها وفقاً للشروط الخاصة بكل دولة، عوضاً عن الجدال في أهميتها، ويدفع بروز مفاهيم الدولة المشاريعية ومجتمع التعلم وسلاسل القيمة المضافة باتجاه فيم أعمق للسياسات الصناعية ودورها في عملية التحّول الفّعال.

ومن هنا تأتي أهمية البحث من حيث ضرورة اعتماد مدخل متكامل لسياسات التحّول الفّعال والخيارات المتاحة للتنمية الصناعية وتحقيق التنوع.

المبحث الاول: أهمية دراسة وتقسيم هيكل الصناعة التحويلية.

يشكل قطاع الصناعة التحويلية أحد الأركان المهمة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية (ومنها العربية)، وتعد مسألة تحديد مفهوم الصناعة التحويلية من أولويات البحث فيه لكونها تمهد الطريق لفهم أهمية هذه الصناعات في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لتلك البلدان.

المطلب الأول: مفاهيم نظرية:

الفرع الاول: الصناعة التحويلية: وفقا لهيئة الأُمم المتحدة تعد الصناعات التحويلية عمليات تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية أو عضوية، بهدف الوصول إلى موادّ جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية أو آلية، سواءُ طبّقت في المنازل أو المصانع؛ لذلك من الممكن القول إن الصناعات التحويلية بشكل عام قد حرصت على الاستجابة لكافة حاجات الإنسان التي تشهد تزايُدا مع مرور الوقت؛ وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية، أو الثانوية التي تُستخدَم كمواد أولية في الصناعة التحويلية[1].

كذلك تعرف بأنها الصناعة التي تحول المواد الأولية من شكل إلى شكل آخر يكون أكثر نفعاً وتسد متطلبات لا يمكن تلبيتها من قَبل والمعتمدة على الآلات التي تحركها الطاقة وتتصف بالتخصص وتقسيم العمل والاستخدام الواسع للمواد الأولية والإنتاج الكبير والقائمة على نتائج البحوث العملية ذات التطوير الصناعي التكنيكي المساير للتغيرات المستمرة في نمط وشكل وطبيعة الإنتاج[2].

ويتم تقسيم الصناعة التحويلية على تسع فروع بحسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي(ISIC) وهي:

1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
2. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
3. صناعة الخشب ومنتجاته.
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
5. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري والمطاط والبلاستيك.
6. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.
7. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
8. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
9. صناعات تحويلية أخرى (صناعة المجوهرات، المصوغات والأحجار الكريمة).

1- كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، **واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر ـ دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية ـ**، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 07/06 نوفمبر2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة "2"، ص3.

2- محمد مكرد الصلوي، **الصناعة التحويلية في اليمن**، الواقع و أفاق المستقبل، رسالة ماجستير- جامعة البصرة، تموز 2002 ،ص54 .

في هذا الإطار أيضاً يركز عدد من الباحثين على أهمية إعادة هيكلة بعض القطاعات الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية لوحداتها من خلال الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتخصص وتقسيم العمل وبخاصة في قطاع الصناعة التحويلية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم قطاع التصدير لتوفير العملات الصعبة[1] .

الفرع الثاني: مفهوم الهيكل الاقتصادي: لقد أشار العديد من الاقتصاديين إلى مفهوم الهيكل الاقتصادي، فالاقتصادي (Peterson) يرى أن الهيكل الاقتصادي يدل على مساهمة القطاعات للأنشطة الاقتصادية التي تكوّن الناتج القومي الإجمالي، وعلى توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها.

أما الاقتصادي (Pero) فقد عرف الهيكل على أنه مجموعة العلاقات والنسب التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقتٍ ومكان معينين.

في حين يرى الاقتصادي (Chenery) الهيكل بأنه تلك العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي معين، تشكل مؤسساته ومكوناته المختلفة نماذج معينة في تخصيص الموارد وتطويرها بشكلٍ يميزها عن غيرها[2].

وعلى الرغم من تعدد التعريفات وتنوعها، إلاّ أنه يوجد قاسم مشترك بينها، يتفق على أن الهيكل لأي كيان يتمثل بمجموعة المعطيات الخاصة بذلك الهيكل، أي أنه عبارة عن مجموعة العناصر والخصائص التي تحيط الكيان الاقتصادي والتي تشكل مضمون هذا الهيكل من جهة، وإطاره العام من جهة ثانية.

الفرع الثالث: مفهوم التغير الهيكلي: أي أن التغير الذي يصيب بعض العناصر أو المكونات للهيكل الاقتصادي، ويترتب عليه تأثير في العلاقات التناسبية، وعلى مجمل العناصر الأخرى يعدّ تغيراً هيكلياً.

إذ يشير مفهوم التغير الهيكلي إلى تغييرات في الهيكل الاقتصادي من خلال النسب والمكونات المكونة لهذا الهيكل كمياً(*) ونوعياً(**).

وفي هذا المجال لا بد من التمييز بين التغيير الهيكلي والتحول الهيكلي، بخصوص التغيير الهيكلي فقد تمّ التطرق إليه.

- أما التحول الهيكلي فيمكن التعبير عنه بالتغييرات المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الدخل الحقيقي ، وكذلك حدوث تغييرات اقتصادية واجتماعية، خلال عملية التحول الهيكلي كانتشار فرص التعليم والانخفاض في الازدواجية الاقتصادية[1].

1- إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان - (1997) ، ص140 .

2- مازن حسن محمد الباشا، **اثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الاردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،2001، ص28-29.

(*) التغيير الكمي يتضمن تغييرات في نسب وعلاقات المتغيرات الأساسية مثل الاستهلاك والاستثمار ، وكذلك يتضمن تغييراً في نسب توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية . .

(**) أما التغيير النوعي ، فإنه يشير إلى تغييرٍ وظيفي في أداء النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة تخصيص الموارد والارتفاع بمستوى الكفاءة النوعية لعناصر الإنتاج.

وعليه ، يمكن القول أن عملية التحول الهيكلي هي تغييرٌ هيكليٌ مضافٌ للنمو الاقتصادي[2].

الفرع الرابع: مفهوم الاختلال الهيكلي: إن تحديد الاختلال ومفهومه يتوقف على زاوية النظر إلى الهيكل الاقتصادي، فعندما تكون النظرة إليه قائمة على أساس المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي مثلاً، يصبح الاختلال في هذه الحالة، اختلال نسب المساهمة القطاعية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بنسب المساهمة في هيكل آخر يكون بمثابة النموذج أو المثال.

هناك طرق عديدة لقياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي التحويلي، منها[3]:

- **طريقة سيمون كوزنتس:** استخدمت هذه الطريقة من قبل الاقتصادي الأمريكي (سيمون كوزنتس) لقياس درجة الاختلال الهيكلي. واعتمدت هذه الطريقة على حساب الفرق بين نسبة مساهمة القطاع في الناتج وحصته من العمالة الكلية، إذ أن الفرق يمثل درجة الاختلال.
- **نموذج (تشنري – سيركوين):** اعتمد هذا النموذج في العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت التغيرات الهيكلية، وهو يفسر التغيرات الهيكلية لأي اقتصاد بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، عدد السكان، صافي تدفق الموارد، حيث يعتمد هذا النموذج على تحليل التغييرات في مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العمالة الصناعية من العمالة الكلية، فضلاً عن تحليل العلاقة الهيكلية بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى في الاقتصاد ويقدم هذا النموذج تحليلاً طويل الأجل.

الفرع الخامس: مفهوم الهيكل الصناعي: الهيكل الصناعي يساعد المخطط على تحديد الاستراتيجية الملائمة للتصنيع والتنمية وبما يتفق مع الموارد والإمكانات البشرية والمادية والمالية الممكنة والمتاحة .

وتتم دراسة التناسب بين الصناعات ، إما بمدى مساهمة الفروع الصناعية في القطاع الصناعي التحويلي ، وفقاً للتصنيف الصناعي القياسي الدولي (I.S.I.C.) ، أو استخدام أي تصنيف آخر مثل الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة .

وفي ضوء ذلك يمكن للتخطيط التأثير في طبيعة الهيكل الصناعي من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والتطورات العالمية، ومدى ترابط الصناعة وقدرتها على اعتماد المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المحلية في التطور اللاحق، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات التقنية السريعة، وظهور صناعات ومنتجات جديدة، واختفاء صناعات كانت قائمة، مما يتطلب استمرار إجراء التعديلات في

---

[1]- محمد وحيد حسن حديد، **تحليل هيكل القطاع الصناعي التحويلي في سوريا والأردن للمدة** 1995-2002، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص6.

[2]- انمار أمين حاجي، **التصنيع والتغييرات الهيكلية في بلدان نامية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للفترة** (1970-1992) أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل، 1996، ص16.

[3]- محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص7.

تصنيف الصناعة، وفي تحديد الوزن النسبي المرغوب فيه للهيكل الصناعي لكي يتوافق وديناميكية التطور الصناعي[1].

المطلب الثاني: أهمية دراسة هيكل الصناعة التحويلية والسياسات الصناعية الخاصة بتطويره

ويعد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي لكونه يمتلك قدرات وامكانات تؤهل في أن يساهم مساهمة كبيرة وفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.[2]

وفي الحقيقة هناك سعي دائم من لدن الدول لرفع مساهمة هذا القطاع في تفعيل الاقتصاديات المختلفة لاسيما وان إمكانيات تطوير هذا القطاع وتهيئته هي الأعلى من بين القطاعات الأخرى لما لهذا القطاع من تشابكات وروابط متعددة مع بقية القطاعات الأخرى .كما انه قطاع مؤهل لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة واستيعابها الأمر الذي يؤدي بالمحصلة إلى رفع مستوى إنتاجية هذا القطاع وبالتالي زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي ، كما إن تطوير هذا القطاع يساهم في توفير فرص عمل جديدة ، ويعمل في الوقت نفسه على المساهمة في تطوير القدرات الفنية للعاملين وفتح آفاق جديدة ومتجددة لهم.[3]

الفرع الأول: أهمية دراسة الهيكل الصناعي: تتأتى أهمية دراسة الهيكل الصناعي من ضرورة تمليها مستلزمات التنمية الصناعية ولارتباطها العميق بتوجهات ومستقبل التصنيع في أي بلد ، ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الفقرات الآتية[4] :

- إن من مبررات دراسة الهيكل الصناعي هي تحديد السمة الغالبة على الهيكل الصناعي من حيث نوعية الصناعات والتوزيع المكاني للصناعات وحجمها.
- كذلك فإن دراسة الهيكل الصناعي تفيد في التعرف على التشابك بين مكونات (فروع) هذا القطاع، أي توضيح علاقات التشابك (الارتباطات) الأمامية والخلفية داخل القطاع الصناعي. فمثلاً عند تحليل أحد الفروع الصناعية وليكن صناعة الملابس الجاهزة، فإن الأمر يتطلب دراسة الإنتاج من حيث التنوع والقدرة على تلبية الطلب عليه، وقد يتطلب دراسة صناعة الغزل من حيث نوعية الغزول المستخدمة أيضا، وكذلك دراسة الآلات والمعدات اللازمة للصناعة، وفي هذا المجال يكون الاعتماد على صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات، وقد يتطلب الإنتاج في فرع الغزول والنسيج استخدام مجموعة من الأصباغ التي تنتجها وحدات الصناعات الكيمياوية، فضلاً عن أن العملية الإنتاجية تتطلب دراسة خدمات التسويق والنقل والتخزين.

1- محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص7.
2- مهدي العبيدي، **محاورة عن دور التنمية الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية**، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد الثالث - تموز 1984 ، ص204.
3- ماري حمزة علوان ، **سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص** ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، كانون الثاني- يناير 2001 ، ص70 .
4- محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص11.

- كما تسهم في تحليل مساهمة الفروع الصناعية في الاستخدام، إذ يكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات النامية التي تسعى لتوسيع فرص الاستخدام في الفروع الإنتاجية لاكتساب المهارات والخبرات ورفع إنتاجية العمل.
- كما أنها تفيد في بيان الأهمية النسبية والأوزان المختلفة لفروع الهيكل الصناعي ومكوناته، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من حيث مساهمة هذه الفروع في تكوين القيمة المضافة.
- إن دراسة الهيكل الصناعي تسهم بتقديم الأدوات التحليلية من خلال المفاهيم والفروض والعلاقات المتبادلة لتفسير حقيقة الصورة الحالية، كما تفيد في عملية التنبؤ وفق اعتبارات مختلفة ومحددة خلال مدة زمنية وفي مكان معين.

يتضح أن الغاية من دراسة الهيكل الصناعي وتحليله لا تقتصر على مجرد الوقوف على الوضع الحالي للقطاع الصناعي، وما يتسم به من نقاط ضعف ومكامن قوة، بل أن الغاية تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تهدف بالدرجة الأولى إلى تأطير الوضع المستقبلي على أساس التوافق والانسجام مع أهداف التنمية الشاملة بصورة عامة والقطاعية بصورة خاصة.

الفرع الثاني: السياسات الصناعية الخاصة بتطوير القطاع الصناعي التحويلي: وفي الحقيقة فان تطوير القطاع الصناعي ينصب بالدرجة الأساس على تطوير الصناعة التحويلية والكيفية التي يتم من خلالها تفعيل هذه الصناعة، إذ يحتل قطاع الصناعة التحويلية في أي اقتصاد (وخاصة الاقتصاديات النامية) أهمية كبيرة[1]، وفي مقولة لـ (Ferguson) في عام (1994) يقول فيها: " إن شكل السياسة الصناعية لدولة ما يعتمد على نوع النظام الاقتصادي"[2].

واعتماداً على هذه المقولة النظرية فان هناك أربعة أشكال للسياسات الصناعية الخاصة بتطوير القطاع الصناعي التحويلي وهي:

أولاً: تلك السياسة السائدة في الأنظمة الاقتصادية الحرة (Laissez – Faire) والتي عادة ما تترك القطاع الصناعي يخضع لسوق المنافسة التامة .

ثانياً: يتعلق بالسياسة التي تقوم بإعطاء دعم من نوع خاص للصناعة ولكنها لا تتدخل كثيراً في شكل واتجاهات هذه التنمية (Supportive).

ثالثاً: وهي تلك السياسة التي تلعب دوراً نشطاً وبارزاً في عملية التنمية الصناعية (Active).

رابعاً: وتشمل السياسة التي تتدخل بصورة مباشرة في تخطيط وتوجيه القطاع الصناعي (Planning).

1- هاشم هاتف عبد الكاظم، **تحليل قياسي لهيكل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية العراقي باستخدام دالة الإنتاج اللوغارتمية المتفوقة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد (3) ، (2000) ، ص13 .

2- إبراهيم حسن العزي ، نزار عباس الربيعي، الصناعة التحويلية وتباين معدلات النمو الإقليمي (تجربة الأردن)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (9)، العدد (31) ، (2002) ، ص80 .

ولكن بغض النظر عن شكل السياسات والأنظمة الاقتصادية السائدة فان أي سياسة صناعية تنقسم عادة على أربعة أقسام رئيسة هي[1] :

القسم الأول: والخاص بالمنافسة (Competition Policy).

القسم الثاني: والذي يهتم بالتنمية الإقليمية (Regional Policy).

في حين يتعلق **القسم الثالث** بالابتكارات (Innovation Policy).

آما **القسم الرابع** فيركز على التجارة الخارجية (Trade Policy).

وتؤثر السياسات المتعلقة بهذه الأقسام تأثيراً مباشراً في عمل المشاريع والفروع الصناعية الرئيسية وبالتالي التأثير على مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلد المعني[2] .

وعلى الرغم من إن النظرية الاقتصادية قد لا توفر دائماً المسوغات لتحليل كثير من الظواهر الاقتصادية إلاّ انه يصبح من المهم جداً أحياناً قياس مدى انطباق هذه النظريات كمياً مع الواقع المتحقق.

وفيما يتعلق بالتنمية الإقليمية ، فان السياسة الصناعية تهدف من جملة ما تهدف إليه إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأكيد التوزيع الأمثل للمشاريع الصناعية بين الأقاليم ، وذلك لتقليص الفجوة في معدلات النمو فيما بين تلك الأقاليم ، والتي قد تنشأ من عوامل عدة قد تكون لها علاقة بالسياسات الاقتصادية للبلد المعني والتي قد تعزز هذا التباين في معدلات النمو بين مناطق أو أقاليم الاقتصاد الواحد.

إذ أن هذا التباين قد يحصل نتيجة لاختلاف أذواق أو دخول المستهلكين، مما يسبب اختلافاً في عدد وحجم المشاريع الصناعية وحجمها ونشاطاتها وبالتالي تبايناً في مستويات النمو بين إقليم وآخر إذ يمكن أن يزدهر ويتطور إقليم (أو عدد من الأقاليم) وان يتخلف إقليم (أو عدد من الأقاليم الأخرى) وبالتالي فان هذه الأقاليم التي ستعاني من معدلات متباطئة من النمو الصناعي سوف تشهد معدلات عالية من البطالة ومستويات منخفضة من الأجور والرواتب والاستهلاك والاستثمار والرفاهية الاقتصادية.

وخلاصة القول لا يمكن أن يقال هناك تنمية اقتصادية من دون أن يكون هناك تطور في القطاع الصناعي، إذ إن عملية النهوض بمتطلبات التنمية الاقتصادية ترتكز بالدرجة الأساس على التقدم التقني في هذا القطاع باعتبار إن هذا القطاع هو القطاع الديناميكي من بين القطاعات الأخرى المكونة لهيكل أي اقتصاد، إذ يؤكد جمع من الاقتصاديين أن عملية التصنيع تعد حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية[3].

المطلب الثالث: تقسيم هيكل الصناعة التحويلية والعوامل التي تسهم في تحديده

إن دراسة هيكل القطاع الصناعي وتحليله وتخطيطه يعدّ من المواضيع المهمة من أجل التعرف على الوضع الحالي للقطاع الصناعي، وما يتسم به ذلك القطاع من اختلالات على ضوء البيانات

1- إبراهيم حسن العزي ، نزار عباس الربيعي ، مصدر سابق ، ص81 .
2- إبراهيم حسن العزي، نزار عباس الربيعي ، مصدر سابق ، ص83 .
3- محمد زكي الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة – بيروت ، 1970، الجزء الأول، ص86 .

الإحصائية والاقتصادية التي تفيد في تأطير الوضع المستقبلي للقطاع الصناعي بما يتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية بصورة عامة، والتنمية القطاعية بصورة خاصة.

الفرع الأول: تحليل الهيكل الصناعي: يتم تحليل هيكل الصناعة التحويلية واعتماده في القطاع الصناعي التحويلي لأي بلد وفقاً للاتي:

أ- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الفروع الصناعية: وفي هذا الإطار يتم الاهتداء بالتصنيف الذي وضعته الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتنمية الصناعية "اليونيدو" Unido[1] .

حيث تحتل دراسة الهيكل الصناعي من خلال هذا المعيار أهمية خاصة في التصنيف الصناعي، وذلك لتماسه المباشر في تحليل وتخطيط الأنشطة المختلفة للقطاع الصناعي والتغيرات الهيكلية الحاصلة فيه، وكذلك يعكس مستوى تطور الفروع الصناعية، والأهمية النسبية لكل فرع، وبالتالي مساهمتها في تكوين الناتج الصناعي، وبالاعتماد على عوامل اقتصادية وفنية وطبيعية عديدة، منها: قيمة الإنتاج الصناعي، توفر الأيدي العاملة، قيمة مستلزمات الإنتاج، وغيرها من العوامل[2].

إن هيكل الصناعة التحويلية بحسب الفروع لأي قطاع يتأثر بعدة عوامل أهمها[3]:

1. الظروف الاقتصادية والصناعية والسياسية والتاريخية: ويقصد به نوع النظام السياسي وتواجد رأس المال الأجنبي وموقع البلد في تقسيم العمل الدولي وتخصص البلد؛
2. الثروات الطبيعية: فيشير إلى المواد الأولية ومدى توفرها كماً ونوعاً؛
3. اليد العاملة: فيشير إلى وفرة الأيدي العاملة لاسيما الماهرة منها؛
4. الاستثمارات: يشير إلى مدى توافر الموارد المالية والعملات الصعبة وما توفره من إمكانيات لاستيراد ونقل التكنولوجية.

ب- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الحجم[4]: من خلال هذا المعيار يمكن أن تصنف المنشآت الصناعية حسب أحجامها إلى معايير نوعية(*) ومعايير كمية(**)، وإن أكثر المعايير الكمية الشائعة لتصنيف المنشآت حسب أحجامها والمستخدمة في البلدان الصناعية هو عدد العمال، نظراً لسهولة الحصول على البيانات الخاصة به وتحليلها ومعالجتها إحصائياً، والخروج بنتائج كمية.

ومن المعايير الكمية الأخرى معيار قيمة الأصول، فهذا المعيار أكثر صعوبة مقارنة بمعيار عدد العاملين، فضلاً عن أن الأصول قد لا تعكس الحجم الفعلي للمنشأة، فقد تكون الآلات والمعدات قديمة أو غير ذات نفع، أو قد يكون المبنى مستخدماً لأغراض متعددة فضلاً عن كونه مصنعا.

1- عباس علي التميمي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، مديرية مطبعة الجامعة - الموصل ، 1985 ، ص109 .

2 - محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص15.

3- احمد خليل الحسيني وكريم سالم حسين، **تحليل هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد (4) ، العدد(3) - 2001 ، ص42 .

4 - محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص15.

(*) المعايير النوعية، وتهتم هذه المعايير بتصنيف المنشآت بصورة موضوعية، مثلاً، منظمة وغير منظمة، حديثة وتقليدية، ومصنعية وغير مصنعية.

(**) المعايير الكمية، من خلالها يتم تصنيف المنشآت على أساس عدد العمال أو حجم رأس المال (الأصول الثابتة)، أو حجم المبيعات.

والمعيار الآخر هو (حجم المبيعات)، والذي يعدّ معياراً صادقاً لحجم المنشأة ضمن نشاط معين، لكنه يكون مضللاً إذا ما استخدم لأغراض المقارنة بين منشآت تمارس أنشطة مختلفة، فمن الصعوبة الوصول إلى معيار واحد يستوفي جميع الشروط ويناسب كل الاعتبارات.

لذا يعدّ معيار عدد العاملين في تصنيف المنشآت حسب أحجامها من أهم المعايير والذي يتم من خلاله تقسيم المنشآت الصناعية حسب أحجامها إلى :

منشآت صناعية صغيرة: ان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعدّ المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة (10) عاملين منشآت صغرى.

منشآت صناعية متوسطة: تكون المنشآت الصناعية متوسطة الحجم، عندما تستخدم من (10–50) عاملا.

منشآت صناعية كبيرة: وهي المنشآت التي يزيد عدد عمالها عن (50) عاملاً.

ونظراً لما تتمتع به المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة على أنها تحتاج إلى نسبة أقل من العملات الأجنبية لتغطية متطلباتها الإنتاجية والاستثمارية، وإن متطلباتها الإدارية تكون متوافرة، وأن غالبية هذه المنشآت تكون لصالح القطاع الخاص لانخفاض نسبة المخاطرة فيها مقابل المنشآت الكبيرة، وتتميز بحكم طبيعتها على التأقلم مع الظروف والمتطلبات الاقتصادية المتغيرة، وتكون مهيمنة في أغلب الفروع الصناعية التحويلية من حيث العدد.

لذلك، فقد أطلق الاقتصاديون على المنشآت الصغيرة والمتوسطة اسم "محركات النمو الاقتصادي" بوصفها مصدراً لا غنى عنه من مصادر التنمية الاقتصادية المستدامة.

ولأهمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، فلا بد من وسائل تعمل على تكييف هذه المنشآت مع الواقع الاقتصادي الجديد في ظل البيئة الدولية المتغيرة، ومع الآثار التي يحدثها هذا الواقع على الأسواق المحلية من عولمة الأنشطة الاقتصادية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخصوصاً أن هذه المنشآت ليس بإمكانها الاستمرار في سوق محلية منعزلة ومتمتعة بدعم حكومي.

ج– تحليل الهيكل الصناعي بحسب نوع الملكية: يعد نظام الملكية علامة بارزة وأساسية في جوهر النظم الاقتصادية المختلفة وانطلاقاً من ذلك تبرز أهمية دراسة تحليل الهيكل الصناعي على أساس الملكية التي تتخذ احد الأشكال التالية :

1. الملكية الاجتماعية (العامة) لوسائل الإنتاج؛
2. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛
3. الملكية المختلطة لوسائل الإنتاج؛

إن تحليل الهيكل الصناعي على هذا الأساس يمكن الباحث من تحديد دور كل نمط من أنماط الملكية ومدى فاعليته في عملية التنمية الصناعية خاصة والتنمية الاقتصادية بصورة عامة[1].

د- تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلع المنتجة[2]: من خلال هذا المؤشر سيتم التعرف على طبيعة منتجات الوحدات الصناعية، والتي يمكن تصنيفها إلى مجاميع رئيسة، وبعد تحليل كل مجموعة من هذه المجاميع سيتم التعرف على معدلات نموه من جهة، ومدى الارتباطات الأمامية والخلفية فيما بينها من جهةٍ أخرى، وبالتالي الحكم على مدى الانسجام والتوازن في الهيكل الصناعي.

ومما سبق، فبالإمكان تصنيف هذه المجاميع الرئيسة إلى:

المجموعة الأولى: وتشمل مجموعة الصناعات الاستهلاكية التي تستخدم لإشباع الطلب النهائي (الاستهلاك النهائي المباشر)، ولا يستخدم إنتاج هذه المجموعة في مراحل إنتاجية لاحقة، وتشمل صناعة المواد الغذائية والصناعات النسيجية والجلدية، فضلاً عن الصناعات الاستهلاكية المعمرة كالصناعات التجميعية الهندسية.

المجموعة الثانية: وهي صناعة السلع الوسيطة، وهي الصناعات التي تنتج سلعاً تستخدم بوصفها مدخلات وسيطة في إنتاج السلع الأخرى، وتشمل معظم إنتاج الصناعات الكيمياوية، صناعة الاسمنت، مواد البناء وصناعة الورق.

المجموعة الثالثة: وهي صناعة السلع الإنتاجية وتشمل صناعة وسائل الإنتاج كصناعة المكائن بمختلف أنواعها وصناعة المعدات، وصناعة منتجات المعادن المصنعة والتي من شأنها أن تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

إن وجود مثل هذه المجموعة –المجموعة الثالثة– ضمن الهيكل الصناعي يشكل العامل المحرك والمولد للنمو في سائر أنشطة الاقتصاد الوطني، غير أنها تواجه عقبات عديدة في الأقطار النامية عموما، وفي الأقطار العربية خصوصاً من أهمها: النقص في العملات الأجنبية، النقص في المهارات والكفاءات الإدارية والتنظيمية، فضلاً عن ضيق السوق المحلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج التي قد تحبط من الآثار الناجمة عن التوسع في هذا النمط من الصناعات.

هـ- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الكفاءة الصناعية: يمكن تعريف الكفاءة على أنها حسن استخدام المورد، أي الاقتصاد في استغلالها من أجل تحقيق هدف ما، أي استخدام المورد المناسب للغرض المناسب، كما يمكن أن يشير مفهوم الكفاءة بشكلٍ عام إلى العلاقة بين الموارد والناتج، يمكن القول أن الكفاءة بشكل عام يقصد بها تحقيق أعلى منفعة مقابل ادنى التكاليف .

وبعد التعرف على مفهوم الكفاءة بشكل عام، لا بد من إعطاء تصور واضح عن مفهوم الكفاءة الصناعية، والتي يقصد بها قدرة المنشأة أو القطاع على رفع قيمة منتجاتها النهائية عند استخدام أقل قدر من

1- احمد خليل الحسيني و كريم سالم حسين ، مصدر سابق ، ص45 .
2- محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص15.

مستلزمات الإنتاج أو تحقيق أكبر قيمة إنتاج باستخدام القدر نفسه من المستلزمات، وفي الحالتين تكون المحصلة ارتفاع القيمة المضافة الإجمالية[1].

الفرع الثاني: العوامل الأساسية التي تسهم في تحديد هيكل القطاع الصناعي التحويلي: هناك عدة عوامل تساهم في تحديد هيكل القطاع الصناعي التحويلي، أهمها[2]:

- **نموذج الطلب** : إن الغاية من الإنتاج هو تلبية الطلب ، لذا يجب على الإنتاج الصناعي أن يواكب الطلب عليه ويتوافق معه إلى حدٍ كبير. أي أن نموذج الطلب يتوقف على مستوى الدخل ، وأن هذا المستوى من الدخل هو العامل الأساس في تحديد نموذج الطلب[3].
- **عدد السكان** : يتزايد طلب السكان على المنتجات الاقتصادية بشكلٍ عام ، وعلى المنتجات الصناعية بشكلٍ خاص ، كلما ازداد عدد السكان من جهة ، وكلما قطعوا شوطاً بعيداً في ميدان التقدم الاقتصادي ، إذ أن عامل زيادة السكان له تأثير على زيادة الطلب على المنتجات الصناعية ، لتتمكن الأخيرة من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان[4]، فمثلاً هناك دولتان إحداهما متوسط دخل الفرد فيها مرتفع ولكن عدد سكانها منخفض ، والثانية متوسط الدخل الفردي فيها منخفض ولكن عدد سكانها مرتفع ، وأن متوسط استهلاك الفرد للسلعة نفسها في كلا البلدين هو (س) مثلاً ، ففي الدولة الأولى (ذات الدخل المرتفع) ، فإن انخفاض عدد سكانها يحد من حجم سوق التصريف لهذه السلع ، وبالتالي يحول دون إقامة وحدة صناعية لإنتاج هذه السلعة ، على عكس الدولة الثانية التي تمتاز بزيادة عدد سكانها والتي تؤمن لقيام وحدة صناعية تقوم بإنتاج هذه السلعة[5].
- **الموارد الطبيعية** : يشمل مفهوم الموارد الطبيعية ، الثروات والموارد وليدة الظواهر الطبيعية كالثروة النباتية والثروة المائية والثروة المعدنية والنفطية. لا شك أن توافر هذه الموارد بكمية كبيرة في دولة ما يؤثر على هيكل القطاع الصناعي التحويلي (الناتج الصناعي التحويلي) في تلك الدولة ، والذي يؤدي إلى تعجيل عملية التنمية الصناعية ، فضلاً عن تحقيق نمو سريع في الصناعات التحويلية التي تصنع هذه المواد، وخصوصاً إذا ما توافرت إمكانية تصدير هذه الصناعات[6] .
- **السياسة الاقتصادية للدولة** : تُعدّ السياسة الصناعية جزءاً من السياسة الاقتصادية للدولة ، إذ تختلف السياسات الصناعية للدول وذلك على وفق نظام الحكم لتلك الدول، كما أن الإجراءات التي تعتمدها الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية بشكلٍ عام وفي عملية التصنيع بشكلٍ خاص من شأنه أن يولد تفاوتاً بين أشكال تطور هيكل القطاع الصناعي من دولة إلى أخرى .

1 - محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص15.
2- محمد وحيد حسن حديد، مرجع سبق ذكره، ص13.
3- توفيق إسماعيل، مرجع سابق، ص13.
4- حسن عبد القادر صالح، مدخل الى جغرافيا الصناعة ، الطبعة الاولى دار الشروق للنشر والتوزيع، 1985، ص46.
5- توفيق إسماعيل، مرجع سابق، ص17.
6- حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص17.

ففي الدول ذات التخطيط المركزي تعطى الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة في مراحل مبكرة من النمو الصناعي، أما في الدول ذات الاقتصاد الحر فبالإمكان التدخل في عملية التصنيع بوساطة التمييز بين الصناعات وفي مختلف أشكال المساعدات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين[1].

المبحث الثاني: السياسات الصناعية والتغيير الهيكلي

تشكل عملية التحول الهيكلي تحدّياً مهماً أمام صانعي القرار في عالم متداخل ومتزايد الاعتماد المتبادل، إذ لا تُعد العودة إلى السابق كما كان مرغوباً بها ولا حتى ممكنة، متزامناً ذلك مع الحاجة إلى تسريع كل من النمو الشامل والتشغيل واستدامتها ورفع الإنتاجية.

ويدين المدخل الجديد في فهم السياسات الصناعية إلى المذاهب الفكرية المختلفة، وبشكل خاص لسيطرة الأيديولوجية النيوكلاسيكية والى إخفاق الدول النامية في ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية مستويات المعيشة وتحسينها وخلق فرص العمل، مما يدفع لتصميم السياسات الصناعية.

المطلب الأول: الأطر والنماذج الاقتصادية لسياسات التحول الفعال

تعكس معظم المداخل المفاهيمية على الرغم من تنّوعها وتمايزها (النيوكلاسيكية، الهيكلية، التطورية، المؤسساتية) فكرة أساسية مفادها الدور الاستباقي للدولة في تشكيل عملية التنمية وتوجيهها، تُعد هذه الأطر متكاملة في سبيل تعميم استراتيجيات اللحاق والنمو الفّعال الخاصة بكل بلد.

الفرع الأول: موقف أصحاب المدرسة الهيكلية: يرى أصحاب المدرسة الهيكلية أن التغيرات في مكونات النشاط الاقتصادي تتموضع بشكل رئيسي في النمو والتشغيل، ومن ثَم يركزون على استكشاف تلك العلاقة من خلال دور السياسات القطاعية والتقنية والتجارية والاقتصادية الكلية، أي تلك السياسات التي تسهل إعادة البناء الديناميكي للإنتاج والتبادل التجاري، ومن ثَم يعد التنوع مفتاحا أساسيا أكثر من التخصص لنمو الدخل في تمك الدول الأقل دخلا. ويقّدم دليلا على العلاقة بين أنماط بُنى الإنتاج ومعدلات النمو، أي الحاجة إلى تطوير استراتيجيات الإنتاج والابتكار مع الأخذ بالحسبان سياسات كلية دورية معاكسة (كأسعار الصرف).

الفرع الثاني: موقف النيوكلاسيكيون: في سياق موازٍ، يفسر النيوكلاسيكيون النمو وفقاً لتراكم عوامل الإنتاج وتقترح هذه النماذج التخصص اعتماداً على الميزات النسبية، كما يناقش مؤيدو هذا المذهب الإخفاق الحكومي، وأن احتماليته أكبر من إخفاق السوق، ويرى اعتمادا على معيار المنافسة الكاملة؛ فالأسعار تؤدي دوارً محورياً في عملية النمو. وتنحو الاتجاهات النيوكلاسيكية الحديثة إلى الأخذ بالحسبان دور المؤسسات والحوكمة، ولكنها حتى الآن لم تقم بدمجها في النماذج، ومن ثم فهي تقدم إسهاما محدودا في رسم سياسات

1- توفيق إسماعيل، مرجع سابق، ص69.

النمو. وتبرز هنا أهمية تحديد الميزات النسبية، معوضا عن استهداف النشاطات الاقتصادية والقطاعات الصناعية، إذ من الممكن التركيز على السلع والخدمات التي نمت خلال العشرين سنة الماضية في بلدان ذات نمو سريع، ولديها حصيلة موارد الإنتاج وضعف نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، أي العمل على تحديد تلك الميزات النسبية الكامنة.

الفرع الثالث: موقف الاقتصاد التطوري: أما الاقتصاد التطوري فيركز على دينامية التنمية الاقتصادية، ويحلل التغييرات التقنية والتعلم وتراكم القدرات المحلية كمحركات محورية للتحول الفّعال، وهي بطبيعة الحال معقّدة، تراكمية وغير خطية. ويرى حواريو هذا المذهب أن الميزات النسبية غير معطاة بل مخلقة، ويتجلى دور الدولة التنموية في تصميم السياسات والمؤسسات الداعمة لعملية التعلم. وينبع هذا الاتجاه من صلب المدخل النيوكلاسيكي ويستند إلى تحليل إخفاق الأسواق.

دور الدولة في تعزيز وتطوير القدرات التقنية عبر المشاريع القائدة، إذ تم الدفع بمعظم الابتكارات المعرفية بواسطة الريادة الحكومية وليس من خلال القطاع الخاص. وتؤدي فيه القدرات دورا أساسياً في تنوع البنى الإنتاجية والتغير التقني، وتمايز بين القدرات والإمكانيات الفعالة.

كما تميز Nubler في معرض تصويرها للنظرية، بين الإمكانيات الفعالة (حصيلة موارد الإنتاج) والقدرات الفعالة (الفضاء المعرفي)، مما يفسر التباين في تقّدم البلدان، كما تدمج بين التغيير الهيكلي وأبعاد عملية التحول الفعال، إذ تكمن القدرات المعرفية في المستويات كلها (الفردية، المشاريع، سلاسل القيمة والمجتمع كله) وتتوطن السياسات الصناعية في صلب استراتيجيات التعلم لتسريع التحول الفعال المستدام.

استكمالاً لأطر التحول الفعال، يبرز تطور سلاسل القيمة في ضوء تجزئة الإنتاج نتيجة للتطور التكنولوجي والتحرر التجاري والاستثماري. فضلا عن استراتيجيات التنافس لدى المشاريع المتعدية الجنسية التي عملت على إعادة توطين الصناعات وفقا للقيم المضافة؛ مما يتيح إدماجاً أكبر للاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي. وتعد هذه السلاسل شبكات تعلم تولد بدورها القدرات والإمكانيات عبر أثر الانتشار المعرفي. فضلا عن ذلك، أّدى انتشار سلاسل القيمة دورا مهما في كل من عملية التصنيع وأيضا الخروج من التصنيع، إذ نمت تجارة السلع الوسيطة أكثر من النهائية نمواً كبيراً منذ بداية التسعينيات. ويشير بعض الاقتصاديين إلى اختلاف السياسة الصناعية في ضوء سلاسل القيمة العالمية عنها في تلك التقليدية؛ أي التركيز على الشركات أكثر منه على الأسواق والحكومات، أي ضرورة تطوير مناخ الاستثمار ومن ثَم دور الدولة في تقرير الإمكانيات والتحديث الصناعي .

فقد تخطى دور السياسات الصناعية الميزات النسبية وتعداه إلى تعزيز الإمكانيات الفعالة وعمليات التعلم، فضلا عن تشكيل أنماط التحول بهدف تحقيق إنتاجية أعلى، وتحسين نوعية الأعمال وحجمها باختصار، تتناول السياسات الصناعية التنمية الفعالة، بشكل عام بدءاً من التصنيع مروراً

بالزراعة والخدمات وصولاً إلى المهارات والصحة وتقنية المعلومات مع الأخذ بالحسبان عوائد تطبيقيا والترتيبات المؤسساتية المرافقة.

الفرع الرابع: السياسات الصناعية الفضلى للتنمية الصناعية وتحقيق التنوع:

تمثل التفاعلية الجديدة في السياسات الصناعية خلفاً لتلك المُتشكلة من الأعلى إلى الأسفل، وذلك من خلال الاستشارات والتدخلات والانتقائية والشراكات. ويتطلب ذلك تعاوناً مؤسساتياً مستداماً بين الأطراف جميعيا، مركزا استراتيجيا على قطاع الصناعة التحويلية على المدى الطويل في ضوء تحولات الاقتصاد العالمي.

ويتمثل المدخل الاستراتيجي في إشراك الفاعلين جميعهم واعتماد التنمية من خلال التعلم والحوار، وأن يعي الجميع السمات الأساسية للتنمية الصناعية ولعملية صنع القرار. فقدُ حددت استراتيجية التنمية الصناعية في الممكمة المتحدة بعبارة "لقد حان الوقت لنتعلم من تجارب الماضي ضرورة إشراك كل من الحكومة والقطاع الخاص في رسم سياسات التنمية بهدف ضمان النمو والتشغيل". إذ عينت القطاعات ذات الأولوية (16 قطاعاً) ورسمت السياسات الأفقية اللازمة لدعمها، وشكلت مجالس عليا مشتركة في تلك القطاعات. كما يجب تحديد الأولويات بما في ذلك معرفة الموارد والإمكانيات في المدى القصير، المتوسط والطويل، وما الصناعات القائدة وتموضعها في الساحة العالمية. إذ تحدد الأدبيات الاقتصادية ثلاثة خيارات متداخلة ومترابطة هي:

- التوسع والتحديث للصناعات القائمة؛
- التعميق الصناعي لخلق ترابطات أمامية وخلفية والتعاملات بين الصناعة الواحدة؛
- التنوع الصناعي للصناعات الجديدة.

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التي تبدو غير مجدية على المدى القصير ولكنها واعدة مستقبلا في ضوء التقنيات الحديثة والبنى التحتية والتأهيل والتدريب، فضلا عن وجوب دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان الازدهار لاحقاً، فبالنسبة إلى البعد الاقتصادي يكمن السؤال في حجم النمو وأثره في السوق العالمي ودرجة المنافسة، أما على الصعيد الاجتماعي فيكمن السؤال في الآثار المترتبة على تخفيف الفقر والتوظيف والشمولية. وأخيراً الاعتبارات البيئية لجهة الطاقة وكفاءة استخدام الموارد الناضبة.

يتم إعداد الجدوى الاستراتيجية بناء على تحميل الإمكانيات التقنية الحالية وعوامل سياساتية مناسبة كالتعليم والمؤسسات ومنظومة الحوافز، فضلا عن السمات المحددة لكل بلد؛ كالحجم وحصيلة

عوامل الإنتاج وعدد السكان. وهذا يساعد في تقدير الصناعات ذات الأثر المباشر أو المستقبلي واختيارها ومن ثَم تحديد الإجراءات والأدوات اللازمة.

لا مجال للشك في خصوصية تجارب التحول الهيكلي على الرغم من الفائدة المستوحاة من دراسة حالات في بلدان أو صناعات أخرى، وذلك لطبيعة عمل كل صناعة والبيئة المحلية، فضلا عن إمكانية صانعي السياسات للتكيف مع الظروف المستجدة، أي ضرورة وجود نظام مرن لمراقبة التطور. كما أن الدعم المقدم للصناعات الواعدة يجب أن يكون محددا بالوقت ومبّينا تطور الأداء، ويجب العمل وفق مبادئ واضحة لتحقيق الأهداف الإيجابية لاستراتيجية التدخل، إذ يبنى القرار وفق قاعدة تجريبية مدعومة بالبحوث وآراء الخبراء، فضلا عن فهم واضح للآثار على المجتمع والبيئة الطبيعية، وتبرز هنا ضرورة تطوير مناخ الاستثمار من خلال إزالة معوقاته ضمن إمكانيات الحكومة المحدودة، ويراعى في ذلك إجراء تقييمات مبنية على معلومات صحيحة للقطاعات والنشاطات، ويتطلب تقييم الأدوات السياساتية وتطبيقها إمكانيات إدارية وتقنية مؤسساتية تسهم في إطلاق ديناميكية ذاتية للتطور ووجود آلية تغذية راجعة. فعلى سبيل المثال عندما تحدث المنتجات فإن ذلك يساعد على احتلال حّيز سوقي جديد، وهذا ما شهدته العديد من الدول النامية، ومن ثَم الدخول في دورة اقتصادية جديدة تقود إلى توازن أعلى عبر آليات الطلب الفعال؛ مما يتيح استخدام السياستين المالية والنقدية استخداماً أفضَل.

المطلب الثاني: السياسة الصناعية والتغيير الهيكلي:

في هذا السياق تبرز جملة معطيات كضرورة مفاهيمية لتأسيس التحول، ويُعد قطاع الصناعة التحويلية أساساً في عملية التغيير الهيكلي في العديد من البلدان، ولاسيما تلك المعتمدة على أسواق المنتجات الأولية. وتبرز أهمية قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق الازدهار إذ يقدم القاعدة الأساسية لتوليد الثروة فضلا عن التجهيزات والمعدات التي تسهم في تطوير القطاع الأولي، كما يولّد القيم المضافة والعوائد المتزايدة في الأسواق المحلية والخارجية، ويشكل حافزا للترابطات الأمامية والخلفية، ويزيد الدخول من خلال زيادة الطلب على العمالة ذات المهارة الجديدة عالية التأهيل، وأخيراً دوره في تطوير المعارف التقنية والإدارية؛ مما يدفع لنمو الإنتاجية والابتكار في جوانب الاقتصاد كميا.

كما تُعد أسواق المنتجات الأولية (الزراعة – والغابات – والصيد – والمناجم) ذات أسعار متقلبة وتولد قيماً مضافة ضعيفة، ولا تُسهم في خلق فرص عمل عالية التأهيل. ومن ثَم يشّكل التصنيع مدخلا لتجاوز هذا التعثر.

فضلا عن ذلك تُسهم الصناعة التحويلية في ديناميكية التغيير الهيكلي لجهة المنافسة والتقدم، إذ تشكل المنافسة بشكل دائم عاملا دافعاً للابتكار في القطاع الصناعي من خلال انزياح العمالة من

الصناعات كثيفة العمالة ومنخفضة التراكم الرأسمالي والتأهيل إلى تلك كثيفة الرأسمال والتقنية وعالية التأهيل، ويمكن أن يكون ذلك عبر قطاعي كانخفاض الصناعات النسيجية وازدياد الالكترونية أو حتى ضمن قطاعية (من التجميع والتوضيب إلى التصميم والابتكار)

فقد راكمت الدول الرائدة في مجال التصنيع كلا من تمكين القدرات والطاقات الإنتاجية، وهو بدوره أعطى المنتجين ميزات إنتاجية وعتاداً لدفع الحد التكنولوجي من خلال البحوث والابتكار. يُعرّف تمكين القدرات بأنّه مستوى المهارات والمعرفة التطبيقية لدى الأفراد والمشاريع المتسقة مع المعرفة الجمعية ومصادر الإبداع، في حين تُمثّل الطاقات الإنتاجية عوامل الإنتاج والبُنى التقنية المدمجة. وتفسح تلك التقدمات المجال أمام الدول النامية للحاق سريعاً من خلال التعلم. ويضم اللحاق عمليتين مترابطتين متمايزتين:

- الأولى: تقوية الإمكانيات لتسريع التحول التقني والهيكلي وادارته؛
- الثانية: تراكم الطاقات الإنتاجية عبر الاستثمار المستدام؛ وهذا بدوره يتطلب سياسات تنسيق وتوجيه وتحفيز فاعلة.

تنحو القطاعات والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية التي رسمت التحول لأن تكون أكثر كثافة رأسمالية مما كان في السابق، ويتطلب التحول من الفاعلين الاقتصاديين جميعهم تعلم تبني التقنيات متزايدة التعقيد، والاستثمار والإنتاج في السلع والخدمات الراقية والجديدة، فضلا عن التحّكم والتوجيه وتسريع عملية التغير. ويشكل دعم عمليات التعلم وتسريعها تحديا أساسّيا للدولة التنموية فيما يتعلق بتطوير ديناميكية الإمكانيات، كما تشكل العمالة الفائضة معضلة أخرى في الدول النامية في نمو الإنتاجية وزيادة التوظيف بشكل متزامن، ويُسهم كل من التحول الهيكلي والتغير التقني في خلق فرص العمل ونوعيتها أو تغييرها.

ويعد توّجه الدول الصناعية المتأخرة نحو الإنتاج بغرض التصدير (منتجات كثيفة العمالة بكميات كبيرة) لتجاوز محدودية السوق المحلي حلا مقبولاً، ولكن هذا ليس خياراً للاقتصادات كلها وبشكل خاص تلك الكبيرة.

فقد أدت الدولة تاريخياً دورا استباقيا في حالات اللحاق الناجحة كميا؛ وذلك من خلال بناء الأسواق، وحضانة المشاريع، وتشجيع التحديث التقني، ودعم عمميات التعلم ومراكمة الإمكانيات، وازالة معيقات نمو البنى التحتية، والإصلاح الزراعي، وتوفير التمويل. وقد شمل هذا النجاح طيفا من السياسات والترتيبات المؤسساتية المختلفة.

يوجد العديد من الأسباب في الترابط بين النمو الاقتصادي وبُنى الإنتاج، إذ تولد الفروع المختلفة للانتاج فرصاً مختلفة جداً لتوليد التقدم التقني ونقله، ومن ثَم إطلاق إنتاجية الاقتصاد، ويرتكز الدفاع الكلاسيكي عن التصنيع إلى الحجة القائمة: إن النشاطات الصناعية هي أفضل قناة لنقل التكنولوجيا واطلاق

الابتكارات، ومن المفيد التنويه إلى تمتع بعض القطاعات الأولية كالزراعة والتنقيب بإنتاجية عالية جداً إلا أنها أقل فعالية في نقل هذه الزيادات إلى قطاعات الإنتاج الأخرى.

وتشكل الترابطات الأمامية والخلفية وفضاء الُمنتَج عاملا حاسماً في تناسق الترابط، إذ اتسمت العولمة المعاصرة بتحولات معتبرة في التنظيم والحوكمة على صعيد الصناعات العالمية، وتمثل إحداها في السبعينيات والثمانينيات بنشوء سلاسل البضائع المدفوعة بالمشترين والمنتجين. ولكن في عام 2000 أصبح التركيز على سلاسل القيمة العالمية. اليوم يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة التحول الموسوم بإعادة تشكيل بُنى الحوكمة لهذه السلاسل وللرأسمالية العالمية على مستويات مختلفة؛ كانتهاء اتفاق (إجماع) واشنطن ونشوء مراكز قوى سياسية واقتصادية جديدة (البريكس، ومنطقة اليورو الجديدة). والدمج بين الترابط الجغرافي وتركز سلاسل القيمة في قاعدة العرض العالمي، وظهور أنماط جديدة من التنسيق بين الفاعلين في سلاسل القيمة. فضلا عن انزياح في الأسواق النهائية للعديد من سلاسل القيمة العالمية بشكل متسارع بعد الأزمة 2008-2009 التي أعادت تعريف الأقاليم الجغرافية للاستثمار والتبادل التجاري. وأخيرا انتشار مفهوم ومدخل سلاسل القيمة العالمية إلى عمل الوكالات الدولية الرئيسية لممانحين؛ مما يعزز إعادة صياغة أسس التنمية الحالية.

تُجمع المراجعات على وجود سمات مميزة لسلاسل البضائع العالمية وسلاسل القيمة العالمية وشبكات الإنتاج العالمية التي تتسم بأن الاقتصاد العالمي يتألف من شبكات اقتصادية معقدة وديناميكية من العلاقات بين الشركات وضمنها. فمنذ الخمسينيات والسبعينيات سادت سياسة إحلال محل الواردات ومنذ الستينيات سادت سياسة الصناعات التصديرية، واتجهت الدول النامية لذلك تحت ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبدأت الصعوبات مع الانتقال إلى مراحل أكثر صعوبة في كلتا الاستراتيجيتين، لهذا يجب أن يأخذ تحميل سلاسل القيمة العالمية بعد اتفاق واشنطن كّلا من التغيرات في تنظيم الإنتاج والتبادل التجاري وأيضاً دور الاقتصاديات الناشئة كمصدر جديد للطلب والعرض في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: عوامل نجاح السياسة الصناعية في التحول الهيكلي

تُعد مراجعة نجاحات السياسة الصناعية ضرورية لفهم ركائز استمرار ذلك النجاح، إذ تعتمد معظم الاقتصادات المتقدمة في يومنا هذا على التدخل الحكومي لتسريع النمو؛ مما يسمح ببناء قاعدة صناعية قوية ونمو مستدام. فخلافا للرأي السائد الذي يعزو نجاح الاقتصادات الغربية لحرية السوق فإن الأدلة التاريخية تُظهر بقوة دور السياسات الصناعية والتجارية والتقنية في تحقيق ذلك التحول الهيكلي.

وراوحت تلك السياسات من الحماية التجارية وحضانة الصناعات الناشئة إلى ضمان بعض الاحتكارات وحتى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مرورا بالاستثمارات المباشرة للدولة، تجدر الإشارة

إلى وجود معدل عال من التراكم الرأسمالي الذي تطلب توجيه الاهتمام من خلال أسعار الفائدة المضبوطة حكومياً وسياسات القروض الانتقائية الموجهة نحو صناعات التكثيف الرأسمالي فضلا عن مشاريع الدولة في الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة، إذ بلغت نسبة القيمة المضافة الصناعية في الاقتصادات المتقدمة نحو 18%.

النمو الاقتصادي وتحقيق التحديث الصناعي والتغيير الهيكلي: يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو عملية مستمرة لكل من التحديث الصناعي والتغيير الهيكلي؛ وذلك وفقا للميزات النسبية التي تتحدد بدورها بحصيلة عوامل الإنتاج في البلد فضلا عن الميزات الكامنة. ولا يمكن الركون إلى آليات السوق لتحقيق التحول والتحديث، فعلى سبيل المثال قد يتطلب إنشاء صناعة جديدة مدخلات وسيطة أو بُنى تحتية كافية، كما لا تستطيع الشركات الخاصة استبطان استثماراتها في سبيل توفير تلك المدخلات أو تقديم البنى التحتية، وهكذا تؤدي الحكومة دوراً حيوياً في تنسيق الاستثمارات.

الابتكار الرافع لعملية التحديث والتنوع: فضلا عن ذلك ينطوي الابتكار (الرافع لعملية التحديث والتنوع) على مخاطر وعدم تأكد كبيرين؛ مما قد يدفع القطاع الخاص للاحجام عن الإقدام أولاً، ويمكن للدول النامية أن تفيد من الفجوة التقنية من خلال تبّني تقنيات أو صناعات جديدة بالنسبة إليها، ولكنها قائمة في الاقتصادات المتقدمة؛ مما يخفض تخفيضا كبيرا تكاليف الابتكار والاختراع، ويرى "لين جاستن"[1] ضرورة استغلال ميزة القادم المتأخر لبناء صناعات تتمتع بميزة النمو الديناميكي من الاقتصادات الأكثر تقّدماً ولديها حصيلة موارد إنتاج مماثلة، فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا بانتهاج سياسات صناعية للحاق بهولندا في القرن السادس والسابع عشر (حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت بحدود 70 % من تلك التي كانت في هولندا، وكذلك الحال بالنسبة إلى ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر عندما انتهجت سياسات للحاق ببريطانيا).

الترابط بين السياسات الصناعية وسياسات أسعار الصرف: لا يمكن إغفال الترابط بين السياسات الصناعية وسياسات أسعار الصرف إذ تشير تجارب العديد من الدول (الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك وكوريا الجنوبية) إلى إدماج ثلاثة أنظمة لتحديد سيناريو النمو وهي: الطلب والإنتاجية والتغّير الهيكلي، فعندما يكون سعر الصرف الحقيقي مقوما تقويما عاليا وتكون السياسات الصناعية والتقنية ضعيفة أو غائبة فإن نمو الإنتاجية يكون مدفوعا باستجابات دفاعية وترشيدية غير مرتبطة بتوسع الطلب الفعال، وهكذا تفقد الصناعات كثيفة التكنولوجيا تنافسيتها وتنزاح العمالة باتجاه نشاطات أقل إنتاجية، أما إذا كان سعر الصرف تنافسيا والسياسات الصناعية والتقنية تنمو نحو التنوع فإن العمالة عالية التأهيل تنمو باطراد، ومن ثَم تزداد الإنتاجية، وفي حال غياب السياسات فإن سعر الصرف الحقيقي يمكن أن يؤدي وظيفة امتصاص العمالة دون إغلاق الفجوة التقنية. وفي المقابل لا يمكن تعزيز نمو الطلب بشكل سريع دون وجود سعر صرف

[1] - Lin. Justin Yifu, **Industrial Policy Revisited**: A New Structural Economics Perspective, China Economic Journal, Vol. 7, No. 3, 2014, P382–396.

تنافسي، أي تقود المغالاة في أسعار الصرف الحقيقية إلى تثبيط أثر التغير الهيكلي، ومن ثَم النمو طويل الأجل.

التمييز بين السياسات الصناعية العمودية والأفقية: من ناحية أخرى، لايعد التمييز بين السياسات الصناعية العمودية (دعم صناعات محددة) والأفقية (الموجهة عبر القطاعات) صحيحا ومقبولا لدى الأكاديميين كلهم، إذ يرى بعضهم أنه لا توجد حيادية في أشكال السياسات، فإشادة البنى التحتية تدعم المناطق المقامة فيها، وغالبا ما يتم ذلك وفقا لسلم أولويات تؤثر في قطاعات ومجتمعات مختلفة. كما أن سياسات التعليم والتأهيل والتدريب أبعد ما تكون عن الحيادية، إذ يقود خيار الاستثمار في أحد مستوعباتها إلى تطبيقات رئيسية في مجال تأهيل إمكانيات قوة العمل، ومن ثَم طبيعة التحول الهيكلي.

الريوع: وتمثل الريوع سمة طبيعية في المشهد الاقتصادي. إذ تؤشر إلى الابتعاد عن كفاءة السوق التنافسية كنتيجة لتسويات الأسعار، وتخلق ضياعا كبيرا في مستويات الرفاهية؛ ولكنها في المقابل وبالتساوق مع ابتكارية المشاريع تؤدي دوراً حيوياً في الاقتصادات الراسمالية، إذ من الممكن أن تسرع من عملية التراكم الرأسمالي وزيادة الإنتاجية، كما هو الحال في تجربة جنوب آسيا.

تجارب التدخلات الانتقائية في صياغة السياسة الصناعية: وتشير تجارب عدة في التدخلات الانتقائية في صياغة السياسة الصناعية إلى كيفية تحقيق الاستهداف الأكثر فعالية في ضوء الأهداف المرسومة من قبل صانعي السياسة والتوجهات الحكومية .فقد أدت الدولة في الصين دورا رائداً في خلق بيئة تمكينية عبر سياسات عامة فضلا عن مجموعة متنوعة من التدخلات المباشرة التي كانت تتسم بديناميكية مع التوجه نحو استراتيجية النمو بالتصدير في بداية التسعينيات إذ تم استهداف قطاعات السيارات، أشباه النواقل والقطارات فائقة السرعة.

فقد أخفقت جنوب افريقيا في بداية التسعينيات في تحقيق التحول بسبب عدم وضوح الأولويات على الرغم من اعتماد المفهوم الواسع للسياسة الصناعية، ووجود بنية صناعية جّيدة؛ مما دفع إلى رسم إطار وطني للسياسة الصناعية عام 2007 يقوم على توجيه الجهود لإزالة العوائق التي تواجه الصناعات الرئيسية .

أما التجربة التطورية في أمريكا اللاتينية فنادت بضرورة عد سياسات أسعار الصرف مكونا أساسياً للتحول الإنتاجي والنمو وتنوع الصادرات.

كما أّكدت أهمية الطلب الإجمالي ومعدلات الفائدة في صياغة استراتيجية التنمية الصناعية وتنمية الاستثمار. فضلا عن ضرورة استخدام سياسات الاقتصاد الكلي لإدارة الدورات الاقتصادية والصدمات وتدفقات رؤوس الأموال، وازداد الاهتمام بهذا المدخل بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة إذ تّم اللجوء بشكل متزايد إلى السياسات الكلية المعاكسة.

سياسة الاقتصاد الكلية ودعم التحّول الهيكلي: يرى العديد من الاقتصاديين أن أهداف سياسة الاقتصاد الكلية يجب أن تتعدى أهداف الاستقرار التقليدي إلى دعم التحّول الهيكلي وزيادة التشغيل، وهذا بدوره قد يتطلب مرونة أكبر في نسب الدين وعجز الموازنة، فضلا عن إيجاد مزيج من سياسات العرض وسياسات الطلب لتجنب مسار النمو المتباطئ.

وقد تؤّدي السياسات الكلية والصناعية المتعارضة إلى خيارات اجتماعية غير سليمة أو الدوران في حلقة طلب ضعيفة وانتاجية منخفضة وتغير بنيوي ضئيل. ومن الجدير ذكرهُ لجوء الصين مع بداية عقد التسعينيات إلى مواءمة سياسات التحول الفعال مع السياسات المالية والاجتماعية إذ سيطر التمويل العام على استثمارات البنى التحتية والتحديث الصناعي؛ مما أدى إلى الولوج في مجال التعميق الرأسمالي والتصنيع بواسطة المشاريع المملوكة من قبل الدولة في عدد من الصناعات الأساسية، وعبر الشركات المتعدية الجنسية في قطاع التكنولوجيا المتقدمة؛ مما أدى إلى دفع التصدير بالاستفادة أيضاً من قوة العمل الرخيصة التي تم ايلاؤها المزيد من الاهتمام، إذ تّم اعتماد سياسة بناء مجتمع أكثر تجانسا وذلك لتجاوز عدم المساواة المتزايدة والاستقطاب الاجتماعي في الطبقة العاملة، فقد عمدت الحكومة إلى تقوية الحقوق العمالية ورفع الحد الأدنى للأجور وزيادة التعويضات.

التجارة الدولية وتحفيزالتحول الهيكلي: في سياق آخر تُعد التجارة الدولية قضية شائكة فيما يتعلق بالتحول الفّعال؛ إذ تشير الأدلة إلى أن معظم الاقتصادات الناجحة قد تبنت مزيجاً من الانفتاح التجاري، ودعم التصدير، ودعم الصناعات الناشئة وحمايتها كجزء من مروحة واسعة من السياسات لتحفيز التحول الهيكلي. فالإصلاح التجاري يجب أن يترافق مع جملة الإصلاحات الأخرى بشكل خاص تنمية المشاريع، التدريب والتعليم، الابتكار والتمويل. فالولوج إلى الأسواق يمثل هاجسا لصانعي السياسات بشكل خاص في عصر اقتصاديات الحجم والتعلم. إذ يعتمد ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية فضلا عن شبكة القيم المضافة الإقليمية والعالمية. وتبدو جليا العلاقة الوثيقة بين السياسات التجارية وسياسات التنافسية. فتلك الدول التي انتهجت استراتيجيات اتفاق واشنطن دون إيلاء الانتباه للتنافسية قد وقعت في اختناقات تتعلق بمناخ الاستثمار وتكوين الرأسمال البشري، وقد أدت إلى تدمير جزء واسع من الإمكانية الصناعية في تلك البلدان. إذ لم يتم مراعاة التتابع في تنفيذ الإصلاحات أو إدارة سعر صرف تنافسي. ويرى[1] "بالدوين ريتشارد" أن انتشار سلاسل القيمة المضافة قد حول العالم من نمط التبادل التجاري الذي تسيطر عليه السلع المنتهية إلى النمط الثنائي لتدفقات السلع والبشر والتدريب والاستثمارات والمعمومات. وهذا بدوره يفرض أنماطا جديدة من السياسات العامة بهدف تقوية الصناعات المحلية وبناء إمكانات إنتاجية وخلق الوظائف. إذ يعد التحديث الصناعي تحديا ضمن سلسلة القيمة التي تنخرط فيها الدول النامية، فلا يكفي توطين بعض المهام أو الشركات الرائدة، ولكن يجب أن يتعداه إلى تشجيع الابتكار

1 - أحمد صالح، **السياسة الصناعية والتحول الهيكلي**: مدخل للاستدامة، مجمة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد الثاني-2017، ص196.

ودعم المشاريع المحلية، ومن ثم من المفضل أن توسع خيارات السياسة الصناعية في عصر التخصص العمودي على المستوى الاقليمي.

يواجه، في المنحى ذاته، صانعو السياسات مهمة حرجة في كيفية بناء القدرات التي تسمح لبلدانهم الانطلاق نحو التغيير الهيكلي فضلا عن ضمان التحول الفعال. إذ تبرز أهمية خلق مجتمع التعلم وتقديم إطار متكامل للاستراتيجيات المتعلقة بذلك في مستويات مختلفة وأماكن متعددة؛ تشمل المشاريع وأنظمة التعليم، والشبكات الاجتماعية والتنظيمية كالشراكة بين القطاعين العام والخاص وسلاسل القيمة، والمؤسسات العامة. فلابد من رفع مستوى الالتحاق بالتعليم واعتماد الصناعة التحويلية كنمط اقتصادي لاستبطان التكنولوجيا. فضلا عن اعتماد سياسة التعلم للتعلم. أي لابد من تدخل فاعل للدولة لخلق منظومة الحوافز والضغوطات على كل من قطاع الأعمال والمجتمع لفرض الانتقال إلى مجتمع التعلم. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي نجحت في استقطاب الاستثمارات الخارجية قد نجحت قبلا في رفع معدلات الادخار المحلي؛ وهذا ما يفسر ضآلة الأموال المستثمرة في دول أميركا اللاتينية، إذ تتصدر قائمة البلدان ذات معدلات الادخار المنخفض. في المقابل نجحت عدة دول (كوستاريكا) في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات تكنولوجية عالية أو متوسطة عبر تحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير استراتيجية الابتكار الوطني، فضلا عن تحسين التناسق السياساتي، واعادة النظر في الأنظمة الضريبية.

لاتغيب تجربة كوريا الجنوبية التي بدأت في منتصف الستينيات والتي اعتمدت على تطوير سياسات التعليم والتدريب وعلى المؤسسات والسياسات الصناعية. فالبنية المعرفية لدى قوة العمل اتسمت بتعزيز التعليم ونسب الالتحاق بالمدارس، ومن ثَم توسيع قاعدة المهارات اللازمة للتصنيع. وقد تم ذلك بالتزامن مع رفع مستويات الأجور وخلق عدالة أكثر في توزيع الدخول، كما اتجهت إلى سياسات البحوث والتطوير والابتكارات. ولكن تواجه الآن إشكالية مواءمة المهارات مع متطمبات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة وتطوير التقنيات المتقدمة؛ وهذا يستدعي بدوره تطوير مؤسسات تربط التنمية الصناعية مع منظومة الابتكار. كما تؤشر تجربة الهند إلى ضرورة الإفادة من الفرص التي يخلقها الطلب العالي في صناعات معينة (خدمات البرمجيات التي ازدادت بشكل مضطرد في عام 2000). إذ قادت الترتيبات المؤسساتية والسياساتية إلى تراكم القدرات على المستوى الوطني، ولاسيما الاهتمام بالتدريب والتأهيل على مستوى الشركات. كما أدت الشبكات الاجتماعية كالتجمعات الاغترابية دوراً مهما في الانخراط في شبكات القيمة ورؤوس الأموال المشتركة.

ويمثل المحتوى التعليمي أساسا للتنمية لما له من دور في نشر التعلم والمهارات. كما يمثل المحتوى المادي للبنى التحتية (كماً ونوعاً) ضرورة لذلك بما في ذلك بنى تكنولوجيا الاتصالات والمعمومات، ويشمل المحتوى التنظيمي قدرات التنسيق بين المكونات المؤسساتية المختلفة من جهة والقطاعات الخاصة ضمن جهة أخرى بما يحقق التعليم والتدريب والتأهيل والتنظيم أيضاً.

ويعد ذلك شرطاً للانتقال إلى مجتمع المعرفة، فالاستثمار في المعرفة والتقنيات يعني فيما يعني توسيع قدرات البحث وبناء شبكة مترابطة في مجال الابتكار والتطوير، وتطوير نُظم براءة الاختراع وتحويلها إلى منتجات سوقية.

أخيرا يتطلب ضمان نجاح السياسات الصناعية في تحقيق التحول الفعال الجاهزية في استيعاب التجارب والمرونة في تصميم تلك السياسات في عالم متزايد التغير وعدم التأكد. وتشير تجارب جنوب آسيا وأميركا اللاتينية إلى تعديل السياسات الصناعية عبر الزمن لتصحيح الاختلالات والقبض على الفرص المتاحة الجديدة؛ فكما أشرنا سابقا تبنت دول أميركا اللاتينية مزيجاً من إحلال الواردات وتنويع الصادرات والتكامل الاقليمي بعد أن اقتصرت استراتيجياتها قبل الستينيات على المكون الأول، إذ تتيح سياسات الإنتاج العالمي مراكمة وتطور القدرات المحلية؛ مما يمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعزى التطور إلى ضرورة التكامل مع القدرات الاجتماعية، فلا يمكن اللحاق دون ذلك، ويتطلب فهم دينامية التحول الداخلي في الاقتصاد والمجتمع كله.

فمن وجهة الاقتصاد التطوري يجب أن تتساوق كلتا القدرات؛ مما يدفع التعلم عبر الزمن. وتجدر الإشارة إلى تباين وجهات نظر بعض الأكاديميين في تصنيف الإمكانيات والقدرات، إذ يشير بعضهم إلى البنى البحثية المادية على أنها قدرات، في حين يعدها بعضهم الآخر أنها طاقة إنتاجية.

المبحث الثالث: أثر السياسات الصناعية على محددات هيكل الصناعة

السياسات التي تتدخل بها الدولة عبارة عن نظام حكومي أو قانوني يشجع السلطات المعنية بالتدخل في سياسة التنمية الصناعية وتنظيم سوق صناعية معينة، وكذلك يمكن اعتبارها أنها تشكيلية واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة وهذه الإجراءات تدل في الغالب على مبدأ المعاملة التفضيلية، والمقصود بالتفضيلية هو أن الدولة تفضل قطاع معين على قطاع آخر بحسب احتياجاتها، أو تنمية صناعات معينة على صناعات أخرى وكذلك دعم مؤسسات دون دعم الأخر، وهذه التفضيلية مبنية على مبدأ الأولوية في تنمية القطاع أو الاقتصاد ككل الخاص بالدولة المعنية.

وعندما تتدخل الهيئات الحكومية في قطاع معين مثل القطاع الصناعي من اجل التحكم في الهيكل ككل خاصة إذا كانت هذه الصناعة حساسة، فإنها تتدخل لتؤثر على محددات الهيكل المتمثلة في التركيز الصناعي وعوائق الدخول وعوائق الخروج بالإضافة إلى تمييز المنتجات وكل هذا بواسطة أدوات السياسات الصناعية.

المطلب الأول : أثر السياسات الصناعية على التركز الصناعي:

كما ذكر سابقا أن التركز الصناعي هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا في قياس تركز الصناعة ينصب الاهتمام على كل صناعة (السوق) بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل الصناعة، وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركز، فإن السوق يكون أكثر تركزا كلما قل عدد المنتجين أو زاد التباين بين أنصبتها في السوق.

لذلك تقوم السلطات المعنية بالتدخل على مستوى أي قطاع من خلال التأثير في السوق الخاص بهذه الصناعة، ذلك بواسطة أدوات السياسات الصناعية، خاصة وأنه في الوقت الحالي هناك منافسة شديدة على أرض الواقع الاقتصادي وكل دولة تسعى لحماية صناعاتها المحلية، ومن خلال تدخلها هذا تؤثر على هيكل الصناعة بالتحكم في عدد الناشطين فيه، ويمكن قياس نسبة التركز ومعرفة نوع السوق من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة التركز؛
- معكوس عدد المؤسسات؛
- مقياس هيرشمان هيرفندال.

والإجراءات التي تقوم السلطات المعنية بالتدخل من خلالها في هذا الجانب هي عدد من أدوات السياسات الصناعية ومتمثلة في[1]:

الفرع الاول :تأثير سياسة الترخيص الصناعي على التركز: تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة خاصة مستوى التركز فيه من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على عدد المؤسسات في الصناعة وعلى أحجامها خاصة الحجم الكلي للصناعة بهدف تنظم الإنتاج الصناعي وتسيير الرقابة عليه، بالإضافة لدعم المشروعات الصناعية وتوفير المزايا والضمانات اللازمة لها، والعناصر الأساسية في قياس التركز الصناعي هي:

- عدد المؤسسات في الصناعة أو عدد المؤسسات الأكبر ضخامة في الحجم؛
- الحجم النسبي لكل من المؤسسات الداخلة في القياس أي (حجم كل مؤسسة من المؤسسات منسوبا إلى الحجم الكلي للصناعة، ويقاس من خلال رقم الأعمال المحقق أو كمية الإنتاج).

لكن معظم المؤسسات في الصناعة تهدف إلى استحواذ أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية أي(الزيادة في درجة التركز) وهذا قصد توسيع مجال هيمنتها على الصناعة، لهذا تتحكم الجهات المسؤولة عن الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (الطلب الكلي) أو بمعنى أخر مدى وجود طاقة إنتاجية فائضة، ونستطيع أن نبين هذا التحكم من خلال قياس مؤشرات التركزالصناعي، ويمكن

[1]- حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة** دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص143.

لهذه السياسة أن تسترشد بعدة اعتبارات تساهم كلها في التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص مستوى التركز من خلال التحكم في عدد المؤسسات داخل الصناعة وبالتالي التحكم في نوعية الهيكل سواء منافسة تامة أو احتكارية.

الفرع الثاني :تأثير سياسة القروض الصناعية على التركز: تستطيع السلطات المعنية من خلال هذه السياسة التأثير على الهيكل بواسطة منح قروض لهدف تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعية، خاصة التحويلات الحكومية من الموارد العامة إلى منشآت أو أنشطة أو صناعات أو مناطق بأكملها، مجانا أو بأسعار أقل من أسعار السوق، من خلال الدعم المباشر (نقدا أو عينا) ، أو الدعم غير المباشر (الحوافز الضريبية).

وتساهم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر ايجابية وبالأخص نحو تحقيق المستوى الأمثل للتركز في الصناعة، عن طريق استخدام عدة إجراءات محددة ومباشرة تخدم الهدف الرئيسي المتمثل في توجيه القروض بصورة أكثر كثافة نحو المؤسسات الصغيرة خاصة في الصناعات المتسمة بدرجة كبيرة من التركز، وبهذا الإجراء يمكن إزالة أو التخفيف من حدة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

الفرع الثالث: تأثير سياسة الإعفاء من ضرائب المؤسسات على التركز: تعتبر هذه السياسة فعالة في تحفيز الاستثمار الصناعي وبالتالي تستخدم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة، كما أن الدولة تمكن الشركات المحلية من السيطرة على الأسعار في الأسواق الداخلية ذلك من خلال إعفاء هذه الشركات من الضرائب مثل الإعفاء الكلي أو تخفيض نسبة ضريبة الدخل أو الأرباح والعقارات خلال مدة معينة.

وفي الدول التي تطبق نظام ضريبي على كل المؤسسات (محلية وأجنبية) فإن النظام التصاعدي يمكن أن يستخدم في التأثير على أحجام المؤسسات بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة، وبالأخص درجة التركز، فإذا كان الهدف في وقت ما هو زيادة مستوى المنافسة في الصناعة فان زيادة نسبة الضريبة على الأرباح المرتفعة (زيادة نسب التصاعد في الضريبة) يمكن أن يؤثر سلبا على اتجاه المؤسسات (خاصة الكبيرة) في الصناعة نحو زيادة حجمها وبالتالي أرباحها وتشجيع وصمود المؤسسات الصغيرة في سوق الصناعة خاصة المؤسسات الراغبة في الدخول .

الفرع الرابع: تأثير سياسة الاندماج بين المؤسسات على التركز: تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة، بتقوية الاتجاهات الاحتكارية فيها، وما يترتب على ذلك من انخفاض رفاهية المستهلكين لصالح المنتجين أو بمعنى آخر زيادة العائد الصافي لرفاهية المجتمع.

إن اقتصاديات الحجم والمزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج، يشكل عاملا متناميا مؤثرا في مواقف السلطات المسؤولة عن تنظيم أسواق الصناعة تجاه الاندماج، فان عمليات الاندماج في معظم الدول

التي لديها قوانين مؤسسة لعمليات الاندماج بين المؤسسات في الصناعة، فهو يؤثر في درجة التركز الناتجة عن الاندماج بارتفاع مستوى السيطرة التي تمارسها المؤسسات المندمجة على سوق الصناعة.

المطلب الثاني :أثر السياسات الصناعية على عوائق الدخول إلى الصناعة

تم التطرق للصناعة سابقا حيث تعتبر هدف جميع المؤسسات الاستثمارية على حد اختلاف النشاط الممارس لأن لكل صناعة هيكل محدد ويتميز بخصائص يكتسبها من تصرفات وسلوكيات المؤسسات الموجودة داخله، بالإضافة للمؤسسات التي تسعى للدخول، لكن هناك صراع في شكل منافسة قائمة بين الطرفين، الأمر الذي تولد من خلاله العديد من العوائق والأسباب التي تمنع أو تحد من دخول مؤسسات جديدة لصناعة معينة وكلما ازدادت العوائق انخفض عدد المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة التركز أو الاحتكار وهذه العوائق قد تكون قانونية (موضوعة من قبل الحكومة) وقد تكون عوائق اقتصادية.

فالعوائق القانونية هي عبارة عن بعض الممارسات والتصرفات الصادرة من قبل السلطات المعنية (الحكومة) متمثلة في السياسات الصناعية، التي من خلالها تقوم الحكومة بحماية صناعتها ولكن القصد هو وضع صعوبات وعوائق سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية، إستراتيجية، أو تنظيمية لهدف متمثل في عدم دخول مؤسسات جديدة داخل هيكل الصناعة.

الفرع الأول: تأثير سياسة الأسواق المفتوحة على عوائق الدخول: نظرا لصعوبة تطبيق شروط ثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى المستويات المثلى من الكفاءة التخصصية والداخلية، وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعاضت نظرية "الأسواق المفتوحة" بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة،للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة وأهمها إنخفاض مستوى الأسعار من دون الحاجة إلى التضحية بهيكل الصناعة الذي يساهم في ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية والمتمثل في المؤسسات ضخمة الحجم التي يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم، أي إنخفاض التكلفة المتوسطة كلما ازداد حجم الإنتاج، وعندما تطبق الحكومة هذه السياسة ويصبح لديها سوق مفتوحة على جميع الأصعدة الإنتاجية العالمية فتترتب عليها النتائج التالية[1]:

1. إختفاء الأسعار المرتفعة ومن ثم الأرباح غير العادية العالمية التي تغري المؤسسات الجديدة للدخول إلى الصناعة وإمكانية الخروج منها من دون خسائر أو خسائر ضئيلة؛
2. اختفاء حالات عدم الكفاءة الإنتاجية وبالتحديد الكفاءة الداخلية نتيجة انخفاض التكلفة المتوسطة لإنتاج السلعة إلى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية؛
3. غياب الحاجة إلى إتباع سياسات التسعير التحديدية أو الإفتراسية من قبل المؤسسات القائمة بالإنتاج في الصناعة من أجل إقصاء المؤسسات المنافسة في السوق أو تلك الراغبة في الدخول إليها لعدم جدوى مثل هذه السياسات في ظل ظروف السوق المفتوحة؛

[1] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص269-270.

4. اختفاء الطاقة الإنتاجية الفائضة في الصناعة نظرا لان مستوى الأسعار يؤول إلى مستوى الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية مما يخلق عوائق دخول أمام منافسين جدد؛
5. تضاءل الحاجة إلى ممارسة سياسات تنظيمية للصناعة قد تكون مكلفة اجتماعيا سواء تلك المتمثلة في تحديد أو تنظيم الدخول إلى الصناعة كسياسات الترخيص الصناعي الذي يتعارض مع حرية الدخول إلى الصناعة دون قيود نظامية أو قانونية.

غير أنه في حالة عدم تحقق شروط السوق المفتوحة بصورة كافية لتحقيق كل النتائج المترتبة عليها فان الدولة مدعوة للتدخل من أجل رفع مستوى المنافسة الكامنة في الصناعة، إن أهم السياسات الحكومية الصناعية اتجاه تحقيق هذا الهدف يمكن تلخيصها في الآتي[1]:

- إزالة كافة القيود والتنظيمات التي تحد من حرية الدخول إلى الصناعة وجعل الدخول إلى الصناعة من قبل المؤسسات الراغبة في ذلك سهلا وبأقل تكلفة ممكنة؛
- المساهمة في تخفيض تكاليف الخروج من الصناعة وأهمها التكاليف المغرقة التي تشكل أهم العوامل التي تحد من حرية خروج المؤسسات من الصناعة ومن ثم رغبتها في الدخول إلى الصناعة، فكلما كانت التكاليف المغرقة كبيرة أصبحت تكاليف الخروج باهظة، الأمر الذي يضعف من فعالية السوق المفتوحة إلا إذا أمكن تخفيض التكاليف المغرقة.

وهنا تأتي السياسة الحكومية من خلال:

- تقديم القروض الميسرة إلى المؤسسات الراغبة في الدخول إلى الصناعة خاصة الصغيرة منها مما يخفض من تكاليف التجهيزات الرأسمالية؛
- تخفيض الضريبة على بيع رأس المال المستعمل أو إعادة بيع رأس المال؛
- السماح بتطبيق أسلوب الإهتلاك المتسارع لغرض الضريبة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في تحقيق أرباح كافية في أول مراحل الإنتاج؛
- إتباع سياسة متساهلة اتجاه عمليات الاندماج أو الاستحواذ التي يمكن أن تسهل بيع المؤسسات الخاسرة ومن ثم تخفيض التكاليف المغرقة خاصة إذا لم تضر هذه العمليات ببقية شروط السوق المفتوحة؛
- تشجيع دخول المؤسسات التجارية التي تقوم باستيراد وبيع السلعة المنتجة محليا وكذلك المؤسسات المصدرة للسلعة إلى السوق المحلي في حالة رغبتها في الاستثمار المباشر في الصناعة المحلية نظرا لأن هذه المؤسسات أقرب لأن تكون قد تملكت جزءا كبيرا من التجهيزات الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلعة ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى إغراق كبير من رأس المال؛

[1] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص273-274.

- مراقبة ومكافحة الترتيبات السرية أو العلنية الرامية إلى تخفيض مستوى المنافسة الكامنة في سوق الصناعة من قبل المؤسسات القائمة بالإنتاج فيها عن طريق التدخل أو التأثير على حرية الدخول أو الخروج من الصناعة بجعل تكاليف الدخول أو الخروج مرتفعة.

وهناك بعض المجالات التي تتدخل فيها الحكومة بتثبيت الأسعار عند سعر غير سعر التوازني في الحالتين التاليتين:

❖ تتدخل الحكومة بوضع سعر أعلى من سعر التوازن أو ما يمكن تسميته أرضية سعريه، ويعود السبب إلى ذلك هو دعم طبقة معينة أو قطاع معين؛

❖ تحديد سقف سعري: في هذه الحالة يتم تحديد سقف أعلى للأسعار والمقصود أن البائع يستطيع البيع عند ذلك السعر أو أقل منه ولا يسمح له بتجاوزه[1].

الفرع الثاني: تأثير سياسة الترخيص الصناعي على عوائق الدخول: تعتبر السياسة الصناعية المتعلقة بالترخيص الصناعي سواء على مستوى قطاع الصناعة ككل أو على مستوى صناعات معينة، يمكن أن تسترشد بعدة اعتبارات تساهم كلها في التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وهذه الاعتبارات هي:

- في ظل المستوى السائد من التركز في الصناعة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند الترخيص بالدخول إلى الصناعة طريقة الدخول سواء عن طريق الاستحواذ أو الاندماج مع مؤسسات أخرى في الصناعة، أو الدخول منفردة ومستقلة عن مؤسسات أخرى اعتمادا على حدة درجة التركز في الصناعة؛
- الأخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الترخيص للمستثمر الأجنبي، منها المؤسسات الأجنبية التابعة لشركة دولية متعددة الجنسية أو متفرعة عنها، تاريخ النشاط في سوقها الأصلي؛
- في إطار التراخيص الصناعية ضمن القيود القانونية والنظامية كأحد عوائق الدخول للصناعة هناك احتمال تكوين طاقة إنتاجية فائضة مقتلعة من قبل المؤسسات المنتجة في الصناعة من أجل التأثير على قرارات الجهات المسؤولة عن إصدار التراخيص الصناعية، وهو ما يجب أن تتنبه لإمكانية حدوثه الجهات المسؤولة؛
- الحد الأقصى لحجم الإنتاج المسموح به للمؤسسات التي أضافت إلى عدد المؤسسات في الصناعة[2].

الفرع الثالث: تأثير سياسة القروض الصناعية على عوائق الدخول: للقروض الصناعية دورا أساسيا في تشجيع وتحفيز الإقدام على إنشاء المشروعات الصناعة، مما يعني دخول منافسين جدد داخل الهيكل الصناعي، أي تساهم القروض الصناعية في التأثير على ظروف الدخول إلى الصناعة عن طريق تسهيل التغلب على متطلبات رأس المال كأحد العوائق الرئيسية إلى الصناعة.

ويمكن أن تساهم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة بصورة أكثر إيجابية متمثلة في:

[1] - حطاب موراد، مرجع سبق ذكره، ص 147.
[2] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص258-259.

- تساهم في تخفيض تأثير التكاليف المغرقة كأحد عوائق الدخول إلى الصناعة؛
- تدعيم نشاطات البحث والتطوير في الصناعة، فإن جهود البحث والتطوير يمكن أن تؤدي إلى تحسين أو تطوير منتجات بعض المؤسسات بحيث تؤدي إلى تمييزها عن بقية السلع المنافسة وبالتالي تشكيل طلب مستقل أو جديد عليها وما يترتب على ذلك من خلق عوائق ضد دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة.

الفرع الرابع: تأثير سياسة الإعفاء من ضرائب المؤسسات على عوائق الدخول: هذه السياسة تقوم بالتحفيز على الاستثمارات الصناعية إذ تستخدم في التأثير على أبعاد هيكل الصناعة خاصة ظروف الدخول إلى الصناعة من خلال تأثيرها على عدد المؤسسات في الصناعة وفي الدول التي تطبق نظام ضريبي على كل المؤسسات (محلية وأجنبية) فان النظام التصاعدي يمكن أن يستخدم في التأثير على أحجام المؤسسات بما يتلاءم مع أهداف السياسة المتعلقة بهيكل الصناعة وبالأخص درجة التركز وظروف الدخول إلى الصناعة فإذا كان الهدف في وقت ما هو زيادة مستوى المنافسة في الصناعة فان زيادة نسبة الضريبة على الأرباح المرتفعة (زيادة نسب التصاعد في الضريبة) يمكن أن يؤثر سلبا على اتجاه المؤسسات (خاصة الكبيرة) في الصناعة نحو زيادة حجمها وبالتالي أرباحها وتشجيع على صمود المؤسسات الصغيرة في سوق الصناعة خاصة المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول[1].

الفرع الخامس: تأثير سياسة سعر الصرف على عوائق الدخول: تقوم الدولة بهذا الإجراء من خلال تحديد سعر الصرف لتدخل في الشؤون الإقتصادية، من أجل تخفيض سعر العملة الوطنية، وذلك لغرض تشجيع صادرات الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية التي تصبح أسعارها مرتفعة مقارنة بالمحلية، وهذا من خلال توفير جملة من الشروط[2]:

- إتسام الطلب العالمي على المنتجات المحلية للدولة بقدر كاف من المرونة؛
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، ليساير الارتفاع في الطلب الناجم عن إرتفاع الصادرات؛
- يتوجب استقرار الأسعار المحلية، وعدم إرتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض؛
- إستجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

ولكن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب، إذا كان التمويل خارجي فإن الإختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الإختلالات بين الأسعار والتكاليف المحلية وابتعادها على السوق العالمية، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية.

[1] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص261-262.
[2] - حطاب موراد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الفرع السادس: تأثير سياسة الاندماج بين المؤسسات على عوائق الدخول: يعتبر سياسة الاندماج من بين السياسات التي تؤثر على عوامل الدخول إلى الصناعة، وذلك أمام المؤسسات الراغبة في الدخول وخاصة العوائق المتعلقة باقتصاديات الحجم والمزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج، وهذان العاملان يشكلان طرق سهلة للسلطات المسؤولة عن تنظيم أسواق الصناعة في تحديد مواقفها اتجاه الاندماج، لذا فإن الحكم الفاصل في الموافقة على عمليات الاندماج في معظم الدول التي لديها قوانين مؤسسة لعمليات الاندماج بين المؤسسات في الصناعة، مما يؤثر على درجة التركز في الصناعة كمقياس لمستوى السيطرة التي تمارسها المؤسسات المندمجة على سوق الصناعة مما ينعكس ذلك على زيادة عوائق الدخول إلى الصناعة وصعوبة دخول مؤسسات جديدة.

المطلب الثالث: أثر السياسات الصناعية على عوائق الخروج من الصناعة

هي عبارة عن عوائق إقتصادية وإستراتيجية ومعنوية، تؤدي إلى استمرار المؤسسات في ذلك القطاع، رغم انخفاض العوائد، وتمثل حواجز الخروج المرتفعة جدا أحد العناصر المسببة لمشاكل التدهور التدريجي في جاذبية القطاع، كأن تجد المؤسسات نفسها محتجزة داخل قطاع غير مربح، أين يتميز الطلب بالثبات أو النقصان، كما أن الطاقة الإنتاجية الفائضة تؤدي أيضا إلى ازدياد حدة المنافسة في مجال الأسعار، ولقد تناولنا أهم عوائق الخروج .

كما أن حواجز الدخول المرتفعة تعد أحد أهم الأسباب في ظهور بعض المخاطر مثل:" التدهور التدريجي لجاذبية الصناعة في الأسواق المشبعة أو التي تعمل في ظل مرحلة انخفاض المبيعات وصعوبة الخروج من القطاع تؤدي إلى تدهور ربحية كل المنافسين، والاعتبارات السابقة كلها تمنع أو تؤخر قرارات الخروج".

وقد تكون التكاليف عبارة عن حواجز الخروج في حال تحملها المؤسسة القائمة داخل القطاع، وكذلك الأرباح التي تفقدها المؤسسة بتركها الصناعة التي تعمل داخلها، ومثال ذلك التعويضات التي يتعين أن تدفعها المؤسسة للعملين لديها في حالة خروجها من الصناعة[1].

لكن عندما تريد الحكومة أن تقوم بتخفيض فعالية السوق المفتوحة تقدم على تخفيض تكاليف الخروج من الصناعة وأهمها التكاليف المغرقة التي تشكل أهم العوامل التي تحد من حرية خروج المؤسسات من الصناعة ومن ثم رغبتها في الدخول إلى الصناعة، فكلما كانت التكاليف المغرقة كبيرة أصبحت تكاليف الخروج باهظة، كما أنها تلعب دورا مهما من خلال مراقبة ومكافحة الترتيبات السرية أو العلنية الرامية إلى تخفيض مستوى المنافسة الكامنة في سوق الصناعة من قبل المؤسسات القائمة بالإنتاج فيها عن طريق التدخل أو التأثير على حرية الدخول أو الخروج من الصناعة بجعل تكاليف الدخول أو الخروج مرتفعة[2].

[1] - حطاب موراد، مرجع سبق ذكره، ص 150.
[2] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص274.

المطلب الرابع: أثر السياسات الصناعية على تمييز المنتجات في الصناعة

خاصية تمييز المنتجات تقوم بدور هام في زيادة حدة المنافسة داخل الصناعة، ذلك عن طريق قيام المؤسسات القائمة في الصناعة بتنويع منتجاتها، الأمر الذي يجعلها مميزة عن بقية المنتجات في الصناعة، بحيث لا يعد المنتج بديل لهذه المنتجات من قبل المستهلكين، كما أنه عبارة عن هوية تعريف للمؤسسة المصنعة، لكن يمكن للمؤسسة القائمة أن تمنع من دخول مؤسسات جديدة للصناعة ذلك من خلال إنتاجها خدمات ومنتجات مختلفة ومتمايزة.

وهناك طرق وأشكال مختلفة يمكن من خلالها إعتبار تمايز المنتجات والخدمات كمصدر لزيادة حدة المنافسة داخل القطاع، بالإضافة لاعتبارها عائق من عوائق الدخول لأن ليس هناك علاقة بين التمايز والحجم المنتج، بل بجودته ونوعيته مقارنة بالمنتجات المنافسة. لقد ساهم الفكر الاقتصادي في بناء تحليل وتفكير موسع حول شتى المجالات والقطاعات وهذا من خلال تمييز بين نوعين من عملية تمييز المنتجات وهما[1]:

- **التمييز الأفقي:** ويقصد به تمييز المنتجات التي تنتمي لنفس المجموعة، بحيث أنه لها نفس النوعية ونفس السعر، وتستهدف زبائن محددين؛
- **التمييز العمودي:** هو إذا تم عرض نوعين من هذه المنتجات بسعر واحد، فإن جميع المستهلكين سيختارون منتج واحد، وبالتالي فمعيار الجودة هو الأفضل ومثال ذلك هو الدواء الجنيس والدواء الأصلي حيث أن هنا بعض المستهلكين يفضلون الدواء الأصلي على الدواء الجنيس.

كما تقوم هذه الخاصية بالتجميع بين ميزتين أساسيتين ميزة التكلفة الأقل وميزة الأسعار التنافسية، حيث يتعين على المؤسسة عرض منتجاتها المختلفة والمنفردة عن منتجات المنافسين لإشباع الحاجات ذاتها للمستهلكين، هذا في نفس الوقت وبأسعار منخفضة ناتجة عن التكاليف المنخفضة لتلك المنتجات.

الفرع الأول: تأثير سياسة الحماية الجمركية على تمييز المنتجات: تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات وإعطائها فرصة للتميز على غيرها من المنتجات خاصة الأجنبية ذالك من خلال "فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة لحماية المنتجات المحلية أو صناعات ناشئة " ويمكن أن يتمثل هذا التميز في[2]:

- أسعار المنتج المحلي منخفضة نسبيا عن الأسعار التي تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة في الأسواق المحلية نتيجة لفرض ضرائب جمركية على المنتجات المستوردة؛
- انخفاض تكاليف الإنتاج حتى تصل إلى مستوى التكاليف المعيارية.

[1] - عادل عرقابي، مرجع سابق، ص 13.
[2] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص254.

الفرع الثاني: تأثير سياسة التسعير على تمييز المنتجات[1]: تتدخل الدولة في تحديد سعر بعض السلع بدلا من تركها لقوى العرض والطلب، وقد يكون هذا التدخل للمحافظة على بعض السلع الضرورية بغرض حماية المستهلكين أو بغرض حماية المنتجين وتتدخل في الحالتين:

1. تقوم الحكومة بالتدخل لوضع حد أعلى للسعر (سقف الأسعار)، ويعرف بالسعر الجبري أو الإلزامي، وهو عادة ما يكون أقل من ثمن التوازن؛
2. تتدخل الحكومة بوضع سعرأعلى من سعر التوازن أو ما يمكن تسميته أرضية سعريه ويعود السبب في ذلك هو دعم طبقة معينة أو قطاع معين.

وتعتبر هذه السياسة من أكثر أدوات السياسات الصناعية تأثيرا في قضايا التصنيع نظراً لطبيعتها المباشرة وإرتباطها بمسألة القوة الشرائية للدخول والتحكم بحجم الإستهلاك ونمطه، وقد أفلحت في كونها جدار حماية للصناعة المحلية.

الفرع الثالث :تأثير سياسة المشتريات الحكومية على تمييز المنتجات: تقوم الدولة من خلال سياسة مشترياتها بممارسة بعض التأثير على التطور الصناعي إذ يمكنها أن تؤدي دورا مؤثرا على مستوى الإيرادات العمومية وهي لا تركز على سعر المنتجات المحلية في اتخاذ قرار الشراء فالدولة الساعية إلى الضبط الاقتصادي والوصية على الاقتصاد الوطني تنظر إلى الأشياء من زاوية واسعة وبالتالي لا تركز على سعر المنتجات المحلية في اتخاذ قرار الشراء.

وتهدف من خلال هذه السياسة إلى تشجيع وتدعيم الصناعات الوطنية لمواجهة الأجنبية وتستخدم في التأثير على هيكل الصناعة بزيادة عوائد المؤسسات الوطنية نتيجة لزيادة تسويق منتجاتها من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى خاصة عندما تكون أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية[2].

[1] - حطاب موراد، مرجع سبق ذكره، ص 152.
[2] - أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سبق ذكره، ص260.

خلاصة الفصل الثاني

تتسم الاتجاهات الاقتصادية المختلفة في رسم وتصميم السياسات الصناعية المبنية على فهم أعمق لنجاحات واخفاقات تلك السياسات، وذلك بهدف ضمان تحقيق التحول الفّعال من خلال التكامل والتشابك الصحيح بين التبادل التجاري والسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الصناعية. وتوضح أهمية التصميم المؤسساتي في استشراف الميزات الكامنة، ووضع سياسات مرنة متغيرة عبر الزمن. كما تبرز أهمية اللحاق ودور الحكومات في تحقيقه عبر الأشكال المختلفة قطاعيا ونوعيا. كما يجب إيلاء أهمية كبرى لبناء القدرات وتعزيز الإمكانيات لضمان التحول الهيكلي المستدام.

وتبرز إشكالية قياس فاعلية السياسات بشكل معقد وصعب، مما يتطلب جهودا لإنشاء برامج التقييم. ففي الواقع يعد وجود نظام ممنهج للرقابة والمتابعة مكونا أساسيا لأي سياسة جيدة. وبهدف دعم الصناعات الوليدة وحمايتها يتطلب توفير منظومة متكاملة لمحوافز مترافقة مع آليات ضبط وتقييم استهدافا لاستمرارية الدعم فضلا عن إجراءات حكومية للحد من الانتهاز ومنع الاحتكارات وتبني سياسات حاسمة لسد الفجوات بين القدرات المتوافرة وبين القدرات الواجبة لابتكار منتجات جديدة واقتصاد تطويري قائم عمى المعرفة والحداثة.

ويجب العمل وفق مبادئ واضحة لتحقيق الأداف الإيجابية لاستراتيجية التدخل، إذ يبنى القرار وفق قاعدة تجريبية مدعومة بالبحوث وآراء الخبراء، فضلا عن فهم واضح للآثار في المجتمع والبيئة الطبيعية، وتبرز هنا ضرورة تطوير مناخ الاستثمار من خلال إزالة معوقاته ضمن إمكانيات الحكومة المحدودة. ويراعى في ذلك إجراء تقييمات مبنية على معمومات صحيحة للقطاعات والنشاطات، ويتطلب تقييم الأدوات السياساتية وتطبيقها إمكانيات إدارية وتقنية مؤسساتية تسهم في إطلاق ديناميكية ذاتية للتطور ووجود آلية تغذية راجعة.

كما يجب تحديد الأولويات بما في ذلك معرفة الموارد والإمكانيات في المدى القصير، والمتوسط والطويل، وما الصناعات القائدة وتموضعها في الساحة العالمية؟ فضلا عن وجوب دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان الازدهار لاحقا. وهكذا نرى ضرورة تحديد عدد من القطاعات ذات الأولوية، وفي أقاليم محددة كالصناعة الزراعية وقطاع الصناعة التحويلية وكذا قطاع الطاقة والتعليم العالي.

الفصـــل الثالث:

السياسات الصناعية الجزائرية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي

تمهيد:

انطلقت الجزائر في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية حقيقية من خلال الأولوية التي أولتها للصناعة الثقيلة والتي تسمح برفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتؤدي إلى تنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، ومنذ البداية تم توجيه الصناعة أساسا نحو تلبية احتياجات السوق الداخلي، وخلق مناصب الشغل وتوفير منتجات بأقل تكلفة ممكنة دون اللجوء إلى الاستيراد، أي أنها كانت إستراتيجية التوجه الداخلي.

ومنذ مطلع التسعينات انتهجت الجزائر اقتصاد السوق بدل الاقتصاد المخطط، وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) الذي أدى إلى هدم الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي أصبح ميئوسا من حالها للتكيف مع اقتصاد السوق، بعد تطبيق عدة إجراءات صارمة وإعادة هيكلتها بغطاء الاستغلالية وتصفية ديونها مع الخزينة العمومية ودراسة حالاتها المختلفة إما عن طريق خوصصتها أو تصفيتها أو إجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، وهو ما اصطلح على تسميته بالإصلاحات الاقتصادية.

وفي ظل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والمفاوضات القائمة بغية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها ورفعها خاصة فيما يتعلق بتوفير منتجات ذات جودة عالية تتماشى و المواصفات العالمية تقنيا وتجاريا، وإلا فلن تستطيع مواجهة نظيراتها في الأسواق العالمية بل وحتى في السوق الجزائرية ذاتها، ونحن نرى في ظل العولمة المؤسسات الكبرى تميل إلى الاندماج والتكتل بغية السيطرة على الأسواق ورفع قدراتها التنافسية والضغط على تكاليف الإنتاج، في حين نجد المؤسسات الجزائرية تسير نحو التجزئة والانفصال عن بعضها بحجة ضخامة الهياكل وعدم القدرة على التسيير، ورغم كل ذلك ما زال القطاع الصناعي الجزائري يعيش حالة ركود وسوء استغلال للموارد المتاحة، وهنا نطرح السؤال حول السياسة الصناعية المعتمدة من طرف الجزائر لمواجهة التحديات المطروحة أمامها ؟

ومن أجل ذلك سنبتدأ هذا الفصل بالسياسات الصناعية والبرامج التنموية لتهيئة المناخ الاستثماري في إطار الشراكة الأورو–جزائرية، ثم السياسة الصناعية في ظل منظمة التجارة العالمية، وفي الأخير نتائج السياسة الصناعية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق.

المبحث الأول: السياسات الصناعية والمناخ الاستثماري في إطار الشراكة الأورو– جزائرية

بعد مفاوضات كثيفة تمكنت الجزائر من إمضاء بروتوكول الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 19 ديسمبر من سنة 2001 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وتأتي أهمية هذه الاتفاقية في كونها تفتح أسواقا واسعة ومتقدمة أمام الصادرات الجزائرية، مما يتوقع معه زيادة حجم الصادرات إضافة إلى تطوير وتحديث الصناعات الجزائرية كي تنافس مثيلاتها في الأسواق الخارجية.

فماذا تستفيد الجزائر من هذه الاتفاقية، وماهي السياسات المتبعة لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار في إطارها؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنتناول الإطار العام للاتفاقية للوصول إلى البرامج التنموية والسياسات المرافقة لها لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وكذا الإيجابيات والسلبيات المحتملة لاتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية.

المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى تطوير مسار التعاون الاقتصادي ليشمل اتفاقيات ثنائية في العديد من المجالات من جهة، وإلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة.

الفرع الأول: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وبنودها:

لقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على 110 مواد في ثمانية محاور تمثلت في الجوانب الآتية[1]:

الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3،4،5 من الاتفاقية)؛

الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري،

[1] - إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الاوروبي والجزائر http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm

تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية[1]:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ)[2]؛

الجانب الرابع : الدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الأموال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفين على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاتها شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها[3].

الجانب الخامس : التعاون الاقتصادي، إلتزم الطرفان على تقوية التعاون الإقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وتم التركيز في المواد(50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي[4]:

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (سيما التعاون المغاربي البيني)؛
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية)؛
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث؛
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين؛

[1] - المادة 17 و22 من إتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر، نفس الموقع.
[2] - المواد من (30 - 34) من إتفاقيات الشراكة، نفس الموقع.
[3] - المادة 4 من إتفاقيات الشراكة، نفس الموقع.
[4] - المواد من (50 – 53) من إتفاقيات الشراكة، نفس الموقع.

- تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني؛
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63)؛
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية؛
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية والغذائية؛
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية؛
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة54)؛
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية (المواد56-57)؛
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55)؛
- كما مس هذا الجانب (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين؛

الجانب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد67-68).

كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية....إلخ؛

الجانب السابع: التعاون المالي الذي يقوم على مايلي[1]:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل؛
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

الجانب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك[2]:

- بتقوية مؤسسة الدولة والقانون؛

[1] - المادة 79 من إتفاقيات الشراكة بينالاتحاد الاوروبي والجزائر، نفس الموقع.
[2] - المواد من (82 - 91) من إتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر، نفس الموقع.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات)؛
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة؛
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة؛
- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...)؛
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإننا سنوجز جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق فيما يلي[1]:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين؛
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية؛
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية؛
- تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة؛
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد؛
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية؛
- دعم الاستثمارات الخاصة، وخاصة خلق مناصب الشغل؛
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية.

الفرع الثاني: التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة[2]:

تقوم منطقة التجارة الحرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي على مدار12 سنة من بدأ تنفيذ الاتفاقية، يتم من خلال هذه الفترة إلغاء جميع القيود الكمية على واردات كل من الطرفين، كما تلغى الرسوم والقيود على الصادرات إضافة إلى عدم استخدام أي إجراء مالي يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى التمييز بين المنتجات المستوردة والمحلية.

في ظل منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية جرى تحديد ثلاثة قوائم لهذه المنتجات المعنية بالتحرير أو التفكيك التدريجي حسب أهمية كل فئة، حسب ما تحدده المادة 09 من الاتفاق.

القائمة الأولى : تتشكل من المواد الأولية الصناعية وهي تمثل ما يقارب 25 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي (أزيد من 1.15 مليار دولار)، وهي تتمتع بحماية تعريفية ضعيفة تتراوح من 5 %

[1] - Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002,P19.

[2] - علي لزعر و بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس جوان 2009، ص ص34-35.

إلى 15% ، ويتم تحرير هذه القائمة من كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ؛

القائمة الثانية : تتشكل من المواد نصف المصنعة، وسلع التجهيز الصناعي والفلاحي، وهي تمثل35 % من الواردات الجزائرية أي 1.2 مليار دولار من الإتحاد الأوروبي؛

القائمة الثالثة : تتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة لأنها تنتج محليا كما تعرف بالمنتجات الحساسة وهي تمثل 40 % من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وتتشكل من المنتجات التامة والمنتجات الصناعية المستوردة تقليديا، وتخضع هذه القائمة لتحرير تدريجي من الحقوق والرسوم المماثلة بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل سنوي 10 %على مدار 12 سنة، والجدول التالي يبرز التفكيك الجمركي على القوائم الثلاثة على مدار 12 سنة.

جدول رقم (2): التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على مدى 12 سنة.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مواد أولية صناعية	0%	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مواد نصف مصنعة	0%	0%	80%	70%	60%	40%	20%	0%					
مواد تامة حساسة			90%	80%	70%	60%	50%	40%	30%	20%	10%	5%	0%

Source: Femise, Rapport sur le partenariat Euro-méditeraneén Juillet 2002, P30.

وتعطي للحكومة الجزائرية حق اتخاذ إجراءات إنقاذية لفترة محدودة على شكل زيادة رسوم جمركية أو إعادة فرض رسوم لحماية بعض القطاعات، وهذا إذا تعلق الأمر بالصناعات الناشئة أو القطاعات التي يعاد هيكلتها.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار في إطار الشراكة الأورو جزائرية

عرفت مرحلة التسعينات جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات قصد تشجيع هذا الأخير وفك العزلة عنه ومسايرة التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني، وهو الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر، وتحضيرا للانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة والدخول في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة، فكل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية، وتجسد ذلك بالفعل من خلال الأمر رقم 01-03 الذي جاء تعويضا للأمر رقم 93-12 قصد رفع العراقيل التي واجهت المستثمر في ظل قانون 93-12 والمتمثلة في العراقيل الإدارية، المالية، العقارية، وكذا التداخل في الصلاحيات بين وكالة (APSI) والشباك الوحيد، وعدم الانسجام بين الهيئات المكلفة بتشجيع وترقية الاستثمار في تطبيق النصوص القانونية ومركزية القرارات،

فضلا على أنه تم منح اختصاصات وصلاحيات كثيرة ومعقدة لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات من بينها[1]:

- استلام تصريحات وطلبات المستثمرين؛
- القيام بالتقويم المطلوب للمشاريع الاستثمارية قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها؛
- القيام بمساعدة المستثمرين إداريا عن طريق الشباك الوحيد.

ففي ظل هذه المشاكل بادر المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في قانون 93-12 بإصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، و أهم ما جاء به من حيث الأجهزة هو إنشاء المجلس الوطني للاستثمار(CNI)، وهذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الذي جاءت استبدالا لوكالة (APSI)، حيث كلف المجلس الوطني للاستثمار بالفصل في الامتيازات الممنوحة وتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي وذلك باقتراح تدابير تحفيزية للاستثمارات (أي هناك توزيع للمهام بين الهيئتين CNI و ANDI)، وهذا قصد تقليص مدة الرد على ملفات المستثمرين من 60 يوم كأقصى أجل إبتداءا من تاريخ الإيداع لطلب الامتياز(حسب قانون 93-12) إلى 30 يوم فقط (حسب قانون 01-03)[2]، وبموجب المرسوم التشريعي 93-12 والأمر الرئاسي رقم 01-03 أصبح مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي:

الأمر 03/01 المؤرخ في اوت 2001 " المتعلق بتطوير الاستثمار": يندرج هذا الأمر في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات عديدة والتي تمثل مع هذا الأمر المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها إلى جانب نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي في إطار القانون العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر، والمادة 30 من الأمر المذكور نصت على إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر، ولاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار وتضمن هذا القانون المبادئ التالية[3]:

- مبدأ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية المفروضة وعدم اللجوء للتأميم؛
- حرية الاستثمار وقيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة؛
- تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات؛
- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته؛

---

[1] - أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ بـ 1994/10/17 المتضمن صلاحيات وسير وكالة ترقية الإستثمارات دعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية العدد 67 بتاريخ 1994/10/19.

[2] - المادة 07 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار المؤرخ في 2001/08/20 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة بـ 2001/08/22.

[3]- زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص109.

- منح مزايا جبائيه وجمركية، والتي تم إدراجها ضمن النظامين العام والخاص (الاستثنائي) وذلك في المادتين 9 و10 منه.

أ- **النظام العام:** حسب المادة 9 تتمتع الاستثمارات بالحد الأدنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائيه وجمركية وتتمثل هذه الاستثمارات حسب المادتين 1 و 2 فيما يلي[1]:

- اقتناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل منتجات قديمة؛
- المساهمة في رأس مال المؤسسة العمومية؛
- إستفادة النشاطات في إطار الخوصصة الكلية والجزئية؛

ويتمتع المستثمر بالمزايا في إطار إنجاز مشاريعهم والمتمثلة في تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة إضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل الملكية اللازمة لإنجاز المشروع الإستثماري.

ب- **النظام الخاص (الاستثنائي):** تمنح للمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة، والمشاريع التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مزايا خاصة لاسيما المشاريع التي تستخدم التكنولوجيا التي تساعد على حماية البيئة والموارد الطبيعية وتساعد على التنمية المستدامة " المادة 10"، وتطبيق نظام الضريبة الثابتة التي تبلغ نسبها 2‰ الخاصة بتسجيل عقود تأسيس الشركات وزيادة رأسمالها، والإعفاء من دفع حقوق الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية في إطار المشروع، كما تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية لإنجاز المشروع، ويعفى المشروع لمدة 10 سنوات بعد مزاولة نشاطه الفعلي من الضرائب على الشركات وضريبة الدخل التي تخضع لها الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني، إضافة إلى إعفاء الممتلكات غير المنقولة التي تدخل في إنجاز المشروع الإستثماري من ضريبة العقارات لمدة 10 سنوات بدءا من تاريخ امتلاكها.

ج- **ضمانات الاستثمار:** يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار وفقا " للمادة 14"؛
- لا يجوز الاستيلاء على المشاريع الاستثمارية المنجزة بأمر إداري وفي حالة المصادرة ينبغي التعويض العادل المجزئ وفقا " للمادة 16"؛
- كما يمكن تحويل رؤوس الأموال والذي تنص عليه "المادة31 " من الأمر رقم 01-03، وأصبحت الوضعية أكثر وضوحا منذ اعتماد نظام بنك الجزائر رقم 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالإستثمارات الأجنبية ويحدد كيفيات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو لتصفية

[1]- صالح يوسف دردير، يوسف، دردير صالح، **"لمن تشجيع الاستثمار وأهم الحوافز في الجماهيرية العظمى ودول أخرى"**، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي، طرابلس، 2006 ، ص198.

الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر رقم01-03 المذكور سابقا، وأصبح النظام رقم 05-03 يلزم البنوك والمؤسسات المعتمدة بتنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد الناتجة عن التنازل عن الاستثمار الأجنبي إلى جانب علاوات الحضور ومكافئات أعضاء مجلس الإدارة الأجانب.

عدل وتمم الأمر 03-01 بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وقد نص هذا الأخيرعلى ديمومة الضمانات التالية[1]:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية وحماية الاستثمارات؛
- إمكانية الطعن الإداري؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا القانون هو وضع جهازين للاستثمار يتمثل الأول في المجلس الوطني للاستثمار، والثاني في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار (CNI): تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 يرأسه رئيس الحكومة، ومن مهام المجلس أنه يعمل على تشجيع تطوير الاستثمار وهذا طبقا لإجراءات المادة 19 من الأمر رقم 01-03 التي تنص على[2]:

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
- اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يقوم أيضا بالإضافة إلى إجراءات المادة 19 المذكورة سالفا بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازنة الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات، ومدونة النفقات التي يمكن تحميلها لهذا الصندوق.

وللإشارة فإن هذا المجلس يتشكل من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI، الوزير المكلف بالتعاون، والوزير المكلف بتهيئة المحيط يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر، ويتم ضمان أمانة المجلس من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281).

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الاصلاحات بمتابعة

[1]- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 يوليو 2006.
[2] - المادة 19 من نفس الأمر (01-03).

مجمل نشاطات الوكالة (المادة 01)، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بما يلي[1] (المادة 03):

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- استقبال، إعلام، مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الوكالة مكلفة أيضا بمايلي[2]: (المادة 04)

- وضع أو إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و24 من الأمر رقم 01-03*؛
- تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين؛
- جمع، معالجة والإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى؛
- تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها على السلطات العمومية.

أما بخصوص سير وتسيير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01-282 على أنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة، وتسير من طرف مدير عام وأمين عام، أما تنظيمه فيخضع لقرار السلطة الوصية.

يتشكل مجلس الإدارة من: ممثل رئيس الحكومة (رئيسا)، ممثلي الوزارات المعنية (المساهمة وتنسيق الإصلاحات الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، المالية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهيئة المحيط، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، وثلاثة ممثلين عن منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم.

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في السنة باستدعاء من رئيسها بصفة عادية، أو بصفة غير عادية بطلب من رئيسها أو بطلب ثلثي أعضائها، بالإضافة إلى مجلس الإدارة والمدير العام والأمين العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فقد أحدث المشرع الجزائري ما يسمى بالشباك الوحيد للوكالة، ومن صلاحياته إتمام الأمور الشكلية المنشئة للمؤسسات وتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، حيث تم إنشاء هذا الشباك على مستوى كل ولاية ويحتوي هذا التنظيم على كل الممثلين المحليين للوكالة نفسها والمتمثلة على وجه الخصوص في المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC)، الضرائب، الجمارك، التهيئة العمرانية، المحيط،

[1] - عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص371.

[2] - عمورة جمال، مرجع سابق، ص ص 372-374.

* تنص المادة 23 من الأمر رقم 01-03 على " ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمارات"، أما المادة 24 فنصت على " ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة".

الشغل والمنظمات المكلفة بالعقار المخصصة للاستثمار وملحق للمجلس الشعبي البلدي أين يقع هذا الشباك، بالإضافة إلى ملحق للقباضة والخزينة والضرائب، فتتمثل مهام هذه المصالح في تقديم كل المعلومات الضرورية للمستثمرين كل في حدود اختصاصها.

المطلب الثالث: آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري الفترة 2008-2017

الواقع الميداني التطبيقي يظهر مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في اصلاح الاقتصاد الجزائري من أجل تأهيل مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار تنمية شاملة، كما جاء في إعلان مسار برشلونة، الذي حدد مختلف ميكانيزمات اتفاق الشراكة في الفضاء الأورومتوسطي، لكن الملاحظ لحصيلة ما يقارب العشرية من الشراكة الجزائرية الأوروبية (2008-2017) أفضت إلى وصف مشروع برشلونة بين خيبة الأمل والطموح الواعد، فالإحباط يكمن في المعايير المختلطة والغامضة أحيانا التي تضمنتها نصوص اعلان برشلونة، أما الطموح فيتمثل في الأهداف الاستراتيجية التي جاء بها هذا المشروع1.

الفرع الأول: تقييم اتفاقية الشراكة: وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم الإثنين 13 مارس 2017، في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لـ" اتفاق الشراكة الجزائر–الاتحاد الأوروبي" الموقع في 2002 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005 بعدما لاحظت الحكومة تبايناً هيكليّاً في الكيفية التي طُبق بها الاتفاق، رغم تأكيد الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية فيديريكا موغريني، أن "الاتحاد ملتزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدأ (رابح– رابح) ".

وجاء التوقيع على "نتائج تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، بعدما أخطرت الجزائر في سبتمبر 2015 رئيسة الدبلوماسية الأوروبية للمطالبة رسميا بفتح المحادثات حول تقييم مشترك موضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وذلك بمناسبة مرور "عقد" من الزمن على دخول الاتفاق حيز التطبيق.

وتحركت الحكومة الجزائرية بعدما لاحظت في الأرقام التي رفعتها إليها الجمارك الجزائرية اختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات مليار من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالي 14 مليار دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا.

[1] - https:// www.cairn.info Aomar Baghzouz, du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie, Outre-terre2009/3 n°23, P 141, consulté le 21/ 05 /2019.

وبالإضافة إلى هذا الاختلال، كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الاتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليار دينار (6.36 مليار دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2015، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تجميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد 88 جولة من المفاوضات العسيرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 الى سنة 2020[1].

وقد قدر بعض الخبراء الاقتصاديين، أن الاجتماع الذي احتضنته "بروكسل" هو "اجتماع صوري" لا أقل ولا أكثر كون الطرف الجزائري لا يملك أي ورقة ضغط تجعله يفرض على الأوروبيين استثمار أموالهم في مشاريع كبرى منتجة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي لن تميل أو حتى لن تتكافأ الكفتان بعد اجتماع بروكسل، كما أن عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت له فائدة سياسية دبلوماسية ظرفية، أكثر من أي شيء آخر، حيث كانت الجزائر تبحث عن العودة إلى المجتمع الدولي بعد القطيعة التي فرضت عليها خلال سنوات العشرية السوداء وهو ما تحقق، ومن الجانب الاقتصادي أصبحت الشراكة عبئا على البلاد.

وربط الخبراء فشل الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بعدة نقاط، أهمها القاعدة الاستثمارية 49/51 التي تعد أهم العوائق التي تنفر المستثمرين من السوق الجزائرية، إضافة إلى البيروقراطية، كإلزامية تمويل المشاريع من البنوك، كما أن غياب الاستقرار السياسي وضبابية المشهد في البلاد، جعلت الطرف الأوروبي لا يستثمر في مشاريع إنتاجية داخل الوطن بل يكتفي بدور الممون عن طريق التصدير.

الفرع الثاني: التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي: رغم الجهود المبذولة لتطير الصادرات الصناعية في إطار اتفاق الشراكة عبر تأهيل المؤسسات، ويمكن القول إن المحروقات تمثل كل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي تقريبا، فيما تبقى صادرات الصناعات التحويلية ثانوية، وهي في معظمها من مشتقات المحروقات والألمنيوم والزنك والأمونيا ومواد كيماوية، إلى جانب صادرات المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة والمواد الاستهلاكية والمواد الخام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] - كحال حمزة، تقييم أورو جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق، مقال منشور على صفحة العربي الجديد، 14 مارس 2017.

جدول رقم(3-1): تطور التركيبة السلعية لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أغذية ومواد أولية	0,048	0,036	0,119	0,119	0,074	0,107	0,087	0,065
وقود	20,209	16,092	20,460	27,302	32,141	31,411	28,551	19,717
مواد كيميائية	0,313	1,190	0,284	0,316	0,421	0,300	0,687	0,814
آلات ومعدات	0,026	0,033	0,043	0,043	0,062	0,044	0,038	0,056
منسوجات وملابس	0,001	0,007	0,001	0,000	0,000	0,000	0,000	0,001
منتجات أخرى	7,663	0,059	0,245	0,070	0,067	0,057	0,095	0,055
المجموع	**28,260**	**17,417**	**21,152**	**27,850**	**32,765**	**31,919**	**29,458**	**20,708**

Source: European commission, **European Union Trade with Algeria by product**, Directorate-General for Trade, Units4/G2, 21/06/2016

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب التنوع في التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية، حيث أن صادرات الصناعات التحويلية محدودة لا تساهم إلا بنسبة 6,51% في المتوسط من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، وقد أدى انخفاض الطلب العالمي من المحروقات عقب الأزمة المالية الامريكية عام 2009 إلى تراجع المشتقات الأخرى من 456,7 ألف برميل سنة 2008 إلى 232,5 ألف برميل في اليوم سنة 2009.

وفيما يتعلق بالصادرات الجزائرية للمنتجات الخاضعة لنظام الحصص (مع 0% من حقوق الجمارك) والتي تتألف بشكل رئيسي من المواد الفلاحية والغذائية، فقد لوحظ أن استهلاك الحصص جاء شبه منعدم، فعلى سبيل المثال زيت الزيتون التي زادت قيمتها في 2015 إلى 134000 دولار مقابل 50000 دولار في 2014 فبلغت صادراتها 35 طن لحصة تقدر بـ 1000 طن أي باستهلاك يبلغ 3,5% فقط، أما استهلاك حصة العجائن الغذائية والكسكس المحددة عند 2000 طن يقدر بـ 0,44% فحسب. وخارج الحصص تصدر الجزائر إلى دول الاتحاد الأوروبي السكر والتمور والمشروبات الغازية وزبدة الكاكاو[1].

وعليه فإن الإرتفاع في الصادرات الاجمالية مرده ارتفاع صادرات المحروقات، والذي يرتبط بدوره بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ما يعني أن الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار النفط، إذ لم

[1] - http://www.aps.dz/ar/economie 2016/06/21 مقال نشر على موقع الأنباء الجزائرية **اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:** يوم **ارتفاع بسيط للصادرات خارج المحروقات.**

تأت الإصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية أكلها، ولم تتمكن من تجاوز عتبة الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

من خلال التحليل السابق يمكن القول إن النسبة المتدنية لصادرات الصناعات التحويلية تعكس خللا في هيكل الصادرات السلعية الجزائري، وتظهر بوضوح الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، خاصة إذا تعلق الأمر بمستوى التصنيع مما يجعل المؤسسات الوطنية عاجزة عن دخول سوق الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني بقاء الوضع على حاله.

ويرجع تحقيق صادرات الصناعات التحويلية لهذه النسب الهامشية إلى السياسات المتبعة لترقية الصادرات التي لم تكن سوى حلول ترقيعيه لمشاكل يعاني منها الاقتصاد الجزائري في القطاعين العام والخاص، فبالنسبة للقطاع العام رغم الإجراءات التي اتخذت إلا أنه ما زال يعاني من عجز وتفاقم ديونه رغم تكفل البنوك والخزينة العمومية بديونه، كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ومؤسسة صناعة التجهيزات الفلاحية، أما بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم عملية إعادة تأهيلها إلا أن ذلك لم يقض على مشاكلها، وهو ما أدى إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية، وبالتالي بقيت الصادرات الجزائرية حبيسة أسعار المحروقات وما ينتج عنها[1].

إن ضعف صادرات الصناعات التحويلية يعكس الوضعية التنافسية الهشة للمؤسسات الجزائرية، وعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، حيث توجد العديد من الحواجز والعقبات التي تحيط بتصدير المنتجات الجزائرية، فإذا كانت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية أصلا، إلا تأثيرها لزيادة الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي جد محدود، لأن دول الاتحاد تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معايير الجودة وغيرها) مما يؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير.

كما أن انضمام أوروبا إلى المنظمة العالمية للتجارة يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة المزايا نفسها التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير التجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية،

[1] - آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية: دراسة حالة (الجزائر_مصر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011، ص152.

الآسيوية...)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى الواقعة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].

إذن فالمؤسسات الجزائرية تتميز بضعف كبير في القدرة على التصدير، مما يضعف من تنافسيتها على المستوى الدولي، ورغم وجود العديد من العقبات أمام هذه المؤسسات، إلا أننا لا يجب أن ننسى أ ن النفاذ إلى الأسواق الخارجية مبني على الجودة والسعر اللذين لا يمكن التحكم فيهما دون التحكم في التكنولوجيا، وهذا ما يعني أنه من الصعب إحداث تغيير هيكلي لتنمية الصادرات الجزائرية في الأجل المتوسط والقصير، اعتمادا على تطوير منتجات جديدة للنفاذ للأسواق الأوروبية.

غير أن هنالك آفاقا واعدة للتصدير، وذلك راجع للعوامل التالية[2]:

- إن احتمالات ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتأتية من الاتحاد الأوروبي في السوق المحلية من الممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي والسعي إلى تصديره نحو السوق الأوروبية.
- هنالك إمكانيات أخرى للتصدير أو للاستفادة على الأقل من المزايا الخاصة بعملية التحرير، وهي محاولة إقامة صناعات تحويلية للمنتجات البترولية.

وفي اطار تغطية الفارق بين السلع الوطنية ونظيراتها من الاتحاد الأوروبي، ونظرا لما يعانيه المنتج الجزائري من عراقيل خاصة بالنوعية والمنافسة، عمد الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مساعدات مالية عن طريق برنامج تأهيل المؤسسات الوطنية، والذي يهدف من ورائها إلى ترقية المنتج المحلي وجعله قابلا للتصدير.

الفرع الثالث: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي: من المنتظر أن يؤدي تطبيق رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاق الشراكة وبعد اكتمال منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى زيادة واردات الجزائر من الاتحاد، وذلك لاعتبارين أساسين أولهما أن معظم صادرات الاتحاد الأوروبي هي منتجات معنية بعملية التفكيك، وثانيها أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الممون الأول للجزائر وهو ما سيؤدي في النهاية إلى زيادة في الواردات الإجمالية، لا يختلف الهيكل السلعي للواردات الجزائرية عن بقية دول العالم النامية، حيث تشكل السلع المصنعة والآلات والمعدات والمواد الغذائية الجزء

---

[1] – عزيزة سمينة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد9، 2011، ص156.

2 – أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017، ص 204.

الأكبر منها، ولا تشد تركيبة الواردات السلعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عن هذه القاعدة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(3-2): تطور التركيبة السلعية لواردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أغذية ومواد أولية	2,571	2,060	2,251	3,529	3,260	3,659	4,116	3,666
وقود	0,744	0,693	0,881	1,204	2,674	2,564	1,572	1,721
مواد كيميائية	1,867	1,788	2,074	2,286	2,609	2,923	3,012	3,058
آلات ومعدات	6,003	6,228	6,248	6,080	7,657	7,994	8,714	8,275
منسوجات وملابس	0,124	0,125	0,131	0,149	0,189	0,192	0,208	0,231
منتجات أخرى	4,082	3,860	3,900	4,064	4,736	5,060	5,754	5,338
المجموع	**15,391**	**14,754**	**15,485**	**17,312**	**21,125**	**22,392**	**23,376**	**22,289**

Source: European commission, European Union Trade with Algeria by product, Op.Cit.

يتضح من الجدول رقم (3-2) أن الواردات الجزائرية تتميز بالتنوع والتعدد لضعف قطاعاتها الاقتصادية الإنتاجية، حيث تحتل الآلات والمعدات المرتبة الأولى مشكلة نسبا تتراوح ما بين 35% و42% من إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعكس حاجة الاقتصاد لمنتجات التجهيز الصناعي في عملية التنمية من جهة و يفسر ضعف صناعات سلع التجهيز في الجزائر خاصة الصناعية منها من جهة أخرى، وهو ما يؤكد أن نتائج الجهد المبذول في مجال التوطين التكنولوجي وبناء القاعدة الإنتاجية ما يزال محدودا، كما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية في إطار سياسة الاستثمار ومخطط الإنعاش الاقتصادي، وتمثل وسائل النقل السياحي أعلى نسبة تليها وسائل النقل وتجهيزات الهاتف.

تأتي واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت في المتوسط 16,4% من إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، حيث انتقلت من 2,571 مليون أورو عام 2008 إلى 4,116 مليون أورو عام 2014، وتعكس هذه الزيادة عدم جدوى برامج الإصلاح الزراعي المتبعة في توفير حاجة الدولة من الغذاء والتي تأثرت سلبا بالتقلبات المناخية، وفيما يخص استهلاك الحصص المستوردة من طرف الجزائر من

مواد فلاحية وغذائية أوروبية فقد استهلكت تقريبا بالكامل وتتجاوز أحيانا الكميات المحددة خصوصا فيما يخص القمح الصلب وبذور البطاطا والشعير ومواد أخرى[1].

تأتي واردات المواد الكيماوية في المرتبة الثالثة، والتي تشكل حوالي 12,84% في المتوسط من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي، تليها واردات الوقود بمعدل 7,5% في المتوسط، فبالرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بالدرجة الأولى، إلا أن وارداتها تضم تشكيلة من المواد الطاقوية تتمثل في مشتقات الحديد والصلب، المطاط ومشتقاته، الزيوت والشحوم، وهذا راجع لضعف الصناعات التحويلية بها وعدم التخصص.

وانطلاقا من تحليل الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي يتبين مدى هشاشة اقتصادنا الوطني باعتباره اقتصادا ريعيا يرتبط بقطاع المحروقات، كما يعكس هذا التحليل ضعف قطاعات الصناعة والزراعة مما أدى إلى انخفاض صادرات المواد الغذائية والمنتجات الصناعية مقابل ارتفاع وارداتها، وهو ما يهدد جهاز الإنتاج الوطني، على اعتبار أن المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي أفضل جودة وأقل سعرا من مثيلاتها الوطنية، مما يجعل المؤسسات الجزائرية تفقد جزء هاما من أسواقها ويؤكد أنها لم تكن مهيأة للانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات حول جدوى اتفاق الشراكة وظروف توقيعه.

المبحث الثاني: السياسة الصناعية في ظل منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية لا تعارض السياسة الصناعية التي تتسم بالتدخل الحكومي على أساس عدم التمييز القطاعي، أو على أساس النمو الاقتصادي، فهي تتيح استخدام مجموعة من الإجراءات التي لا تعيق انسياب التجارة العالمية مثل جميع أنواع الدعم غير المحضورة، ومن الأعمال التي يمكن أن تقوم بها الحكومة أيضا والتي لا تعتبر مخالفة لمبادئ المنظمة تخصيص امتيازات معينة لاستثمارات المناطق الأقل نموا أو استخدام قيود جمركية استثنائية محدودة لمعالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات الناجمة عن تحرير التجارة أو أزمات استثنائية أخرى، لذلك نلاحظ أن الفكرة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي جعل التدخل الحكومي مسموحا به على نحو متغير لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة وليس على أساس ثابت أو دائم، ولقد أدت نتائج جولة " الأورغواي" إلى مجموعة كبيرة من الآليات لتحرير التجارة العالمية وتم استحداث موضوعات جديدة مثل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار و حقوق الملكية الفكرية، وقد حملت في طياتها جملة

[1] - أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

من الأساليب ذات التأثير على السياسة الصناعية لتنمية الصناعات المحلية للدول الأعضاء، وتتمثل أهم القواعد التي بنيت عليها السياسة الصناعية ضمن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع الصناعية سواءا في إطار المفاوضات السابقة أو في إطار مفاوضات جولة "الأورغواي" في نوعين من الاتفاقيات: اتفاقيات ذات التأثير المباشر و اتفاقيات ذات التأثير غير المباشر، حيث سنسهب في شرحهما على التوالي في المطلبين الأول والثاني، وسنعرج أثناء دراستنا إلى تقييم آثار إنعكاسات المنظمة على السياسة الصناعية من جهة، و الاقتصاد الجزائري من جهة ثانية.

المطلب الأول: توجهات السياسة الصناعية ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية

تتضمن هذه الاتفاقيات أهم القواعد الأساسية التي عالجت القضايا المتعلقة بالمنتجات الصناعية، سواءا من ناحية النفاذ إلى الأسواق أو من ناحية الحماية التي تقدم إلى الصناعات المحلية عن طريق الوقاية ومكافحة الإغراق أو من جانب تقديم الدعم والإجراءات التعويضية والتي تصنف ضمن اتفاقيات ذات التأثير المباشر.

الفرع الأول: اتفاقية النفاذ إلى الأسواق[1]: لكل شيء أساس وأساس منظمة التجارة العالمية هو اتفاقية النفاذ إلى الأسواق، إذ تعد المحور الأساسي للمبادلات التجارية الدولية وعليه بنيت قواعد وإجراءات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في المنظمة، لذلك وبموجب هذه الاتفاقية يجب على كل دولة عضو في المنظمة الالتزام بتقديم تنازلات جمركية على المنتجات الصناعية خلال مدة زمنية معينة قد تأخذ شكل الإنهاء أو الربط أو خفض معدل التعريفات الجمركية، وتحويل القيود والإجراءات غير الجمركية إلى قيود جمركية، ويتم ذلك من خلال جداول للتنازلات تتضمن التزام الدولة العضو بتحديد نسبة الرسوم الجمركية وقيمتها المطلقة والمدى الزمني لتطبيقها، ويتم تنفيذ هذه التنازلات تدريجيا وبقدرٍ متساوٍ على مدار خمس سنوات إلا إذا نص على خلاف ذلك في الجدول الخاص بالدولة العضو، ويتم تسجيل الإلتزامات في جداول وطنية ملحقة باتفاقية جولة أوروغواي وتعتبر جزءا لا يتجزأ من الوثيقة النهائية، ونتج عن مفاوضات جولة الأورغواي تخفيضات كبيرة حيث قدمت الدول المتقدمة التزامات بتخفيض تعريفتها الجمركية على الصادرات من السلع الصناعية (عدا النفط) على المواد الأولية الداخلة في الصناعة بنسبة 70% عن مستوى التعريفة الجمركية التي كانت سائدة من قبل، وبالنسبة للسلع نصف المصنعة والنهائية فقد تضمنت الاتفاقية تخفيض مستوى التعريفة الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 25% و43%، وبالنسبة للسلع الصناعية الأساسية فقد تضمن الاتفاق تخفيض التعريفة الجمركية بنسب تتراوح بين 25% و 45%، كما التزمت بتخفيض تعريفتها الجمركية على الواردات من السلع الصناعية غير النفطية من الدول النامية من نسبة 6.8% إلى 4.3% في المتوسط، وتساهم إيرادات قطاع الجمارك في الجزائر بنسب معتبرة من إجمالي الناتج المحلي حيث تبلغ

[1]- زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص389.

عائداته أكثر من 2 مليار دولار سنويا، أي بنسبة 25% من إجمالي قيمة الإيرادات الضريبية، وبنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي[1].

وفي الجزائر حسب ما ورد في تقرير الوضعية الظرفية لنهاية ديسمبر 2001[2] فإن نظام التجارة الخارجية للسلع قد عرف تعديلات من خلال إصلاح التعريفة الجمركية، وإلغاء القيمة الإدارية والرسم الإضافي الخاص، أما بالنسبة للتعريفات فقد قلص قانون المالية التكميلي لسنة 2001 النسبة القصوى للحقوق الجمركية من 45% إلى 40%، كما تم بموجب الأمر رقم 01/ 02 لـ 20 أوت 2001 المتضمن تعريفة جمركية جديدة إجراء تعديلات على التعريفة القديمة، التعريفة الجمركية الجديدة التي بدأ تطبيقها وبداية سنة 2002 تم تشكيلها على أساس مبدأ تصنيف المنتجات حسب درجة الانفتاح[3]:

- المواد الأولية تفرض عليها تعريفة جمركية بنسبة 5%؛
- المنتجات نصف المصنعة متوسط التعريفة المفروض عليها هو 15%؛
- المنتجات الجاهزة تخضع لتعريفة جمركية بنسبة 30%.

إلى جانب هذا الإصلاح وضع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 تعريفة إضافية مؤقتة، وهي عبارة عن تعريفة ذات طبيعة متناقصة تضاف للتعريفة الجمركية، حيث تتناقص بنسبة 12% سنويا إلى أن تلغى تماما في جانفي 2006، وبوضع هذه التعريفة الجديدة ألغيت القيمة الإدارية التي كانت تطبق على قائمة كبيرة من السلع المستوردة، كما تم إلغاء الرسم الإضافي الخاص" TSA "حيث استبدل برسم داخلي جديد" TIC "جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 وهو رسم غير تمييزي يطبق على قائمة صغيرة من المنتجات.

وبعدها مباشرة دخلت الجزائر في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية حول ربط التعريفة الجمركية على السلع والخدمات في 2002/02/28 وانتهت في 2005/01/18، حيث تعهدت الجزائر كغيرها من الدول بتثبيت الرسوم الجمركية عند مستوى معين، وعلى الرغم من عدم نشر البيانات المتعلقة بمستوى التثبيت ضمن جداول الالتزام، حيث تضمنت الجداول جانبين هامين[4]: الأول خاص بإزالة الحواجز غير الجمركية لضمان وجود أسواق أكثر انفتاحا وأكثر استقرارا، والجانب الثاني يتعلق بتثبيت أو ربط التعريفات الجمركية ويمثل التزاما من الحكومة بعدم زيادة مستوى التعريفة الجمركية المثبتة عن المستوى المحدد في الجدول إلا من خلال التفاوض مع الشركاء التجاريين للدولة العضو، وبذلك تكون دائما التعريفات الجمركية المثبتة في الجداول الوطنية بعد جولة الأورغواي محددة عند مستوى أعلى من المستوى الذي كان يطبق من

[1]- يحياوي ليلى، زغيب شهرزاد، **آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،2003، ص93.

[2] - Ministère des finances, "conjoncture à fin décembre 2001", www.finance-Algeria org.

[3]- جميلة معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة،2004/2003، ص66.

[4]- زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص390.

قبل، أي على شكل حدود قصوى أو سقوف معدلات التعريفة الجمركية التي تفرض على المنتجات المنصوص عليها في الجداول الوطنية.

وتؤدي اتفاقية النفاذ إلى الأسواق إلى تحرير التجارة العالمية، وانفتاح الأسواق وانخفاض أسعار الواردات، ورفع القيود على الصادرات، مما يكون له أثر على كل من الصادرات والواردات الجزائرية ولكن يتوقف هذا الأثر على مجموعة من العوامل منها:

أ. **درجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي:** تحقق الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الحر بصفة أفضل المكاسب من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، فغالبا ماتكون لديها القدرة على التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة، بالإضافة إلى أن القيود التي تضعها على تجارتها أساسا تكون ضعيفة نسبيا إذا فإن التخفيف من القيود التعريفية وغير التعريفية بعد الانضمام لا يحدث اختلالات هيكلية اقتصادية واسعة المدى كما يحدث في حالة البلدان الأكثر تقييدا أي أنه كلما زاد انفتاح الدولة انخفضت الآثار السلبية الناتجة عن خفض التعريفة على وارداتها وزادت قدرتها التصديرية، ومن المعروف حاليا أن الجزائر أصبحت من الدول التي تتجه كليا نحو نظام اقتصاد السوق وتعرف درجة انفتاح كبيرة على الاقتصاد العالمي، ويمكن معرفة ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير أهمها[1]:

- نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعد شديدة الارتفاع بلغت سنة 2010 إلى حوالي 35.5% و25.19% على التوالي، مما يدل على أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي لتصريف منتجاتها والحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، والجدير بالذكر أن شدة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي يعود إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية التي بلغت نسبة عالية خلال العقود الماضية والتي قدرت عام 2005 بحوالي 35%، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته حوالي 6% خلال الفترة 2000-2010، وانخفاض نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات إذ لم تتجاوز 3% في المتوسط خلال الفترة نفسها.
- معدل نمو الصادرات والواردات: عادة موجب وإن كان غير مستقر ويرجع ذلك إلى أن الصادرات النفطية والتي تشكل النسبة العظمى من الصادرات الإجمالية تتذبذب وفقا لتذبذب السوق البترولية، ولكن من ناحية أخرى نجد أن الصادرات الصناعية شهدت أيضا معدلات غير مستقرة، ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية وإلى عدم فتح منافذ جديدة لها في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار أوضاعها في الأسواق العالمية أما عدم استقرار الواردات وانخفاض معدلات نموها فيرجع إلى انخفاض أسعار النفط ومحاولة الحكومة الجزائرية ضبط إنفاقها لمعالجة ميزانها التجاري من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية.

[1]- نفس المرجع، ص391.

- رفع القيود غير الجمركية على حركة التجارة الخارجية: وذلك من خلال إزالة العوائق الفنية والإجراءات غير التعريفية على الصادرات والواردات الجزائرية، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من الواردات التي تراها الجزائر من السلع الضرورية للاقتصاد الوطني، وتم تقليص عدد البنود التعريفية لنسب الرسوم الجمركية إلى أربع فئات هي[1]: الفئة الأولى بنسبة 0% والثانية بنسبة 5% أما الفئة الثالثة فبنسبة 15% والرابعة بنسبة 30%، مع إلغاء الرسم على القيمة المضافة على بعض السلع المستوردة.

يتضح مما سبق أن الجزائر شديدة الانفتاح على العالم الخارجي مما يعني إمكانية واسعة لزيادة قدرتها التصديرية والتكيف مع البيئة الخارجية، بالإضافة إلى أنه مع انخفاض رسومها الجمركية لن تكون مضطرة إلى تقديم التزامات واسعة النطاق لتخفيضات جمركية من شأنها إحداث خلل سواءا على مستوى مكونات الاقتصاد الكلي أو على مستوى بعض الفروع الاقتصادية مثل إحداث اضطراب على الطلب في السوق المحلي، واشتداد المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية، وإن كان ذلك سيبقى مرهونا بنوع النشاط الصناعي وحجم السلع المستوردة ونوعيتها وقدرة الصناعات الوطنية في التغلب على مشاكل الإنتاج والجودة.

ب. **نمط التخصص السلعي:** له دور أساسي في تخفيض حجم الأثر على الاقتصاد الوطني، إذ كلما اقترب النمط التصديري من التخصص في السلع التي استفادت من نسب التخفيض كلما كانت استفادة البلد أكبر والعكس صحيح، وكلما إبتعد النمط الاستيرادي عن التخصص في السلع التي عرفت ارتفاعا في أسعارها العالمية مع التخفيض المحلي للتعريفة الجمركية عليها كانت الاستفادة أكبر، وقد حددت جولة الأورغواي متوسطات التعريفة الجمركية على السلع الصناعية وكانت مبنية على أساس التخصص السلعي، حيث بلغ المتوسط العام للتخفيضات الجمركية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بشأن كافة السلع الصناعية حوالي 37%، وبالتالي يمكن تقسيم الأنشطة الصناعية إلى أربع مجموعات وفقا لدرجة انفتاحها على السوق العالمي– من خلال متوسط نسبة تخفيض التعريفة الجمركية التي تم التوصل إليها بعد جولة الأورغواي– وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(3): تقسيم السلع الصناعية وفق درجة انفتاحها على السوق العالمي

قطاعات عرفت تخفيضا أكبر من المتوسط العام				قطاعات عرفت تخفيضا أقل من المتوسط العام			
صناعات شديدة الانفتاح		صناعات متوسطة الانفتاح		صناعات منفتحة نسبيا		صناعات منغلقة نسبيا	
المنتجات	%	المنتجات	%	المنتجات	%	المنتجات	%
منتجات تعدينية	69	الأجهزة الكهربائية	48	وسائل النقل	18	المنتجات السمكية	27
المعادن	67	الصناعات الكيمياوية وادوات التصوير	47			المنسوجات والملابس الجاهزة	23
الأجهزة غير كهربائية	66					صناعة الجلود المطاط والأحذية	19

[1]- قانون الجمارك الجزائرية 2005.

الأخشاب والورق والأثاث	63						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص391.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك قطاعات عرفت تخفيضا أكبر من المتوسط العام وهي على التوالي: المنتجات التعدينية بـ69%، المعادن بـ67%، الآلات غير الكهربائية بـ66%، الخشب والورق والأثاث بـ63%، الأجهزة والآلات الكهربائية48%، الكيمياويات وأدوات التصويربـ47%، أما بقية القطاعات فكانت التخفيضات الجمركية بها أقل من المتوسط العام وهي: المنتجات السمكية بـ27%، المنسوجات والملابس الجاهزة بـ23%، الجلود والمطاط والأحذية بـ19%، ووسائل النقل بـ18%*.

تعد القطاعات التي عرفت تخفيضا أكبر من المتوسط العام أكثر استفادة من التخصص، وانطلاقا من النمط التصديري للجزائر نجد أن حوالي 96% من صادراتها متمثلة بالنفط و الغاز الطبيعي، و 4% من صادراتها تمثلها باقي المنتجات موزعة كالتالي: ما يقارب 35% للمنتجات الكيمياوية، و حوالي14.7% من المنتجات المعدنية، حيث نجد مجموعة المنتجات الكيمياوية و المعدنية استفادتا أكثر من التخفيضات الجمركية في إطار جولة الأورغواي، وعليه فمن المتوقع أن تفتح أمامها أسواقا جديدة و تضمن تدفق صادراتها إلى الأسواق العالمية دون قيود جمركية مما يؤدي إلى نمو هذه الصناعات في الجزائر خاصة و أنها تتمتع بميزة نسبية تتمثل في توفر المادة الأولية، إضافة إلى أن زيادة الصادرات الجزائرية يتوقف على مرونة حجم الطلب عليها، وعلى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للطلب العالمي، و القدرة على المنافسة وتحسين جودة المنتجات والتكيف مع البيئة العالمية الجديدة.

واستنادا إلى النمط الاستيرادي الجزائري نجد أن الواردات الصناعية تحتل النسبة الكبرى من إجمالي واردات الجزائر، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 80% سنة 2004، معظمها سلع تجهيز صناعية، ومن الآلات والمعدات التي تشكل نسبة 40% من إجمالي الواردات، و20% من السلع نصف المصنعة.[1] ويعني ذلك أن الواردات من الآلات والمعدات والسلع الصناعية الأخرى –والتي تشكل النسبة العظمى من الواردات– ستتأثر بشكل كبير وسيزداد حجمها بسبب التخفيضات في نسبة الرسوم الجمركية على منتجاتها، أما الصناعات الغذائية والتي تحتل أيضا نسبة كبرى من إجمالي الواردات فمن المتوقع ارتفاع قيمة وارداتها نتيجة لإرتفاع أسعارها على المستوى العالمي بعد رفع الدعم عليها (وليس نتيجة التخفيض الجمركي)، وقد يكون لذلك أثرا سلبيا على الميزان التجاري من خلال ارتفاع فاتورة الواردات من الصناعات الغذائية التي ستشهد ارتفاعا ملحوظا في أسعار مدخلاتها.

* لم يتغير وضع صناعة وسائل النقل كثيرا بعد جولة الأورغواي حيث أنها في الأساس تتميز بإنخفاض مستوى التعريفة الجمركية المفروضة عليها، وحصلت على أدنى متوسط تخفيض، لذلك صنفت ضمن الصناعات المنفتحة نسبيا.

[1] - O.N.S : L'Algérie en Quelque Chiffre, Résultats 2003,2005.

ج. درجة الاستفادة من النظام العام للأفضليات الجمركية: تمتعت البلدان النامية بأفضليات تجارية متنوعة منحتها إياها البلدان الصناعية المتقدمة مثل: نظام الأفضليات المعمم من جانب الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد الجزائر كغيرها من الدول النامية من هذا النظام العام للأفضليات الجمركية والذي يفضي إلى إلغاء العوائق التي تحول دون وصول صادراتها الصناعية إلى أسواق الدول المتقدمة، كما يمكن أن تستفيد الجزائر من أفضليات اتفاقية الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة التي تمت سنة 2005، وقيام منطقة التجارة الحرة بعد 12 سنة وتبقى درجة الاستفادة من هذه التفضيلات على قوة توغل الصادرات الجزائرية إلى أسواق الدول المانحة – والمركز التفاوضي للجزائر دوليا– إذ تؤدي اتفاقية النفاذ إلى الأسواق من خلال التزام مختلف الدول بتثبيت التعريفة الجمركية على وارداتها إلى زيادة الشفافية والقدرة التنبئية للدخول إلى الأسواق العالمية من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤدي – من خلال التزام الجزائر بتثبيت تعريفتها الجمركية على الواردات – إلى تحقيق القدرة على توفير الحماية للصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية وإعطاء المرونة الكافية لتنفيذ برامج الاصلاح الداخلي كما توفر عملية التثبيت المرونة الكافية للتشجيع على إنشاء منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي في المستقبل مع الدول العربية.

الفرع الثاني: اتفاقية مكافحة الإغراق: تتضمن المادة (06) من اتفاقية "الجات1994" حق الدولة العضو تطبيق إجراءات محددة لمكافحة الإغراق ضد الواردات من سلعة معينة يتم تصديرها إليها بسعر يقل عن القيمة الاعتيادية للسلعة في السوق المحلية، وقد تم وضع قواعد أكثر تفصيلا تحكم تطبيق مثل هذه الإجراءات في اتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في ختام جولة طوكيو إلا أن مفاوضات جولة أورغواي أدخلت عليها عدة تعديلات، حيث تناولت إيضاحات أكبر وقواعد أكثر تفصيلا فيما يتعلق بطريقة تحديد الإغراق، والمعايير التي يتعين أخذها بعين الاعتبار لتحديد أن المنتجات المغرقة تسبب ضررا جسيما للصناعات المحلية مثل: حجم السلع المستوردة الإغراقية، وأسعار السلع الإغراقية وتأثيرها على الأسعار المحلية، كما تؤثر الواردات على الصناعات المحلية من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية القائمة وحصة الصناعة الوطنية من الأسواق المحلية وأرباحها وحجم العمالة بها، والأساليب التي يتعين إتباعها في حالة وجود إغراق[1]، لكن الاتفاقية أيضا حددت الإنهاء الفوري لمكافحة الإغراق في الحالات التي تقرر فيها السلطات بأن هامش الإغراق يعتبر ضئيلا أي أقل من 2% من سعر تصدير المنتج و أن حجم الواردات التي تم إغراق السوق بها من بلد معين يساوي أقل من 3% من حجم الواردات من المنتج[2].

يعتبر سوق الجزائر حقلا خصبا لتقبل الضغوط الإغراقية والتأثر بها، نظرا لما يتميز به من انفتاح شبه كامل ومنافسة شديدة من جهة، وغياب للحماية الكافية للمنتجات الوطنية من جهة أخرى لذلك فقد تعرضت الأسواق الجزائرية لبعض حالات الإغراق التي ألحقت أضرارا ملموسة على بعض الصناعات الوطنية سواءا على شكل تراكم كبير في المخزون أو تراجع في الإنتاج، ولقد تصدت الدولة لهذه التحديات من خلال قانون

[1]- صقر عمر، **العولمة وقضاياااقتصادية معاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص196.
[2]- صقر عمر، نفس المرجع، ص200.

حماية الاقتصاد الوطني الجديد الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا، والذي حدد تراخيص الاستيراد في إطارها القانوني، وقام بإلغاء ما يعادل 3000 ترخيصا للاستيراد كانت تعمل بطريقة غير قانونية، وكان لهذا الأثر الكبير في إغراق السوق الجزائري بمنتجات أقل جودة و أقل سعر[1]. إذا كان هذا يحدث قبل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، فكيف سيكون الحال بعد الانضمام و تصبح الجزائر ملتزمة بقواعد المنظمة و تعد مشكلة التصدي لممارسات الإغراق ضد الصناعة الجزائرية، مشكلة حقيقية نتيجة ضعف شبكة المعلومات الصناعية في الجزائر، لكن يجب أيضا توعية المنتجين المحليين بالتفرقة بين الإغراق و المنافسة السعرية القائمة على أسس الكفاءة الإنتاجية العالمية، و تبقى ضرورة تدريب المؤسسات الصناعية الجزائرية طرق التعرف على الإغراق و كيفية حساب أضراره أمرا حتميا في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة، بالرغم من ذلك فإن الجزائر لا تتعرض لضغوط الإغراق بدرجة كبيرة وذلك للأسباب التالية[2]:

- استيراد الجزائر لأكثر من نصف وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي: حيث قدرت عام 2009 بحوالي 51.3% من إجمالي وارداتها، و نظرا لكون أغلب المنتجين و المصدرين في دول الاتحاد لا يتمتعون في أسواقهم المحلية بدرجة كافية من الحماية و الاحتكار تدفعهم لممارسة سياسة الإغراق، لذلك يمكن القول أن أسعار الواردات الصناعية الجزائرية من هذه الدول لا تتسم بالإغراق، و إن كانت تعكس قوة تنافسية كبيرة لاعتبارات اقتصادية و تنظيمية عديدة، و لكن الإغراق يمثل خطرا حقيقيا من قبل الصين و دول جنوب شرق آسيا، حيث تمثل واردات الجزائر من هذه الدول حوالي 7.35%عام 2009.
- إرتكاز واردات الجزائر على السلع الصناعية المتطورة تكنولوجيا: كالآلات والمعدات ووسائل النقل والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والسلع نصف المصنعة إذ مثلت الواردات من هذه المنتجات أكثر من 80% من إجمالي واردات الجزائر عام 2004، ونظرا لعدم وجود صناعات وطنية تنتج سلعا مماثلة أو بديلة لهذه السلع باستثناء بعض السلع الإلكترونية والكهربائية، وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، لذلك فإنه من الصعب التحدث عن ممارسة سياسة الإغراق فيما يخص هذه الواردات.

نستنتج مما سبق أن انفتاح السوق الجزائري على السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث حالات الإغراق في السلع المستوردة من السلع الكهربائية والإلكترونية والملابس الجاهزة والصناعات الخشبية مثل: صناعة الأثاث حيث من المحتمل أن تتعرض إلى منافسة شديدة أمام السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا والصين التي تتمتع منتجاتها بأسعار أقل من المتوسط العام للأسعار العالمية، بينما تتقلص هذه الاحتمالات في الواردات الصناعية الرأسمالية المتطورة تكنولوجيا، والآلات والمعدات، ووسائل النقل، ولا تؤثر ممارسة سياسة الإغراق في حالة وجودها على الصناعات الجزائرية التي أنشأت أصلا للتصدير، ويمكن أن ينطبق ذلك بشكل عام على الصناعات الكيمياوية الخفيفة كتحويل البلاستيك، وبعض الصناعات المعدنية ومنتجات العديد من الصناعات التجميعية ذات القيمة المضافة المنخفضة.

[1]- الندوة الوطنية للتلفزيون الجزائري، ندوة مع وزير التجارة حول إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية،2006.
[2]- زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص396.

وعموما فإننا نستنتج أنه إذا كان الإغراق يمثل خطرا على المنتجات الصناعية الإحلالية في الجزائر، خاصة من دول جنوب شرق آسيا وبالذات من الصين وكوريا الجنوبية التي تتعامل معهم الجزائر بشكل كبير في مجمل الصناعات الخفيفة، لذلك فإن تنظيمه من خلال الاتفاقية سيكون في صالح الجزائر، ولكن لابد من إيجاد نظام مؤسسي إداري محلي على مستوى عال يستطيع الاستفادة من الاتفاقية، بالإضافة فإن واردات الدول المختلفة من الجزائر خارج قطاع المحروقات لا تزيد عن 3% من إجمالي وارداتها من مختلف السلع، مما يعني أنه حتى لو كان هناك دعم تصديري للسلع الجزائرية فلن تقدم ضده الدول المستوردة دعاوي إغراق.

الفرع الثالث: اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية: لقد حددت الاتفاقية ثلاثة أنواع للدعم ، أولها الدعم المحظور ويقصد به الدعم الذي يقدم لتفضيل استخدام السلع المحلية على السلع المستوردة أو لزيادة صادرات منتج معين، ففي هذه الحالة يجوز للعضو المتضرر طلب مشاورات مع العضو الآخر، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل مقبول يحيل أحد الطرفين المسألة إلى جهاز تسوية المنازعات، وفي حال ثبوت حدوث دعم محظور لابد أن يسحب العضو الدعم دون تأخير، وإذا لم يلتزم العضو بالفترة الزمنية المحددة من طرف جهاز تسوية المنازعات، يمنح هذا الأخير ترخيصا للعضو المتضرر باتخاذ إجراءات مضادة[1]، أما النوع الثاني فيتمثل في الدعم القابل لاتخاذ إجراء وهو الدعم الذي يسبب ضررا للصناعة المحلية لعضو آخر، أو يبطل أثر المزايا المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها الأعضاء الآخرون في اتفاقية الجات، أو يسبب ضررا خطيرا بمصالح عضو آخر[2]. والنوع الثالث والأخير، فهو الدعم غير القابل لاتخاذ إجراء ومن أمثلته الدعم العمومي غير المرتبط بسلعة أو مشروع أو صناعة معينة والدعم المقدم إلى برامج البحث والتطوير على ألا تغطي المساعدة أكثر من 75% من تكلفة البحث و50% من تكلفة التطوير، والدعم المقدم للمشروعات لتعديل تجهيزاتها بما يتناسب والمتطلبات البيئية الجديدة[3].

وقد تضمن هذا الاتفاق معاملة تفضيلية خاصة للدول النامية والأقل نموا بحيث:

- لن يتم حظر دعم الصادرات على الدول الأعضاء من البلدان النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا، وكذلك جميع الدول الأقل نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة، أما باقي الدول النامية الأعضاء فيجب عليها إلغاء دعم الصادرات خلال ثماني سنوات من قيام المنظمة مع إمكانية تمديد الفترة بعد إجراء مشاورات مع لجنة الدعم، وتلتزم الدول النامية بإلغاء الدعم إذا أصبحت لديها القدرة على المنافسة بالنسبة للمنتج المدعم، وذلك حين تبلغ صادراتها من هذا المنتج 3,25% من إجمالي التجارة العالمية ولمدة عامين متتاليين[4]؛

[1] - عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، الإسكندرية، 1999 ، ص ص. 80-82.
2 - عاطف السيد، مرجع سابق، ص.ص.81-82.
3- العفوري عبد الواحد، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000، ص.110.
4- نفس المرجع، ص.111.

- لا يتم حظر دعم تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد على الدول النامية لمدة خمس سنوات من تاريخ قيام المنظمة وثماني سنوات للدول الأقل نموا[1]؛
- بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم البلدان النامية بإعادة هيكلتها لأجل بيعها ضمن برنامج الخصخصة يمكن أن تقدم لها دعما لإعفائها من الديون المستحقة عليها؛
- بإمكان الدول النامية تقديم دعم لا يتعدى 2% من قيمة الوحدة الواحدة من المنتج، أو في حالة ما إذا كان حجم الواردات المدعمة لا يتعدى 3% من إجمالي واردات المنتج في أسواق العضو المستورد، إلا إذا تجاوزت الواردات الإجمالية لهذا العضو من منتج محدد من الدول النامية مجتمعة نسبة 9% من إجمالي وارداته من نفس المنتج[2].

وتعد الجزائر من الدول النامية، لذلك يحق لها تقديم مجموعة من الإعانات لصناعاتها الوطنية للتعويض عن مؤثرات العوامل الخارجية والداخلية، والتي قد تساهم في عرقلة عملية التنمية الصناعية وبالأخص ارتفاع تكاليف إنشاء المشروعات وعدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة بشكل كاف، وكذا التباين التاريخي لبداية التصنيع في الجزائر، لذلك قدمت الجزائر مجموعة من الحوافز على شكل إعانات من خلال قانون الاستثمار الجديد، ومن بينها ما يتعلق بمرحلة ما قبل الاستثمار والتي تساعد المستثمر على تحديد وصياغة المشروع بصورة جيدة عن طريق توفير البيانات والمعلومات اللازمة أو المساهمة في تغطية تكاليف الدراسات المطلوبة، وإقامة المجمعات والمناطق الصناعية، وتقديم المياه والكهرباء والطاقة وغيرها بأسعار تشجيعية؛ أما مجموعة الحوافز المساعدة في توفير العمالة والكوادر الفنية والإدارية فتتضمن إقامة مراكز تدريب وتأهيل وإنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية، إضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي2001/2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005/2009. كما يتخذ دعم الصناعة شكل دعم تمويلي من خلال توفير التمويل الصناعي عن طريق القروض الميسرة من خلال أسعار الفائدة المنخفضة ومدة الاستحقاق، إضافة إلى الحوافز الضريبية مثل تخفيض نسبة الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات والمواد الأولية.

وعليه فإن الجزائر لا تمنح أي نوع من أنواع الدعم المحضور مثل: دعم التصدير، أو دعم المدخلات للصناعة المحلية، فهي بالتالي غير مطالبة بأي التزام في هذا الصدد، ولكن على خلاف ذلك فلابد من الإلغاء التدريجي لأولوية المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية، حيث تنص اتفاقية المشتريات الحكومية على ضرورة تحقيق منافسة دولية أكبر من عمليات المناقصة الخاصة بعقود المشتريات الحكومية، أما بقية الإعانات فلا يمكن اعتبارها إعانات محضورة، بما أنها تقدم لكافة المشروعات الصناعية سواءا تصديرية أو غير تصديرية. ومن جهة أخرى فإن رفع الدعم عن كثير من المنتجات في الدول المستوردة

1- عاطف السيد، مرجع سابق، ص.84.
2- العفوري، مرجع سابق، ص.ص.111-112.

للمنتجات الجزائرية سوف يساعد على زيادة صادراتها وإمكانية دخولها إلى الأسواق، مما يؤدي إلى نمو الصناعة الوطنية.

الفرع الرابع: الاتفاق بشأن الأحكام الوقائية: سمحت المادة 19 من الجات للعضو المتضرر ضررا جسيما فعليا أو محتملا من تدفق ضخم للواردات من سلعة معينة أن يعلق التزاماته فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية كليا أو جزئيا على هذا المنتوج بغض النظر عن مصدره، وقد تضمن الاتفاق حول الإجراءات الوقاية تعريفا محددا وواضحا للضرر الجسيم وللتهديد بوقوعه كما اشترط هذا الاتفاق إجراء تحقيق لإثبات أن التدفق الضخم للواردات قد أحدث ضررا جسيما بالسلعة الوطنية، ويجب أن يحدد الضرر بناء على أسس علمية وحقائق ثابتة[1]، وقد نص الاتفاق على إمكانية اتخاذ إجراء وقائي مؤقت بناءا على قرار مبدئي يقضي بوقوع ضرر جسيم على الصناعة المحلية وذلك لمدة لا تزيد عن 200 يوم، ويكون الإجراء الوقائي في شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو تحديد كمي للواردات، ولا تزيد فترة تطبيق الإجراءات الوقائية عن أربع سنوات مع إمكانية التمديد عند الضرورة إلى ثماني سنوات، ولا يجوز تطبيق إجراء وقائي مرة ثانية على منتج خضع له من قبل، إلا بعد مرور سنتين.

وقد خصت الاتفاقية الدول النامية بمعاملة خاصة، حيث تم الاتفاق على عدم تطبيق إجراءات وقائية على منتج من الدول النامية الأعضاء إذا لم تتجاوز نسبة واردات الدولة المعنية من الدولة النامية 3%، شرط أن لا يزيد مجموع أنصبة الدول النامية من واردات الدولة المستوردة الكلية من هذا المنتج 9%، كما سمح الاتفاق للدول النامية بتمديد فترة تطبيق الإجراءات الوقائية لمدة سنتين بعد انقضاء فترة ثماني سنوات المنصوص عليها، وبإمكانها تطبيق إجراءات الوقاية على منتج سبق خضوعه لهذه الإجراءات بعد مضي فترة تعادل نصف مدة التطبيق السابقة[2].

وفي هذا الصدد نجد صادرات الجزائر لا تواجه حاليا إجراءات حمائية كونها ضئيلة ولا تتعدى 3% من إجمالي واردات الدول المستوردة، كما يمكن تفادي مثل هذا الإجراء في الأجل الطويل بالتنوع الجغرافي للصادرات، وفتح أسواق جديدة للصادرات الصناعية الجزائرية، كما تمنح الاتفاقية للجزائر الحق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة الزيادة في الواردات إذا ثبت أنها تضر بالصناعة المحلية.

المطلب الثاني: السياسة الصناعية الجزائرية ومدى توافقها مع مبادئ منظمة التجارة العالمية:

تتضمن الاتفاقيات ذات التأثير غير المباشر القواعد التي لها ارتباط بقواعد السلوك التجاري، والمتمثلة في الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار بالتجارة، والاتفاق بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إذ أن

[1]- العيسوي ابراهيم، **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001، ص 71.
2- العفوري، نفس المرجع، ص.ص. 112-113.

الجزائر سجلت تقدما ملموسا وتتطورا هائلا بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف وكل ما يخص القوانين والتنظيمات، إذ تم إلغاء وتعديل ووضع العديد من القوانين حيز التنفيذ كما تمت إعادة النظر بشكل معمق في جميع القوانين والتنظيمات التي تأطر التجارة الدولية، ونحاول من خلال الجدول التالي معرفة مدى اتفاق الأطر التشريعية والقانونية للسياسة الصناعية في الجزائر، ومدى تلاؤم الأدوات الاقتصادية موضع التطبيق مع قوانين منظمة التجارة العالمية:

جدول رقم (4): توافق الأطر القانونية والتشريعية للجزائر مع التزاماتها ومنظمة التجارة العالمية

السياسة الصناعية في الجزائر	التوافق مع قوانين المنظمة
ربط التعريفة الجمركية	في حاجة إلى التصحيح
إلغاء القيود غير الجمركية وتحويلها إلى رسوم جمركية	في حاجة إلى التصحيح
عدم وجود دعم حكومي	متوافق
عدم وجود معاملة تمييزية لصناعة معينة	متوافق
عدم وجود إعانات التصدير تساهم مباشرة في خفض أسعار سلع التصدير	متوافق
المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي	متوافق
عدم اشتراط استخدام المكون المحلي	في حاجة إلى التصحيح
حفز استخدام المكون المحلي	في حاجة إلى التصحيح
عدم اشتراط أو منع تصدير نسبة معينة من الإنتاج	متوافق
حقوق الملكية الفكرية	في حاجة إلى التصحيح

المصدر: زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية اختيار السياسات الصناعية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص401.

يلخص الجدول رقم (4) مدى توافق عمل السياسة الصناعية الجزائرية مع قوانين منظمة التجارة العالمية ومتطلباتها، ويشير إلى وجود بعض السياسات الصناعية في حالة توافق مع قوانين المنظمة وبعض السياسات في حاجة إلى التصحيح.

الفرع الأول: ربط التعريفة الجمركية: لا يزال التفاوض قائما بشأنها إذ تعد أحد العقبات الرئيسية في المفاوضات الجارية حاليا، ولا تزال جداول الالتزام المتعلقة بربط التعريفة الجمركية للسلع الجزائرية غير معلنة، إلا أن التعديلات التي أدخلت على قانون الجمارك في الجزائر جعلت من متوسط التعريفة الجمركية بشكل عام يقترب من المستوى السائد في البلدان النامية، حيث تقدر نسبة التعريفة الجمركية في هذه الدول بحوالي9.07% وفي الجزائر بلغ متوسط التعريفة الجمركية حوالي 17.66%، التعديلات التي أجرتها الجزائر في هيكل التعريفة الجمركية للوصول بمستوى التجارة الخارجية للتحرير نحو مثيلاتها في الدول النامية كان الهدف منه هو الحد من التفاوت بين معدلات حماية القطاعات المختلفة، حيث نجدها قسمت نمط تحديد الرسوم الجمركية إلى أربع فئات حسب قانون التعريفة الجمركية المعمول به في الجزائر، وتتراوح التعريفة الجمركية ما بين 0% و30% كحد أعلى حيث يتم فرض الرسوم الجمركية حسب طبيعة السلعة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما نجد مستويات الحماية على السلع الضرورية والسلع الصناعية

نصف المصنعة التي تدخل في عمليات الإنتاج المحلي منخفضة تتراوح بين 0% و5% في حين نجد مستوى الحماية بالنسبة للسلع الصناعية تامة الصنع يتراوح بين 15% و30 %، على الرغم من هذه التخفيضات التي أدخلت على قانون التعريفة الجمركية المطبق في الجزائر على السلع الصناعية تامة الصنع، فإن هذه التعريفة تظل أعلى في المتوسط عن تلك المعدلات المطبقة في البلدان النامية، إنما يعني أن الحماية التي تتمتع بها الصناعة الجزائرية حاليا تجعلها مخالفة لقوانين منظمة التجارة العالمية أي أنها في حاجة إلى تصحيح.

الفرع الثاني: تحويل الإجراءات والقيود غير الجمركية إلى قيود جمركية: قامت الجزائر بإتباع مجموعة من الإجراءات التنظيمية والإدارية للقضاء على التشوهات التي تمس جميع الجوانب ذات العلاقة بتحرير النشاط الاقتصادي المحلي وتحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء نظام الحصص وتراخيص الاستيراد وتنظيم سوق العمل، وتدعيم مبدأ التنافسية، وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي، وإصلاح الجهاز المصرفي وتحرير سعر الصرف، وعلى الرغم من هذه السياسات الإصلاحية التي مست معظم جوانب الإجراءات غير التعريفية في الاقتصاد الجزائري إلا أن المراسيم التشريعية لا زالت عبارة عن قوانين إدارية لم ترق إلى درجة التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع وخاصة في مجال الاصلاح المالي والمصرفي والإداري، إذ لا يزال هذا الجهاز عاطلا عن العمل وفق آليات اقتصاد السوق وحرية التجارة – باستثناء بعض الحالات المتعلقة بتحرير سعر الصرف – حيث قامت الجزائر بتحرير سعر الصرف بالكامل.

ويعود السبب في تأخر تحويل هذه الإجراءات غير الجمركية إلى رسوم جمركية إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري، إذ يعتبر من الأنظمة الخاضعة لمنظومة معقدة من الإجراءات والتنظيمات الإدارية، فحسب تقرير البنك الدولي لعام 2005 أن الرشوة تمثل 6% من حجم رقم أعمال المؤسسات في الجزائر وأشار التقرير إلى أن المؤسسات الجزائرية تقدم رشاوي وعمولات منتظمة للحصول على المشاريع، مما يجعل هذا الإجراء غير التنظيمي عائقا حقيقيا أمام المستثمر المحلي والأجنبي[1].

الفرع الثالث: حالات الدعم الحكومي التي تقدمها الدولة للصناعة: نجد هذه السياسة تتفق إلى حد كبير وقوانين منظمة التجارة العالمية وتعود سياسة إلغاء الدعم الحكومي في الجزائر إلى مرحلة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي، حيث ألغت الحكومة الدعم المادي الممنوح إلى القطاع الصناعي بالكامل، ويدور الدعم الممنوح حاليا للقطاع الصناعي حول مجموعة من الآليات التي تتيح للمؤسسات الصناعية تطوير برامجها الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها ورفع مستوى صادراتها وغيرها من الآليات التي تدعم المؤسسات الصناعية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين القدرات التقنية والفنية لوسائل الإنتاج؛

[1]- زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص403.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسات الصناعية حسب خصوصيات كل ولاية.

ونلاحظ أن جميع أنواع الدعم الممنوح للمؤسسات الصناعة في الجزائر في إطار البرنامج الخماسي 2009/2004 تدور حول الدعم المسموح به في إطار قوانين منظمة التجارة العالمية، بما أنها موجهة لأغراض البحث والتطوير أو التنمية في بعض المناطق الإقليمية الأقل نموا في الدولة أو الدعم الممنوح للمؤسسات من أجل تطوير تجهيزاتها وغيرها وكلها إجراءات غير مضادة.

الفرع الرابع: سياسة التمييز: هناك بعض الصناعات التي تلقى معاملة تمييزية خاصة من طرف الحكومة الجزائرية مثل: الصناعات البترولية و صناعات الغاز الطبيعي – التي تعتبر غير معنية إلى حد الآن باتفاقية منظمة التجارة العالمية – ، و الصناعات الكيمياوية و الصيدلانية التي تلقى نوعا من الدعم من خلال تخفيض الرسوم الجمركية إلى أدنى مستوى لها إذ تصل إلى إعفائها من الرسم على القيمة المضافة على جميع المستوردات، في حين نجد حماية عالية لبعض المنتجات الغذائية، و منتجات القطاع الزراعي والتي بدورها تلقى تمييزا حكوميا على مستوى حكومات دول العالم، و على العموم فإن هذه السياسة لا تحتاج إلى تصحيح كبير في سياستها الحالية.

الفرع الخامس: إعانات التصدير التي تساهم في تخفيض سعر المنتجات الصناعية التصديرية: لا تمارس الجزائر هذا النوع من الدعم، وبالتالي فهي تتوافق من حيث المبدأ مع قوانين منظمة التجارة العالمية، إلا أن الجزائر قامت باتخاذ إجراءات أخرى تخص مجال التصدير من خلال تبنيها لنظام الحوافز وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكان ذلك على المستويين الكلي والجزئي والتي سبق شرحها بإسهاب في المبحث الأول.

الفرع السادس: الإجراءات المتعلقة بالمعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي: تدخل هذه الإجراءات في إطار تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر التي تنص عليها المادة 14 بموجب الأمر 03/01 عام 2001*، والجزائر تشهد اليوم انعدام تام لوجود أي شكل من أشكال التمييز بين المتعاملين سوآءا كانوا عموميين أو خواص، وطنيين أو أجانب لكونهم يخضعون كلهم لنفس القانون[1].

الفرع السابع: شرط استخدام المكون المحلي: في ظل الشروط الأساسية نجد القوانين الجزائرية المتعلقة ببعض متطلبات الأداء مثل: شرط استخدام المكون المحلي و رفع القيود على الواردات، و شرط التصدير و العمالة المحلية ، و نقل التكنولوجيا و غيرها من المواضيع التي لا زالت مصدر خلاف بين الجزائر و الأطراف المتفاوضة معها في منظمة التجارة العالمية، لكون الصناعات التي تتركز فيها الاستثمارات صناعات ذات أهمية للجزائر من حيث الإنتاج و التصدير خارج قطاع المحروقات، لذلك نجد الجزائر متخوفة من بعض ممارسات المستثمر الأجنبي، الذي يعتبر دائما أسعار المكون المحلي أعلى بكثير من أسعار المواد المستوردة نفسها (سلعا أولية أو وسيطية) التي يجب أن تكون أسعارها منخفضة للمنافسة في الأسواق المحلية و العالمية، لذا يحتاج هذا الشرط للتصحيح ليتوافق وسياسة منظمة التجارة العالمية.

---

* - لمزيد من الشرح فيما يخص هذا الجانب عد إلى ضمانات الاستثمار "المبحث الأول".

[1]- الهاشمي جعبوب، **ليس هناك إلا خطوة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية**،جريدة Liberté-économie الصادرة:2007/02/07،الجزائر، ص3.

الفرع الثامن: اشتراط أو منع تصدير نسبة معينة من الإنتاج: تشترط الجزائر بيع جزء من منتجات المشروع في السوق المحلي، وتسمح بتصدير نسبة معينة من الإنتاج دون أية عراقيل، وهذه السياسة متوافقة وقوانين المنظمة.

الفرع التاسع: حقوق الملكية الفكرية: إن القوانين و الأطر التشريعية التي اتخذتها الجزائر تتوافق إلى حد كبير و قوانين منظمة التجارة العالمية، حيث أنهت مفاوضاتها التي تمس الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وهذا عائد إلى التعديلات التي أدخلتها الجزائر على القوانين التي كان معمولا بها من قبل، و بوجه الخصوص الملكية الصناعية و جعلها متوافقة مع قوانين منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل ضمان وحماية صاحب الحق، وحماية المستهلك من التلاعب بأسماء ومواصفات السلع والالتزام بقواعد التعامل التجاري الدولي، وتدور النصوص القانونية الجديدة حول ما يلي[1]:

- قانون يتعلق بحماية براءات الاختراع لا يستثنى منه أي مجال تكنولوجي من الحماية، وخاصة ما يتعلق بمجال الصناعات الصيدلانية والدوائية؛
- قانون حماية العلامات التجارية ومحاربة أعمال الغش والتقليد لحماية المستهلك؛
- قانون يخص حماية الأصناف النباتية الجديدة.

وتشهد الجزائر نشاطا واسعا في مجال حقوق الملكية الصناعية، إذ تشير البيانات الصادرة عن المعهد الوطني لحقوق الملكة الصناعية في الجزائر بأن ما يقارب 3000 علامة تجارية تسجل سنويا.

وبالرغم من هذا التقدم في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر إلا أن ظاهرة التلاعب بالعلامات التجارية أصبح ظاهرة عادية بين مجموعة من المنتجين لعدم الرقابة الحكومية الصارمة على مثل هذه الممارسات التي تشوه العمل التجاري، وفي هذا الصدد أبدت دول الاتحاد الأوروبي قلقها من هذه الممارسات، وأشار مدير المعهد الوطني لحماية حقوق الملكية الصناعية في إحدى تصريحاته بأن المشكلة لا تكمن في القانون بما أن هذا الأخير يتفق وقانون منظمة التجارة العالمية وإنما في طريقة تطبيقه، وكان القانون رقم 277/05 سنة 2005 المتعلق بكيفية تسجيل العلامات التجارية والذي يمنع بشكل تام استعمال نفس المواصفات والألوان بين علامات وأخرى مما قد يغلط المستهلك[2].

وفي نفس السياق أكد وزير التجارة الجزائري السيد: الهاشمي جعبوب بأن الجزائر لم تتوصل لإجماع بخصوص عشرة مسائل تتعلق بتعاملها مع الشركاء التابعين لمنظمة التجارة العالمية أهمها ما يلي[3]:

- يتعلق الأمر أساسا بمسألة الأسعار الداخلية للغاز فالأقاويل التي تدعي أن الجزائر تدعم صناعاتها بطريقة غير مباشرة عبر تخفيض أسعار الغاز لا أساس لها من الصحة إذ يجب أن يعترف هؤلاء أن سعر الغاز غير مكلف في الجزائر حيث لا مجال لمقارنته بسعر الغاز في أوروبا فهذا لا يعني أن

1- بوحنيك عمر، **تقرير عن وضع الملكية الصناعية في الجزائر**، تقرير مقدم في الإجتماع الإقليمي العربي المشترك بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة الدول العربية، الدوحة، 2002، ص54.
2- زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص408.
3- الهاشمي جعبوب، نفس المرجع، ص ص 4-5.

ذلك امتياز ولا دعما ماليا مخفيا، إلا أن وضعية الجزائر مريحة إزاء الموضوع بما أن السعودية عرفت نفس الانشغال في إطار مباحثات انضمامها للمنظمة؛

- المسألة الثانية المندرجة في النقاش تتعلق بمنع استيراد السيارات الأقل من 3 سنوات استعمالا، وفي هذا بررت الجزائر ذلك بعدم امتلاكها في الوقت الحاضر وسائل وآليات المراقبة التي تسمح لنا بتحديد عمر السيارات المستعملة، إضافة إلى ذلك فإن هذه السيارات سواءا كانت جديدة أم مستعملة تأتي من نفس البلدان، وفي هذا الصدد ليس هناك أي حظر مفروض على علامة ما أو عراقيل لاستقدام سيارات من بلد معين؛
- المسألة الثالثة التي أثيرت في النقاش تخص المؤسسات التجارية التابعة للدولة، ووضحت الجزائر في هذا الصدد أنها لا تملك إلا الديوان الجزائري لتسيير الحبوب (OAIC) الذي يستورد الحبوب لحساب الدولة وبدرجة أقل معهد باستور الذي يستورد ما يخصه من محاليل ولقاحات؛
- المسألة الرابعة تخص الجانب التشريعي، ويتعلق الأمر بالديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فهناك قانون يميز الديوان الوطني لحقوق المؤلف عن سواه ويخول له دون غيره حماية فكرية، وهذا ما يعتبره الشركاء احتكارا وأنه يجب أن تدع الأمر للفنانين وللمحترفين الآخرين في هذا المجال كي يقوموا بحماية أنفسهم، وبررت الجزائر أن الديوان ليس هيئة تابعة للدولة وإنما تنظيم منبثق من المهنيين أنفسهم؛
- مسألة تحرير الخدمات، التي رد الطرف الجزائري على ذلك أن الجزائر في الوقت الراهن غير مستعدة لفتح القطاع للخواص ولا تريد التسرع لأن مسألة الفتح ستأتي تدريجيا بمرور الوقت، وتحتاج الجزائر مرحلة انتقالية بشأن هذه المسألة التي لا تتعارض بالمرة وقواعد المنظمة.

المطلب الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية على السياسة الصناعية في الجزائر

إن رفع الدعم على معظم الصناعات في الجزائر ورفع القيود على التجارة من دون تحقيق نجاح بارز على صعيد رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، يضع صناعاتها في منافسة غير عادلة مع منتجات الدول الصناعية والحديثة التصنيع والتي تتميز بالجودة والقدرة على المنافسة بالسعر والنوعية والمدة الزمنية.

وفي ظل هذه الظروف أدى احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى اتخاذ برامج وقرارات تصحيحية فعالة، لمواكبة هذا الإجراء الجديد من بينها[1]:

- برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001، وكذا برنامج دعم الانعاش 2009/2005؛
- إصدار قانون جديد للاستثمار 03/01؛
- إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي؛

[1]- بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 464.

- خلق وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، بدل وكالة دعم وترقية الاستثمارات (APSI).

وتبلورت عن هذه الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها آثار إيجابية وسلبية منها[1]:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية: يمكن تحديد الآثار الإيجابية على السياسة الصناعية فيما يلي:

- توافر السلع الصناعية العالية الجودة وبأقل التكاليف؛
- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة؛
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تطور الجهاز الإنتاجي وبالتالي خفض معدل البطالة؛
- استفادة الصناعات الجزائرية من التطور التكنولوجي؛
- عمل المؤسسات المحلية في ظل تحرير تجارة الخدمات؛
- نمو قدراتها الإنتاجية وجودة منتجاتها وخاصة في قطاع المنسوجات والألبسة الجاهزة والتي تولد القسم الأكبر من القيمة المضافة؛
- تحرير التجارة يوفر فرصة للشركات البتروكيماوية للنفاذ للأسواق الدولية؛
- التشجيع والارتقاء على مستوى البحث العلمي لزيادة تكلفة الملكية الفكرية الخاصة؛
- نمو القطاع الصناعي بزيادة الطلب على المصدر الأول للجزائر (النفط – الغاز).

الفرع الثاني: الآثار السلبية: بالرغم من أن صادراتنا النفطية تمثل 2% من إجمالي الصادرات العالمية للنفط فهي ليست قادرة على المنافسة الدولية للمعيقات التالية:

- قلة الاستعمال التكنولوجي وارتفاع تكلفتها؛
- استيراد نسبة كبيرة من المواد الأولية المصنعة (قطع الغيار)؛
- عجز المؤسسات الإنتاجية في مجالات الاستثمار، التسويق، المتاجرة؛
- ضعف الخبرة في التسيير العقلاني بالمؤسسات الإنتاجية مما ينجم عنه اختلال التوازنات المالية؛
- عدم تطبيق المحاسبة التحليلية لمعرفة سبب ارتفاع التكلفة؛
- عدم توافر التدقيق المحاسبي المالي ومراقبة التسيير في المؤسسات الإنتاجية؛
- محيط إداري وخدماتي غير ملائم للنشاط الإنتاجي؛

وهذا ما ستنجر عنه نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني من زوال للجهاز الإنتاجي وبوجه الخصوص الصناعات الثقيلة، وزيادة معدلات البطالة الناجمة عن حل المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

المطلب الرابع: تقييم أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري

[1] - بن موسى كمال، مرجع سابق، ص ص 465-466.

إن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى درجة التنافسية ومؤسساته بنوعيها العام والخاص ما زالت تعاني من الهشاشة، وبالتالي سوف يكون لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية آثار سلبية أكثر منها إيجابية خاصة على المدى القصير.

الفرع الأول: الآثار السلبية: باعتبار أن الجزائر لم تحصل بعد على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه يمكن استقراء سلبيات الانضمام لهذه المنظمة من خلال تجارب بعض البلدان العربية ذات الخصوصية المتشابهة مع الجزائر والتي هي عضو في المنظمة، وعليه يمكن إيجاز هذه السلبيات فيما يلي:

- تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، وهو ما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، سواءا كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها، وبفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المؤسسات إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير؛
- إن تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول الشركات الدولية (F.M.N) للاقتصاد الوطني ومزاحمة الاستثمار الوطني، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات[1]؛
- فتح أسواقنا أمام المنتجات الأجنبية سيلقى الترحيب من قبل المستهلكين نظرا لتعدد ونوعية السلع وجودتها مقارنة بمثيلاتها من الإنتاج المحلي، وهذا معناه أن المنتوج الوطني لن يكون قادر على المنافسة ومن ثم يحدث تقلص أو انكماش في الصناعات المحلية الخاصة بهذا المنتوج، والتي استمر البعض منها في الإنتاج رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية وذلك تحت ستار الحماية المرتفعة، وفي هذه الحالة من المحتمل أن تزداد الواردات المدعومة[2]؛
- باعتبار أن الجزائر تعاني من تبعية غذائية حيث أن أكثر من 24,41% من وارداتها مواد غذائية، فإنه وبموجب الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة على كافة الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية رفع الدعم عن المنتجات الزراعية، وهذا حتما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الواردات الغذائية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية (حبوب، سكر، حليب، قهوة.....الخ) و قدرت الخسائر التي ستتحملها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يقارب 300 مليون دولار إلى 400 مليون دولار سنويا[3]؛
- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات، لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية[4]، وهو ما يعادل من1 إلى 1.5 مليار

---

[1] - عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 308.

[2] - سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص 277.

[3] - صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الأول، جامعة سطيف، 2001، ص54.

[4] - زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة بسكرة، 2003، ص 93.

دولار سنويا؛

- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إزالتها كليا سيؤدي حتما إلى ارتفاع وتيرة الاستيراد على حساب التصدير، وهذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات ومن جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج، الأمر الذي ينتج عنه تصفية الكثير من المؤسسات وبالتالي خسائر إضافية للخزينة العمومية وينطبق الشيء نفسه على تجارة الخدمات؛
- التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم والتحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة وارتفاع معدلات الفقر نتيجة للتحولات الاقتصادية الجارية والتي تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار سنويا[1]؛
- فيما يتعلق باتفاق الوقاية في المنظمة، والمتعلق بحق الدول باتخاذ إجراءات حكومية لحماية الصناعات المحلية عند زيادة واردات هذه السلعة بشكل غير متوقع، لكن لا يوجد للجزائر قانون أو تنظيم حول الوقاية وحماية الاقتصاد الوطني، إذا يجب وضع القوانين والتنظيمات الملائمة والضرورية لذلك؛
- وبصفة عامة إذا لم تنتعش المؤسسة الصناعية الجزائرية في مجالات الاستثمار، والتحكم في الإنتاج، وتخفيض التكاليف، ونوعية المنتجات، فإنها لن تجد مكانا في السوق الذي يدخله منافسون بحوزتهم قدرات كبيرة لفرض المنافسة، التي لا تعترف بالرداءة وارتفاع الأسعار الذين كرستهما سياسة الاحتكار والحماية[2].

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية : رغم وجود انعكاسات سلبية على القطاع الصناعي، إلا أن هذا لا يمنع وجود انعكاسات ايجابية تتمثل فيما يلي :

- يحق للجزائر كدولة نامية أن تلجأ إلى تقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية، سواءا كانت تدابير وقيود كمية أو حتى اختراق الحواجز الجمركية السابق الالتزام بها، كما ورد ذلك في المادة (18) من اتفاقية جات 1994، وذلك في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى خلل خطير، أو في حالة تعرض إحدى الصناعات لأضرار جسيمة نتيجة لزيادة الواردات، وهو ما يعني حق الدولة في حماية صناعتها المحلية من خطر المنافسة الأجنبية وفقا لقواعد المنظمة شريطة أن يكون ذلك بصفة مؤقتة[3]؛
- تحرير التجارة التدريجي سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى رفع كفاءة الصناعات الوطنية، وتحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للمواد المتاحة في ظل مبدأ المزايا النسبية، ومنه توفير موارد تم إهدارها في ظل سوء الاستخدام والتخصيص؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكاليف وأعباء الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة ومنه استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج[4]؛

---

[1] - صالح صالحي، نفس المرجع، ص57.

[2] - عبد القادر بابا، **سياسة الإستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،2004، ص115.

[3] - مصطفى سلامة، **قواعد الجات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص 127.

[4] - عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص330.

- خلق أقطاب جديدة للتعامل بدل إعطاء الأولوية للاتحاد الأوربي؛
- تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية (الجزائر) وذلك في حالة إلغاء القيود على تلك الاستثمارات[1]؛
- الاستفادة من اتفاق القيود الفنية لضمان ألا توضع القواعد الفنية والمقاييس وإجراءات المطابقة كعقبات غير ضرورية أمام صادراتنا إلى أسواق الدول المتقدمة[2]، مع الاستفادة كذلك من المساعدات الفنية اللازمة لإنشاء وتطوير هيئات التوحيد القياسي الوطنية، والاستفادة من فترة سماح أطول؛
- تنص اتفاقية المنظمة حول السلع الصناعية، على تخفيض وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وهذا ما سيزيد من المبادلات التجارية الخارجية، ويمكن من جلب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة وتقوية فعالية المؤسسات واستفادتها من خبرة ومعارف المستثمرين؛
- الاستفادة من حق الانسحاب[3] وفق ما تنص عليه المادة (15) من الاتفاقية، فإذا كانت مسيرتها ضمن المنظمة غير موفقة يكون لها الحق في الخروج منها بكل بساطة ودون قيود أو شروط؛
- وعليه لا يمكن الجزم نهائيا بنتائج المفاوضات الثنائية، لذا يجب على المعنيين إعداد استراتيجية صناعية وتحديد إحتياجات الصناعة الوطنية، لاستخدام هذه الاستراتيجية في المفاوضات لصالح الاقتصاد الوطني.

مما سبق نستخلص أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يمثل عبئا عليها، ولا يخلق لها مشكلات أو اختلالات داخلية من كثرة الالتزامات وشدتها سواءا الالتزامات الخاصة بربط التعريفة الجمركية أو تخفيضها، كما أنه ليس عليها حاليا أي التزام بإلغاء الدعم لأنها لا تقدم لصناعاتها أي نوع من أنواع الدعم المحظورة، ونستطيع أن نقول بأن المنظمة قد حددت ضمن النصوص الأساسية ثلاثة اتجاهات يتطلب على السياسة الصناعية في أية دولة أن تتوافق معها وهي[4]:

- في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يجب إتباع سياسة صناعية ذات أهداف أفقية تهتم بالمحتوى الاقتصادي مثل الإنتاجية والتجديد والتكنولوجيا دون أن تستهدف قطاعا صناعيا معينا، وعلى هذا الأساس يحظر إتباع أو وضع تشريعات جديدة يكون من شأنها التمييز بين قطاع صناعي وآخر ومن أجل ذلك تحظر المنظمة استخدام القيود الجمركية غير المحددة بتعريفة جمركية مثل: منع الاستيراد، أو تراخيص الاستيراد أو استخدام موانع فنية لمنع انسياب التجارة وغيرها؛
- تصحيح المناخ الصناعي الذي تعمل فيه الوحدات الصناعية، بحيث تدفعها إلى التوافق مع أهداف منظمة التجارة العالمية، مثل: الابتعاد عن ممارسة سياسة الإغراق، أو مخالفة قواعد حقوق الملكية

[1] - سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص 279.
[2] - عادل المهدي، مرجع سابق، ص 314.
[3] - مصطفى سلامة، مرجع سابق الذكر ص 162.
[4] - زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص388.

الفكرية، لذا يجب أن تطور المناخ الصناعي لكي تمنع وتحمي الوحدات الصناعية من الممارسات المضادة لمبادئ منظمة التجارة العالمية، والتي تمارسها الوحدات الصناعية الأجنبية على نحو يضر بالصناعة المحلية، وهنا يكون على سياسة الدولة الصناعية وضع تشريعات تتوافق ومبادئ المنظمة للدفاع عن حقوق المؤسسات الصناعية المحلية؛

- أن توفر الأطر اللازمة لتعظيم استفادة الاقتصاد المحلي من الفرص التجارية الإضافية التي يوفرها تحرير التجارة العالمية، وفي هذا السياق فإن السياسة الصناعية يحق لها استهداف التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والجغرافية مثل: تقديم أنواع الدعم المسموح به، كالدعم الفني للمؤسسات الصناعية، ودعم أهداف صناعية معينة مثل: المناطق الجغرافية الأقل نموا و غيرها، كما يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية تسمح بفترات سماح للحكومات لكي تتمكن من تكييف أدواتها الاقتصادية بما يتفق مع قوانينها، وتختلف فترات السماح حسب ظروف النمو والتقدم الصناعي لكل دولة.

المبحث الثالث: السياسات الصناعية والبرامج التنموية 2001-2019

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عاملا هاما لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها هي المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج وتدخل ضمن تكاليف الإنتاج.

وفي هذا الصدد يمكننا الإستدلال بعلاقة النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي لدول شرق أسيا بمستويات الاستثمار في البنى الأساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنى الأساسية أو الهياكل القاعدية، وفي المقابل نجد دول شرق أسيا ذات الأداء المرتفع تستثمر ما بين 6% إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال بلغ معدل الاستثمار في البنى الأساسية 8% في كوريا، 10% في تايوان، وهذا من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة عن طريق وضع سياسات صناعية، مالية، نقدية وتجارية مميزة ومنتقاة أدت إلى تنويع الصادرات.

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) بدأت الجزائر بتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي

2004/2001، وبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2009/2005، المخطط الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014 والمخطط الخماسي لتنمية 2015-2019.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الحكومة بتطبيقه في أفريل 2001 ويمتد على الفترة 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنفاق الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت بحوالي: 7 مليون دولار موزعة على الأنشطة الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- إختتام العمليات طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية؛
- مستوى نضج المشاريع وتوفير الوسائل وقدرات الإنجاز سيما منها الوطنية؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

الفرع الأول: محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: وفي هذا الصدد، نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار

القطاعات / السنوات		2001	2002	2003	2004	المجموع	
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9	210.5
	تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32	
	السكن والعمران	27.1	4	2.5	2	35.6	
تنمية محلية وبشرية	برنامج التنمية المحلية	28.9	36.9	31.2	16	113	219.3
	برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	3.5	6	4.5	2	16	
	برنامج تنمية الموارد البشرية	41	29.8	16	3.5	90.3	
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	البرنامج الفلاحي	10.6	20.3	22.1	12	65	74.5
	برنامج الصيد البحري	/	/	/	9.5	9.5	
دعم الإصلاحات		6.33	11.35	13.7	15.2	46.58	
المجموع		191.03	174.55	125.1	60.2	541.38	

[1] - زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006، ص179.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: 1- بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص- ص107-111.

2- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2006/2005،ص-ص176-180.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نجد أن الدولة تسعى لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ:541.38 مليار دج موزعة كالتالي:

أولا: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج لتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي بغلاف مالي قدره 210,5 مليار دج وهذا البرنامج يتشكل من ثلاثة جوانب:

أ- التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة، تم تقدير هذا البرنامج بـ 142,9 مليار دج.

ب- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وقدر هذا البرنامج بـ 32 مليار دج.

ج- السكن والعمران: سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، وسيكون السبب في خلق مناصب الشغل وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية والذي قدر بـ 35.6 مليار دج.

ثانيا: التنمية المحلية و البشرية[1]: أرفقت الدولة التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بإيجاد ديناميكية تنموية على المستوى المحلي - نظرا لترابط الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع- وقدرت تكلفته بـ219.3 مليار دج وزعت كالتالي:

أ- التنمية المحلية: إن البرنامج المقترح والمقدر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

ب-التشغيل والحماية الاجتماعية: إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلافا ماليا يقدر بـ 16 مليار دج، وهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة التي من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائم.

ج- تنمية الموارد البشرية: تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

[1] - Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, p.p (4-10).

ثالثا: دعم النشاطات الإنتاجية: يندرج هذا البرنامج ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادرتها من المنتوجات الزراعية، والذي خصص له ما قيمته 74.5 مليار دج موزعة كالتالي:

أ- الفلاحة : يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وقد قدرت تكلفته بـ 65 مليار دج.

ب-الصيد والموارد المائية: يتطلب إنجاز هذا البرنامج إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، ويقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بـ 9,5 مليار دج، حيث يتضمن البرنامج مبدئيا البناء، تصليح وصيانة البحرية...إلخ، ومن ثم التكييف، التقييم، التبريد والنقل... إلخ للأنشطة الإنتاجية.

رابعا: دعم الاصلاحات: إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم إتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (6): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

الوحدة مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	**20**
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	**22,5**
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	**2**
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	/	**2**
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05		/	**0,08**
المجموع	**6,33**	**11,4**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

Source : Bilan du programme de soutien de la relance économique, appui aux réformes, Septembre 2001 à Décembre 2003, P20. http://www.cg.gov.dz/dossiers/plan_relance.htm.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، أنه ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص المزيد من الموارد المالية

التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وتحرير إنتقال رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحضير للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1].

الفرع الثاني: تقيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما يلي:[2]

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181مشروع.
- يوجد 26% من المشاريع قيد الانجاز أي حوالي 4093 مشروع.
- 01% من المشاريع لم يشرع في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة من التمويلي الإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الصناعي مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي اثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة التغيرات الاقتصادية.
- بينما اتجهت معدات البطالة إلى التناقص بصفة مستمرة خلال هذه الفترة حيث انتقلت من29.5% سنة2000 إلى 17.7% سنة 2004[3].
- تعزز النمو وتسارعت وتيرته حيث ارتفع نمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة في هذه المرحلة ارتفعت نسبة النمو التي لم تعرفها الجزائر من قبل حيث انتقل من3.2% سنة 1999 إلى أقصاها6.8% سنة2003 و5.2% سنة2004 وتحسنت نوعيته، لاسيما في قطاعات الفلاحة والمحروقات والبناء.
- ويبقى النمو الصناعي وحده غير كافي ودون المستوى المطلوب. وذلك أن النمو مدعم بواسطة النفقة العمومية ولكن ليس وحدها[4]، وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5% من مجموع الاستثمارات وتم

[1] - حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001-2002، ص238.

[2] لعمرية لعجال، اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر1،باتنة ،2017، ص146.

[3] ميسوم طالبي ، دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة و توفيرها للشغل خلال الفترة 2000-2014 ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية ،العدد،29 جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص230.

[4] بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد – 05 أفريل2014 ص56.

التركيز كذلك على الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة40.5% من أجل بناء الاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم (7): نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال1999 -2004

القطاعات الاقتصادية	1999	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	1.8	2.6	4.7	6.9	5.2
معدل نمو قطاع المحروقات	6.1	1.6-	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج المحروقات	3.2	5.00	5.2	5.9	6.2
الفلاحة	2.7	13.2	1.3-	19.7	6.41
الصناعة	1.62	1.1	2.9	3.5	2.6
الأشغال العمومية	1.4	2.8	8.2	5.5	8
الخدمات	3.14	3.1	5.4	4.5	7.7

المصدر: موقع وزارة المالية http://www.mf.gov.dz/ والديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz

نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسن ملحوظ خلال الفترة 2001-2004 حيث وصل إلى أعلى نسبة له سنة 2003 قدربـ 6.9% وتراجع سنة 2004 إلى 5.2% راجع هذا التحسن إلى الزيادة في معدلات نمو قطاع المحروقات2001-2003 وسبب الانخفاض في2004 راجع إلى انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات في حينٌ أن معدلات النمو خارج المحروقات عرفت ارتفاعا متواضعاً طول الفترة 2001-2004 حيث قدرت بـ6.2%، كما يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، حيث أن قطاع المحروقات عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي طرأت على أسعار البترول بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا ايجابيا بعد 2003 حيث قدر بمعدل8.8% وانخفضت هذه النسبة في نهاية البرنامج إلى3.3% سنة 2004. أما في قطاع الفلاحة عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الإنتاج والنمو المسجلة حيث كانت أعلى معدلات سجلت في هذا القطاع سنتي 2001 بمعدل 13.2% وفي 2004 بمعدل 6.41%، في قطاع الصناعة لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية. ويمكن تقييم ما جاء به مخطط الإنعاش كما يلي حيث أن[1]:

- **قطاع الفلاحية:** حصل على مبلغ نقدي قدر بـ 5.5 مليار دج من مخطط الإنعاش وقد حقق هذا القطاع خلال الفترة معدلات نمو متذبذبة راجع إلى الظروف المناخية، حيث سجل انخفاض سنة 2002 قدر بـ-1.3% وارتفع إلى19.7% سنة 2003 راجع إلى تحسن الظروف المناخية بالأساس وإلى زيادة الدعم ألفلاحي لكن شهد انخفاض إلى6.41 %سنة 2004.

[1] - قصابي شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية جامعة المسيلة، 2019، ص 137

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** حصل هذا القطاع على أكبر مخصصات البرنامج وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع حيث انتقل معدل نموه من2.8% سنة 2001 إلى8.2% سنة 2002 هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع النفقات في هذا القطاع، إذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي خلال الفترة المعنية 200 مليار دج يعكس التطور الكبير الذي شهده القطاع.
- **قطاع الصناعة:** سجل القطاع الصناعي نمو متدني قدر متوسط نمو القطاع 2.6% ويرجع إلى مساهمة القطاع الخاص في ظل اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية حيث عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي خارج المحروقات ثباتا على العموم لم يتغير إلا بحوالي-0.4%، راجع إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر من هذا المخطط. أما قطاعات الطاقة والقطاعات الاستخراجية ومادة البناء عرفت ارتفاع في المتوسط قدر على التوالي بـ5.4%، 1% ، 2.2% مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- **قطاع الخدمات:** ساهم بدور كبير في النمو الاقتصادي خلال الفترة من خلال المعدلات الموجبة والمحققة سواء في الإدارات العامة أو خارجها ويرجع بالأساس إلى ما جاء به المخطط من تنشيط قطاع النقل والاتصالات.

مما سبق يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش لم يؤثر على نمو الناتج المحلي الحقيقي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بشكل رئيسي، حيث ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني، أدت إلى الزيادة في الناتج المحلي، أما قطاع الفلاحة والصيد ساهم بشكل ضئيل في الناتج المحلي لأنه يتأثر بالظروف المناخية، ويبقى أكبر مساهم في الناتج المحلي هو قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية لـ 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

واعتزمت الحكومة أثناء هذه الفترة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وعملت كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي ظل إستمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد[1]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

[1]- مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2003، ص 41 – 42.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009: وفي هذا الإطارسنوضح بالجدول التالي المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009) :

جدول رقم (8): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب

الوحدة مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة %	القطاعات	المبلغ	النسبة %
أولا – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها :	**1.908,5**	**45.4**	قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393,0	
السكنات	555,0		قطاع تهيئة الإقليم	10,15	
الجامعة	141,0		**ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:**	**337,2**	**8**
التربية الوطنية	200		الفلاحة و التنمية الريفية	300,0	
التكوين المهني	58,5		الصناعة	13,5	
الصحة العمومية	85,0		الصيد البحري	12,0	
تزويد السكان بالماء **(خارج الأشغال الكبرى)**	127,0		ترقية الاستثمار	4,5	
الشباب و الرياضة	60,0		السياحة	3,2	

الثقافة	16,0		المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4,0	
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0		**رابعا : تطوير الخدمة العمومية و تحديثها**	**203,9**	**4.9**
أعمال التضامن الوطني	95,0		العدالة	34,0	
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19,1		الداخلية	64,0	
إنجاز منشآت للعبادة	10,0		المالية	65,0	
عمليات تهيئة الإقليم	26,4		التجارة	2,0	
برامج بلدية للتنمية	200,0		البريد و التكنولوجيا الجديد للإعلام و الاتصال	16,3	
تنمية مناطق الجنوب	100,0		قطاعات الدولة الأخرى	22,6	
تنمية مناطق الهضاب العليا.	150,00		**خامسا : برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال**	**50,0**	**1.2**
ثانيا : برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها :	**1.703,1**	**40,5**	**مجموع البرامج الخماسي 2005-2009**	**4.202,7**	**100**
قطاع النقل	700,0				
قطاع الأشغال العمومية	600,0				

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

يمكن الإشارة من خلال الجدول أعلاه إلى أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري حيث يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال الفترة 2001-2004، وبذلك تحرص الحكومة على تطبيق:

أولا: استراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو و تحسين مستوى معيشة السكان: حيث خصص لهذه الأخيرة النسبة الأكبر من قيمة برنامج دعم النمو الاقتصادي بـ 45.5 % أي مايقارب 1908.5 مليار دج، ويعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، وتحسين ظروف المعيشة للسكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن حيث قرر حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف المتمدرس، إضافة إلى التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزود بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و26 مطعم جامعي قصد توفير أفضل ظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية: يحتل هذا الجانب حوالي 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي يعادل 1703.1 مليار دج، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت القاعدية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، ويأتي قطاع النقل في

صدارة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و3 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولايقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 700 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فيتضمن إنجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية[1].

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في 5 قطاعات رئيسية و هي [2]:

- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، إذ يعد أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف إلى ما يلي:
  - تطوير المستثمرات الفلاحية؛
  - تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛
  - حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
  - محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛
  - حماية السهوب وتنميتها.
- الصناعة: خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.
- ترقية الاستثمار: حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواءا أكانت محلية أو أجنبية.
- الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواءا ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.
- السياحة: خصص لهذا القطاع ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط لاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، ونظرا لما للصناعة التقليدية من أهمية في المجتمع، فقد خصصت الدولة له ما يقدر بـ: 4 مليار دج قصد تحقيق ما يلي:

[1]- برنامج دعم النمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، ص36.
www.peremeir-(minstre.gov.dz/arabe/mesia/pdf/textereference/texteEssentiels/prog Bilan)
[2]- برنامج دعم النمو الإقتصادي، مرجع سابق، ص16.

- إنجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة وإنجاز متاحف للصناعة التقليدية؛
- إعادة تأهيل وحدات إنتاج للصناعة التقليدية؛
- إنجاز غرف للصناعة التقليدية والحرف؛
- دعم وتطوير أنشطة الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

- ❖ البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.
- ❖ العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاعا حساسا يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.
- ❖ الداخلية: والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.
- ❖ التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسطية وهي:
  - إنجاز مخابر مراقبة النوعية؛
  - إقتناء تجهيزات مراقبة النوعية؛
  - إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- ❖ المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

خامسا: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال: من أجل جلب المزيد من الاستثمارات ستسهر الحكومة على مواصلة تنفيذ استراتيجيتها في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ستعمل على تحديد وإنجاز مخطط عمل سريع وحقيقي لتطوير وإستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قصد تشييد مجتمع جزائري للإعلام[1]، ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج خصصت له الحكومة ما يقدر بـ 50 مليار دج.

الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية المصاحبة للبرنامج: رافق هذا البرنامج مجموعة من السياسات الاقتصادية يمكن إجمالها فيمايلي:

[1] - برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، جويلية 2004، مجلس الأمة- الجزائر، ص 52 – 53.

أولا: تحسين إطار الاستثمار: ويتجلى في:

أ- ترقية الاستثمار وضبطه: إن المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته توفر إطارا قانونيا ملائما لترقية الاستثمار.

وعملت الحكومة على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولجان مساعدة مشاريع الاستثمارات وتحديد مواقعها (CALPI)، وعرفت هذه الآليات الانطلاق الفعلي "للشباك الوحيد" لصالح المستثمر، كما طورت في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الاستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين وسهرت الحكومة على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

ب- تسوية مسألة العقار: فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير والذي يسمح بتثمين المناطق الموجودة وتطوير مناطق جديدة وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات، وعملت الحكومة أيضا على إستكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، أما بالنسبة للعقار الفلاحي فقد إقترحت الحكومة ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الإمتياز الذي ضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما، وعكفت الحكومة بالموازاة مع ذلك على تسهيل سندات الملكية في إطار القانون إلى ملاك الأراضي الفلاحية، كما فتحت الحكومة في ظل التشاور ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: سعت الحكومة لدعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مردُّه إلى الغش ويعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل إحترام القوانين للخطر.

ثالثا: عصرنة المنظومة المالية: إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها، وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- تقليص آجال التحصيل بين البنوك لمختلف أدوات الدفع الكتابية؛
- إعادة تأهيل طرق الدفع الكتابية الكلاسيكية (شيكات، السندات، التحويلات)، ومن خلالها تحسين العمليات البنكية الأساسية، إضافة إلى ترقية أدوات الدفع العصرية (اقتطاعات، العمليات بالبطاقات)؛
- تحسين نوعية ومصداقية المعلومات[1]؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛

[1] - مفتاح صالح، بن عبيد فريد، **واقع وافاق تأهيل المنظومة المصرفية في الجزائر، سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات** - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- ، بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص9.

- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال سواءا تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار وتسيير محكم أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي سيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواءا تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، خاصة من أجل التحكم في المهن الجديدة؛
- إنعاش البورصة وتطويرها[1].

الفرع الثالث: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009: شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة انخفاضا بسبب تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات وذلك لانخفاض أسعار النفط الناتجة عن انخفاض الطلب على البترول بسبب أزمة 2008 بالإضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من النفط، في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا بلغت ذروته سنة 2009 بـ10.5%، والأثر الايجابي لهذا البرنامج بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية

الجدول رقم (9): نسب نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة2005-2009

القطاعات الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-0.8
معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.00	3.00	2.4	2.1
الفلاحة	1.9	4.9	5.00	-5.3	21.1
قطاع الصناعة العمومية	-4.5	-2.2	-3.9	-1.9	-3.5
صناعات قطاع خاص	1.7	2.1	3.2	3.8	4.2
الأشغال العمومية	7.1	11.6	9.5	9.8	9.9
خدمات خارج الإدارات العمومية	6.00	6.5	6.8	7.8	7.4
خدامات الإدارات	3.00	2.1	6.1	8.4	8.7

المصدر: موقع وزارة المالية www.mf.gov.dz

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر2014، ص215.

[1] - مجلة الفكر البرلماني، مرجع سابق، ص ص 38- 40.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي: [1]

اتسم معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.

- **القطاع ألفلاحي:** ساهم هذا البرنامج في رفع معدلات نمو الناتج المحلي بين2007-2008 ما يقارب 3.1% لكنه انخفض بشكل حاد في 2008 وهذا راجع إلى الظروف المناخية التي تؤثر على العملية الإنتاجية، لهذا القطاع رغم دعم القطاع ألفلاحي. ثم ارتفع بعد ذلك ووصل معدل نمو هذا القطاع إلى21.1% في2009.
- **القطاع الصناعي:** حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة بلغت4.2% لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة2005-2009. راجع إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعتبر أهم قطاع ساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو الناتج المحلي خصوصا حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج في القطاع حوالي9.5% خلال الفترة 2005-2009 نتيجة المبالغ الضخمة التي وجهت لهذا القطاع.
- **قطاع الخدمات:** يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي ويعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، بلغ متوسط الناتج في الإدارات العامة5.2% و6.7 % خارجها.

تم الكشف في2008 على عمليات إعادة التقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وجود تأخر في انجاز المشاريع بمبلغ130 مليار دولار.

ساهم البرنامج في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.64% سنة2004 الى10.15% سنة2009.

غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

تبذير الموارد المالية مما اثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر2014، ص215.

واصلت الجزائر اعتمادها على البرامج والمخططات التنموية ذات المدى الزمني المتدرج، وحجم استثمارات متزايد وهذه البرامج هو البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، وهذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ286 مليار دولار أي ما يعادل 214 21 مليار دج[1]، وهو ذو شقين:

أ- الشق الأول يركز على استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ قدره 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار.

ب- أما الشق الثاني فيرتكز على إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدر بـ 11534 مليار دينار، أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الفرع الأول: أهدافه: هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الاساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الامة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية، وتطوير المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والاداة الوطنية في قطاع البناء والاشغال العمومية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

الفرع الثاني: مضمونه[3]: إن البرنامج الخماسي للتنمية يتوافق والالتزام الذي أعلنته السلطات العمومية من أجل تدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي أو تحديدها، وهذا أمر

[1] www.premier-ministre.gov.dz

[2] - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الخامس - يناير 2020، مصر.

[3] - أ.د شريط عابد، أ. بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد السادس، الجزائر، ص97.

يفرض نفسه، خاصة وأن الحاجة إلى التنمية البشرية والتي حصتها 40% من غلاف هذا البرنامج، متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب، في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيداً من توسيع نسيج المنشآت القاعدية .

إن هذا البرنامج يشكل امتداداً للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق، وهو يشمل على ستة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المحاور	المبالغ مليار دج	النسب %
التنمية البشرية	10 122	50%
المنشآت الأساسية	6 448	32%
تحسين الخدمة العمومية	1 666	8%
التنمية الاقتصادية	1 566	8%
مكافحة البطالة	360	2%
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1%
المجموع	20 412	100%

المصدر: بوابة الوزير الأول، Le plan quinquennal 2010-2014 juillet 2010 www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول يتبين لنا[1]:

أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5% من مبلغ البرنامج حيث وجهت لانشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، واعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الاساسية فقد خصص له ما نسبته 31.5% من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي، كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8.16% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

[1] - د. هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 49.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وانشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 1.8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته 1.2% من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الاعلام
الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

الفرع الثالث: تقييم البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014: يتم تقيم المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر للمخطط الخماسي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر 2010-2014

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.3	2.5	2.7	2.8	3.8
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (%)	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6
معدل البطالة (%)	9.96	9.96	10.97	9.81	10.61
معدل التضخم (%)	4.10	4.52	8.89	3.25	2.92
نمو قطاع الفلاحة (%)	06	10.5	7.2	8.8	3.4
نمو قطاع الصناعة (%)	2.5	2.2	5.1	4.1	4.5
نمو قطاع البناء والأشغال العمومية (%)	6.6	5.2	8.2	6.6	6.7
معدل نمو قطاع الخدمات (%)	6.9	6.1	6.4	7.8	6.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2010و2014،

- إحصائيات البنك الدولي بالنسبة لمعدلات النمو الناتج الداخلي الخام.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا عند مستويات منخفضة خلال الفترة 2010-2014 لم تتجاوز3.8%، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة

انخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات بسبب عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة. في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المقبول، وذلك راجع للأثر الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي، كما أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهدت معدلات متواضعة، وذلك راجع إلى الانخفاض المستمر في معدل نمو قطاع المحروقات الذي وصل إلى-5.5% سنة2013 الأمر الذي يؤكد الارتباط الطردي القوي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات، ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة2010-2014. ويمكن تقيم القطاعات الاقتصادية كما يلي:

- **القطاع ألفلاحي:** خصص لهذا القطاع حوالي1000 مليار دج ضمن مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، أي حوالي 03 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم النمو. وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج ألفلاحي خلال الفترة2010 -2014 بحوالي8,1% وكان ذلك في2013، محققا بذلك أعلى معدلات النمو القطاعية خلال نفس الفترة محتلا بذلك المرتبة الرابعة سنة 2011 ثم الثالثة سنة 2012فالثانية سنة 2013 كأكبر مساهم في خلق الثروة، لكن تراجع معد النمو في القطاع ألفلاحي سنة 2014 حيث انخفض إلى 3.4%.
- **القطاع الصناعي:** سجل هذا القطاع معدلات نمو مقبولة على العموم خلال فترة البرنامج، محققا أعلى نسبة سنة2012 بـ5.1% وهي أعلى نسبة نمو في القطاع الصناعي على مدار13سنة الأخيرة. ليتراجع سنة 2013عند4.1% ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل معدلات نمو متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية، بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد ا نتيجة تطبيق برنامج التنمية الخماسي.[1]
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات المهمة في عملية خلق الثروة الوطنية، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة البرنامج الخماسي، وبلغ أعلى ارتفاع له سنة 20120بنسبة نمو وصلت إلى8.2%، نتيجة حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن، لتتراجع إلى6.6% سنة2013 بسبب الانتهاء من أغلب برامج ومشاريع البنية التحتية (الطريق السيار شرق-غرب، المترو، السكن)، لكن يبقى الأداء القوي لهذا القطاع من أهم العوامل المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة.
- **قطاع الخدمات:** لقد شهد هذا القطاع في السنتين الأوليتين من البرنامج الخماسي للتنمية، تراجع في معدلات النمو بالمقارنة مع السنوات الماضية، لكن رغم ذلك بقيت هذه المعدلات موجبة وأكبر من تلك

[1] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014 ص190.

المسجلة عموما في الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، لتتحسن في السنوات الأخيرة بفعل ديناميكية فرعي التجارة والمواصلات. ليحقق قطاع الخدمات سنة 2013 أعلى معدل نمو منذ 2009، ليصبح بذلك أول مساهم في الناتج المحلي الخام بعد المحروقات بـ23.1%[1]. ويعتبر ذلك من نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من بين أهدافه تحسين الخدمة العمومية حيث خصص لذلك حوالي1666 مليار دج. بالإضافة إلى تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص. الأمر الذي كان له اثر ايجابي على أداء هذا القطاع.

- **قطاع المحروقات:** لقد استمر قطاع المحروقات في التراجع خلال الفترة2010-2013 ليفقد سنة 2013 حوالي 25% من قيمته المضافة خلال 08 سنوات، نتيجة عدة عوامل منها تراجع إنتاج وصادرات المحروقات بسبب أحداث **تيقنتورين**، وتراجع الأسعار على المستوى الدولي خلال2013 مقارنة بسنتي 2011و2012 متأثرة بالاقتصاد العالمي. الأمر الذي أثر على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الخام الذي وصل سنة2013 إلى 29.9%[2].
- **التسديد المسبق للمديونية:** انتهت عشرية التسعينات بتسجيل مديونية كبيرة شكلت عبء على الاقتصاد الجزائري، إذ كادت خدمات المديونية أن تمتص الجزء الأكبر من عوائد الصادرات النفطية، لذلك قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، وقد عرفت المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل ميل للانخفاض منذ2004 تاريخ الشروع في التسديد المسبق للمديونية، حيث انتقلت المديونية الخارجية من21.41 مليار دولار نهاية 2004 إلى5.06 مليار دولار نهاية2006، واستمر ميل المديونية الخارجية حتى واصلت المديونية الخارجية في الانخفاض إلى أن بلغت 3.39 مليار دولا سنة 2013، و3.73 مليار دولار 2014.

المطلب الرابع: البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو االقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302[3].

[1] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, p 21.

[2] Banque d'Algérie, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, p22.

3 - مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 13 شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015

وقد خصصت له ميزانية إجمالية قدرها 262 مليار دولار[1] وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار، بينما بلغت ميزانتي 2015 و2016 على التوالي: 4079.6 مليار دج ثم 1894.2 مليار دج، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية الحصة الأكبر.

الفرع الأول: أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الاولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام (الاجمالي)، وفق معدل سنوي قدره 7% بحلول سنة 2019؛
- إعطاء أهمية اكبر للتنويع االقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

الفرع الثاني: مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

على ارض الواقع، أدى انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 واستمراره خلال السنتين الموالييتين (2015-2016)، إلى تراجع كبير في مداخيل الدولة ذلك ان عائدات النفط تشكل 95% من إجمالي الصادرات، ولأجل تدارك هذا الوضع بادرت السلطات إلى تبني عدة إجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة، وعليه تم اقفال حساب هذا البرنامج البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 مع غلق جميع صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد بإستثناء تلك التي تعد ذات أولوية وأهمية، وعليه تم فتح حساب تخصيص جديد بعنوان برنامج الاستثمارات العمومية تحت رقم 145- 302 والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج (محول من الحساب السابق) والذي يعطي صورة على انخفاض ميزانية البرنامج للفترة المتبقية (2017-

1 - حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكمية للإقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد5 ،2017، ص338.

2 - د. هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 51.

2019) وهو ما سيكون له تأثير لا محالة على تحقيق الأهداف المنوطة بالبرنامج ولا سيما النمو والتشغيل في نهاية المدة.

وبناءا على سيرورة هذا البرنامج خلال السنتين الأوليتين (2015-2016) يمكن تدارس طريقة توزيع مخصصاته المالية خلال هذه الفترة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 12: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

المحاور	2015	2016	المجموع مليار دج	النسب %
الصناعة	5,1	4,7	**9,8**	**%0**
الفلاحة	209,4	198,2	**407,6**	**%7**
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	**47,5**	**%1**
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	**2295,5**	**%38**
التربية والتكوين	227,8	78,6	**306,4**	**%5**
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32,7	**184**	**%3**
دعم الحصول على سكن	234,3	24,4	**258,7**	**%4**
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	**1760**	**%29**
عمليات براس المال	464,6	239	**703,6**	**%12**
المجموع	**4 079**	**1 894**	**5 973**	**%100**

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على:

- قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر، 2014 يتضمن قانون المالية لسنة، 2015 الجريدة الرسمية، عدد:78 الصادرة في 2014/12/31، ص48.
- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة، 2016 الجريدة الرسمية، عدد 72 الصادرة في 2015/12/31، ص38.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة االقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ) بـ11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد

وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

الفرع الثالث: تقييم نتائج البرنامج الخماسي لتنمية 2015-2019: يتم تقيم[1] هذا البرنامج من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم(13): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2015-2019

المؤشرات	2014	2015	2016
سعر النفط (دولار للبرميل)	**100.2**	**53.1**	**45**
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.8	3.7	3.2
معدل التضخم (%)	2.92	4.78	6.40
معدل البطالة (%)	10.6	11.2	10.5
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-9.28	-27.53	-26.03
الميزان التجاري (مليار دولار)	0.46	-27.28	-20.12
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (%)	5.6	5.00	2.3
عائدات المحروقات (مليار دولار)	58.4	33.08	27.9
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.74	3.02	3.85

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2016، بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

ألقى تراجع أسعار النفط منتصف 2014 واستمراره سنتي 2015-2016 بظلاله على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث شهدت أسعار النفط تراجعا بحدود 47% و55% سنتي 2015-2016 عن أسعار2014، مما نجم عنه تراجع في معدلات النمو الاقتصادية، وان كانت طفيفة في البداية 3.7% ثم 3.2% بفضل النمو المسجل في قطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والبناء والاشغال العمومية، إلا انها سوف تكوف أكثر بروزا انطلاقا من سنة 2017 (1.3%) كما أدى ذلك إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات وبقوة بانتقاله من 9.28 مليار دولار إلى 27.5 مليار دولار ثم 26 مليار دولار للفترة (2014-2016) وذلك نتيجة الهبوط الحاد في عائدات المحروقات بشكل أساسي (ذات الوزن في الصادرات) بأكثر من 50% سنوات 2015، 2016 ومن ثم تسجيل عجز متزايد في الميزاف التجاري برصيد 27 ثم 20 مليار دولار مقارنة برصيد موجب 0.45مليار دينار سنة 2014، وانعكاسا لذلك سجلت احتياطات الصرف الأجنبية للبلد تراجعا إلى 144.3 مليار دولار ث 114.2 مليار دولار مقارنة بـ 179 مليار دولار سنة 2014،

[1] - http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1083 المحاضرة 08، مقياس اقتصاد جزائري، علوم اقتصادية، ليسانس 2، المركز الجامعي ميلة، 2021/2020، ص4.

رغم ذلك تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا. حيث يبقى الدين الخارجي مستقرا في حدود 3.5 مليار دولار.

وخلال نفس الفترة (2014-2016) سجل سعر صرف العملة المحلية تراجعا مقارنة بالعملات الأجنبية كالدولار والاورو مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، حيث انتقل معدل التضخم من 2.9% إلى 4.8% ثم 6.4% لذات الفترة، اما بالنسبة للتشغيل فقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعا في 2015 (11%) ثم انخفاضا سنة 2016 (10.5%) وهذا راجع للتحفيزات الضريبية والإدارية لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما انها مرشحة للاستقرار أو الانخفاض بسبب إجراءات التقشف وتجميد المشاريع مستقبلا.

خلاصة الفصل الثاني:

بالرغم من سعي الحكومة الجزائرية للخروج من النظم الاقتصادية التي إعتمدت بشكل أساسي على الزيادة في عائدات النفط – تحضير الاقتصاد إلى ما بعد النفط – إلا أن هذا التغير لا يزال بطيئا جدا و هذا يضع القطاع الصناعي بشكل عام و قطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص في معادلة صعبة من جهة غير قادر بعد على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الحاصلة في العالم و من جهة أخرى على تنمية قدرته للإستمرار في الإقتصاد.

والجزائر تظل تابعة وبقوة للمحروقات بالرغم من الخطابات السياسية الرسمية الداعية إلى خلق اقتصاد متطور ومتنوع منذ نهاية عشرية السبعينات، فبعد مرور سنوات قليلة شكلت المحروقات نسبة تزيد عن 95% من إجمالي الصادرات في إشارة إلى هيمنة قطاع المحروقات على بنية وهيكلة الاقتصاد والتي تزداد قوة في الوقت الذي يتقهقر فيه القطاع الصناعي خارج المحروقات وذلك في العديد من فروعه، حيث لاتزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لغياب استراتيجية شاملة للتصدير وغياب سياسة صناعية متجهة نحو الخارج تعمل على خلق صناعات منتجة بقصد التصدير، جعل الخطوات المتخذة في سبيل تشجيع التصدير ضمن أهداف السياسة الصناعية لهذه المرحلة قليلة الفعالية فلم تحقق نتائج يعتد بها، والانفتاح التجاري "المستعجل" كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية فلقد أصبحت خسائر الصناعة لحصتها من السوق معتبرة جدا فبات من الصعب الحفاظ أو تحسين حصتها في السوق المحلي للمنتجات الصناعية، أما غزو الأسواق الخارجية فقد أصبح يشكل هدفا بعيد المنال إن لم نقل مستحيلا، فهذا الانفتاح يهدد في الوقت الراهن ليس فقط بقاء العديد من المؤسسات غير التنافسية بل يهدد الاستثمار المنتج.

لعل في كل ما تقدم إشارة واضحة إلى أن الصناعة الجزائرية تتسم بغياب تام لإستراتيجية صناعية تضمن هذا القطاع مما يصعب دخولها للمنظمة العالمية للتجارة بالوضعية الحالية، فالاستراتيجيات التي تم وضعها إلى حد الآن لتحضير هذه الصناعة لتكون منافسة تحسبا لإنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بعد دخول إتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ لم تعطي النتائج المرجوة منها، لأنها تبقى ناقصة ولن تسمح للصناعة الوطنية بالصمود كثيرا أمام إنفتاح السوق الجزائرية على المنافسة العالمية، الحقيقة أن الجزائر تدخل ملعب التنافسية المعاصرة بقاعدة اقتصادية ضعيفة وصناعة محلية نجحت في العيش من خلال الحماية والدعم الحكومي.

الفصـــل الرابع:

تقييم وتحليل الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

تمهيد:

بالرغم مما يتوفر للجزائر من إمكانيات تصنيعية كتوفر صناعات عديدة لها فرص تصديرية متنوعة حيث تتمتع بمزايا تنافسية ديناميكية ويمكنها إكتساب المزيد منها، كما يتوفر في الجزائر ثروات معدنية هائلة لم تستغل بعد ومورد بشري مهم يمكن تكوينه وتدريبه والإستفادة منه مستقبلا، بمعنى أن الصناعة الجزائرية تتمتع بميزة ديناميكية تنافسية لم تترجم حتى الآن إلى الإنجازات الممكنة، ويمكن أن يعمل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 على تطوير هذه البنية الأساسية وتحديدها لتكون مناخا ملائما لجذب الإستثمارات الأجنبية خاصة.

وبالرغم من هذه المميزات التي تتمتع بها الصناعة الجزائرية، إلا أنها مازالت تعاني من قلة القدرة التنافسية لمنتجاتها وضعف البنية الأساسية اللازمة للتصدير كنقص طاقات النقل والتخزين وإرتفاع تكلفتها، وصعوبة الحصول على المعلومات التجارية وضعف أساليب التسويق، وغياب الإطار المؤسساتي لتنمية الصادرات الجزائرية.

إذن، يستدعي الامر تحديث الصناعة الجزائرية والذي يتطلب إعادة صياغة سياسة صناعية كمشروع قومي في المدى الطويل يهدف لزيادة نصيبها والناتج المحلي الإجمالي كنسبة ورقم مطلق لتلبية إحتياجات السوق المحلي وتحقيق هدف التصدير في عالم جديد يقوم على تحرير التجارة والأسواق الخارجية، فماهي أهمية وآفاق السياسة الصناعية وفق النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر؟

المبحث الأول: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية.

المطلب الأول: تعريف وأهداف النموذج:

تمت المصادقة على هذا النموذج الجديد للنمو في 26 جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية.

الفرع الأول: تعريف النموذج: ويعبر هذا النموذج عن برنامج تنموي يحتوي على جملة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الاجل (العجز الميزانياتي)، وتحقيق

مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي في المدى المتوسط والبعيد للخروج من التبعية النفطية إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا واستدامة[1].

وعليه فقد ارتكز هذا النموذج في بلوغ أهدافه على شقين أساسيين، كالتالي1:

أ-**المقاربة المستجدة للموازنة:** حيث يبرز النموذج أهداف رئيسية آفاق 2019 كالتالي:

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- خفض محسوس في عجز الخزينة في حدود سنة 2019؛
- تجنيد موارد إضافية ضرورية من السوق المالي الداخلي.

ب-**مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي** : وتضم جملة أهداف على المدى المتوسط والطويل (2020-2030):

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا؛
- مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 2.3 مرة لذات الفترة؛
- مضاعفة نصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% (2015) إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030؛
- تحقيق تحول طاقوي في البلد، وذلك بالخصوص في خفض معدل الإستهلاك الداخلي للطاقة إلى حدود النصف (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ومن ثم يستهدف هذا النموذج، تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة وذلك عبر ثلاث مراحل أساسية:

وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل في[2]:

- المرحلة الأولى مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019: وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
- المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025: هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما
- المرحلة الثالثة مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030: تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%.

[1] - ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، عدد10، 2017، ص 91.

[2] - النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، ص2.

- http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال[1].

الفرع الثاني: أهداف النموذج والتدابير اللازمة لإنجاحه:

أ- **أهداف النموذج:** وتستهدف هذه الإجراءات تفعيل القطاعات والنواحي الاقتصادية الآتية:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- عصرنة القطاع الفلاحي؛
- الانتقال الطاقوي؛
- تنويع الصادرات.

ب- **التدابير اللازمة لإنجاح النموذج:** إن تجسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من اجل إرساء دعائم اقتصاد يليق ببلد بحجم وقدرات الجزائر المادية والبشرية، يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية، مع ضرورة بجسيدها على ارض الواقع بالتركيز على النواحي الآتية[2]:

- القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا؛
- عصرنة القطاع الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي وتحقيق تنويع الصادرات، عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى ومميزات كل منطقة، توسيع رقعة الزراعة المروية وفق الاساليب العلمية، ضمان وصول الدعم الى الفلاحين الحقيقين، بما يساهم في تحسين اداء المستثمرات العائلية وتثمين المنتوج المحلي؛
- تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛
- تمويل الاستثمار: من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، وتطوير سريع لسوق رؤوس الأموال؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه؛
- تحقيق التحول الطاقوي نحو مصادر بديلة، لضمان الامن الطاقوي وتنويع الصادرات؛
- ضرورة تجاوز فترة التباهي بالامكانيات السياحية إلى بناء قطاع سياحي فعال مولد للثروة؛

[1] - مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص3.
- http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-daction-du-gouvernement-2017-ar.pdf

[2] - ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية؛
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة؛
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة؛ ودعم الصادرات الناشئة؛
- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد، عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة.

المطلب الثاني: المجالات الاستراتيجية لإحداث التغيير اللازم في الاقتصاد:

من أجل تحقيق الأهداف المشار اليها سابقا، فإن النموذج يحدد ثلاثة مجلات استراتيجية لإحداث التغييرات الكمية والنوعية اللازمة في الاقتصاد، كالتالي:

الفرع الأول: السياسة الصناعية وديناميكية القطاعات المطلوبة: حيث يتوجب التنويع تنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو.

أ- **على مستوى سوق العمل:** فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، يقابله معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6,5-7,4% لقطاع الخدمات، على اساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1,7% خلال الفترة المرجعية[1].

ب- **على مستوى الفروع الصناعية[2]:** يتم وضع استراتيجية صناعية للفروع يتم تنظيمها وفقا للمحاور الأربعة الآتية:

- دعم القطاعات التي تمتلك فيها البلاد مزايا تنافسية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في بعض المجالات.

[1] - عبد الوهاب بوكروح، النموذج الإقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع؟، جريدة الجزائر اليوم عدد : 2017/04/10.
[2] - العقون زهرة، فيكارشة سفيان، **أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق مقارنة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر**، الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري، الجزء الأول، جامعة الاغواط، مارس 2021، ص395.

- دعم القطاعات التي تمتلك فيها البلاد مزايا تنافسية مبنية تساعد من خلال أثرها الانتشاري على تطوير كامل الاقتصاد.
- استراتيجية لإحلال الواردات من خلال استبدال تدريجي لواردات السلع نصف المصنعة والسلع النهائية بإنتاج وطني صناعي في بعض المجالات.
- دعم النشاطات الصناعية في بعض القطاعات التي تكون فيها فرص التصدير على المدى البعيد كبيرة مثل القطاع الرقمي.

ت- **على مستوى التوزيع الإقليمي للتنمية الصناعية:** يتم هذا التوزيع من خلال إعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإدماجه، وهذا عبر وضع مخططات تحدد تموقع النشاطات الصناعية عبر التراب الوطني في إطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ومنه اقترح النموذج ما يلي[1]:

- مراجعة تسيير العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
- التجميع التدريجي لكامل الوعاء العقاري الصناعي في يد هذه الوكالة وكذا إدراج الحظائر التكنولوجية.
- وضع برنامج جديد للمناطق الصناعية.

الفرع الثاني: تعزيز نظام الاستثمار: وذلك من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة(PPP) وهذا يتطلب :

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

الفرع الثالث: الملاءمة الخارجية: الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الاطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، حيث سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام، الذي سيسجل نموا بـ 6,5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون

[1] - نفس المرجع، ص 396.

جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني خلال عملية تحوله في غضون 2030، تواجهه أربعة تحديات رئيسة: درجة التغير في الهيكلي الإنتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي .

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لميزانية النموذج:

قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

يوضح الجدول اسفله، أنه قد تم توزيع ميزانية برنامج النمو الجديد للفترة (2017-2019) على تسعة قطاعات أساسية، وقد سجلت الميزانية الاجمالية للنموذج نموا خلال سنة 2018 بمعدل فاق 63% مقارنة بسنة 2017 لتشهد بعد ذلك تراجعا بحوالي 39% سنة 2019، ولهذا كانت المخصصات المالية لمختلف القطاعات مرتفعة لهاته السنة مقارنة بباقي السنوات، وعموما كانت الحصة الأكبر في مجموع الميزانية للثلاث سنوات من نصيب مخططات البلدية للتنمية والمواضيع الأخرى ذات العلاقة بتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية بنسبة 51% بعدما كانت في المرتبة الثانية، تلتها المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي تدحرجت إلى المرتبة الثانية بحوالي 17,4%، ثم قطاع عمليات راس المال بنسبة 13%، ثم تأتي باقي القطاعات وبنسب أقل.

جدول رقم 14: مضمون النموذج الجديد للنمو خالل الفترة: 2017-2018

الوحدة: (مليار دج، %)

المحاور	2017	2018	2019	المجموع	النسبة
الصناعة	3,6	5,3	3,6	**12,5**	**%0**
الفلاحة والري	101	116,5	101,1	**318,6**	**%6**
دعم الخدمات المنتجة	5,1	73,3	5,1	**83,5**	**%2**
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139,9	596,5	139,9	**876,3**	**%17**
التربية والتكوين	90,9	101,7	90,9	**283,5**	**%6**
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30,6	77,1	30,7	**138,4**	**%3**
دعم الحصول على سكن	14,9	69,8	15	**99,7**	**%2**
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	835	**2570**	**%51**
عمليات براس المال	165,3	330	165,3	**660,6**	**%13**
المجموع	**1 386**	**2 270**	**1 387**	**5 043,10**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: قانون رقم 18-18 مؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019؛
والقانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية 2018؛
والقانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية 2017.

المطلب الرابع: تحليل وتقييم نتائج النموذج:

في هذا الإطار، سوف نحاول الوقوف على أهم نتائج المرحمة الأولى (2016-2019) ولاسيما في مجالات: المالية العامة، الاستدامة الخارجية والتنويع الاقتصادي، دعم نشاط المقاولاتية، كمايلي[1]:

الفرع الأول: المالية العامة وتوازناتها: يحتوي هذا الجانب -كما جاء في مضمون النموذج- الرفع من حجم إيرادات الجباية العادية وترشيد النفقات بما تقتضيه أهداف خفض العجز في الموازنة تدريجيا إلى حين القضاء عليها آفاق 2019، ويتضح من الجدول اسفله تحقيق ارتفاع محسوس في إيرادات الجباية العادية (خارج المحروقات) بين 2015-2019 وذلك بما يفوق مبلغ 1000 مليار دج، (39%) وهو انعكاس للميكانيزمات التي لجأت اليها الدولة لتحسين نظامها الجبائي، ولا سيما من خلال: عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الضريبيين، ومن جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الرسوم والضرائب وفرض ضرائب جديدة*، وقد ساعدت هذه النتيجة في تغطية تراجع إيرادات الجباية البترولية لذات الفترة والمقدرة بنفس المبمغ (1000 مليار دج) مقارنة لما قبل الازمة.

وبالرغم من هذه النتائج، استمرت الميزانية العمومية في تسجيل عجوزات منتظمة بعد 2014 بإستثناء سنة 2017 التي شهدت انخفاض كبير في العجز)، ويرجع ذلك في الحقيقة إلى عاملين مهمين، اولاهما هو تزايد النفقات العمومية بوثيرة مرتفعة سنتي (2018-2019)، رغم الإجراءات المتخذة**، وثانيهما الانخفاض الكبير في إجمالي الإيرادات بفعل الانخفاض الكبير كذلك في إيرادات المحروقات ذات الوزن الكبير عمى عكس الإيرادات خارج المحروقات .

وبالنسبة لسنة 2017، فإن التراجع الكبير المسجل على عجز الميزانية (39%) ، يرجع بشكل أساسي إلى اعتماد الحكومة على موارد صندوق ضبط الإيرادات لتغطية جزء من النفقات العمومية، لكن ومع نفاذه في فيفري 2017، عاود العجز إلى الظهور من جديد في ميزانية الدولة وبشكل مرتفع في حدود 2231 مليار دج، ثم 2050 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي[2].

---

[1] - http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1083 المحاضرة 08، مقياس اقتصاد جزائري، علوم اقتصادية، ليسانس 2، المركز الجامعي ميلة، 2021/2020، ص8.

* من التدابير الجبائية نجد: الرفع من الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى، 19% رفع الرسوم على العقارات والوقود والأجهزة الكهرومنزلية والاستيراد.

** من تدابير النفقات نجد: تقليص فاتورة الاستيراد، تجميد التوظيف في القطاع العام واقرار عدم الزياد في الأجور للسنوات الثلاث المقبلة.

[2] – طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، ملتقى وطني حول: التوجهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة، ص ص29-30.

جدول رقم (15) : تطور حجم إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة (2014-2019)

الوحدة: مليار دج

المؤشر-السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات البترولية	3 388.4	2 373.5	1 781.1	2 372.5	2 776	2 714
الإيرادات خارج المحروقات	2 349.9	2 729.6	3 261.1	3 435.4	3 393.8	3 793
نفقات الميزانية	6 995.7	7 656.3	7 383.6	5 535	8 627	8 557
إيرادات الميزانية	4 385.7	5 103.1	5 042.2	4 740	6 496	6 507
رصيد الميزانية	-1 257.3	-2 553.2	-2 341.4	-795	-2 231	-2 050

المصدر: طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيع عيساني، مرجع سبق ذكره، **ص**29.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة، وبغية استبعاد فكرة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي سنة 2017، والذي يسمح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة في تحقيق توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات نهاية المدة، وذلك عبر[1]:

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

الفرع الثاني: الاستدامة الخارجية وتنويع الاقتصاد: ويضم هذا الجانب في النموذج الجديد للنمو، هدف تقليص عجز الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات عن طريق تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية للمحروقات.

يبرز الجدول أسفله، استمرار العجز في الميزان التجاري طوال الفترة 2015-2019 بإستثناء سنتي (2017، 2018 التي شهدتا تراجع دون إختفاءه)، فالبرغم من تراجع قيمة الواردات طيلة الفترة السابقة، إلا أن تقلبات أسعار المحروقات دوليا كان لها اثر مباشر على عائدات التصدير منها في الجزائر وبالتالي إجمالي الصادرات، نظرا لاهميتها النسبية المرتفعة في تركيبها (95-92%)، فبعد تراجع طيلة الفترة 2014-2016، تشهد الأسعار تحسنا سنوات 2017-2018 عند مستوى 52.4 دولار ثم 69.9 دولار على التوالي لكن لا تلبث أن تتراجع من جديد. كما تجدر الإشارة إلى أن تراجع الواردات انطلاقا من 2017 يرجع إلى اتخاذ السلطات حزمة تدابير لتقليص فاتورة الاستيراد، منها منع قائمة بـ 900 سلعة من الاستيراد*، وكذا تشجيع المؤسسات المحلية على الإنتاج والتصدير.

[1] - هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

* - مثل: المواد الصناعية كالرخام والغرانيت الجاهزين، المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، بعض المواد الغذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشكولاتة وبعض المكسرات وغيرها

في هذا الإطار، سجل انتعاش في حجم الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من سنة 2018 (بعد تسجيل نوع من التراجع للفترة السابقة)، لتنتقل حصتها من 1.48 مليار دولار (2015) إلى 2.58 مليار دولار (2019) وبالرغم من تطور نصيبها في إجمالي الصادرات من 4.3% إلى7.2%، إلا أن هذا الرقم يبقى هزيل جدا خصوصا إذا ما قورن مع النسبة الساحقة للمحروقات والتي تدحرجت إلى 92%.

وذلك تظل الوضعية التجارية والمالية الخارجية للجزائر غير مستقرة وغير مستدامة، بفعل استمرار سيطرة المحروقات على عائدات التصدير، وهي التي تعرف بالتقلبات الشديدة في أسعارها ناهيك عن تراجع المخزونات منها في الجزائر وضع الإنتاج منها في السنوات الأخيرة.

جدول رقم (16): تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية (2014-2019) الوحدة: مليار دولار

المؤشر-السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	60.13	34.65	29.31	34.57	41.93	35.82
الصادرات خارج المحروقات	1.67	1.48	1.39	1.37	2.93	2.58
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	46.27	41.93
الميزان التجاري	0.46	-18.09	-20.13	-14.41	-4.34	-6.11
سعر النفط (دولار)	100.234	53.066	45.065	54.12	71.44	64.49

المصدر: http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1083

المحاضرة 08، مقياس اقتصاد جزائري، علوم اقتصادية، ليسانس 2، المركز الجامعي ميلة، 2021/2020، ص10.

الفرع الثالث: دعم النشاط المقاولاتي[1]: لعل التجسيد الميداني لهذا الجانب من النموذج، يتجلى في تطوير قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يمكن أن تشكل مدخلا فعالا لتنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات، خصوصا مع غلق باب الاستيراد أمام العديد من السلع الأجنبية ومنح امتيازات للمنتجين الخواص محليا.

ويوضح الجدول أسفله، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة بين 2017 و2019 وذلك بنحو61899 مؤسسة (10.15%) يشكل فيها القطاع الخاص الأغلبية بنحو 671267 مؤسسة (99.96%) سنة 2019 والباقي للقطاع العمومي (0.04%) وبحسب التوزيع القطاعي لهاته المؤسسات (الخاصة) فنجدها تتركز في قطاع الخدمات بدرجة أولى مع تحسن طفيف في الفترة الثانية (من 53.4 إلى 54.7%)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي عرف نموا واستقطابا ملحوظا لهذا النوع من المؤسسات بانتقال حصته من 2.3% إلى28.22%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بدون تغيير يذكر في حصته بحوالي 15.5%، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة نجد قطاع الزراعة بحصة ضعيفة قدرها 1.1%، وفي الأخير قطاع المحروقات بأقل من 0.5%.

[1] - http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1083

المحاضرة 08، مقياس اقتصاد جزائري، مرجع سبق ذكره، ص10.

وبهذا تظل قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية، ذات جاذبية أقل للاستثمار بالنسبة للخواص وهي القطاعات التي كان يعول عليها كثيرا ضمن النموذج الجديد للنمو بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في شروط ومناخ الأعمال الواجب توفيره قصد تحفيز الشباب خصوصا على ولوج هذه المجالات، وكذا العمل على جذب الاستثمار الأجنبي اليها.

جدول رقم (17): تطور التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر 2017-2019

السنوات	2017		2019	
النشاط	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	6599	%1	7387	%1
المحروقات، الطاقة، المناجم	2887	%0	3064	%0
البناء والأشغال العمومية	179570	%29	190155	%28
الصناعة التحويلية	94930	%16	103621	%15
الخدمات	325625	%53	367040	%55
المجموع	611 609	%100	267 671	%100

المصدر: http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1083

المحاضرة 08، مقياس اقتصاد جزائري، علوم اقتصادية، ليسانس 2، المركز الجامعي ميلة، 2021/2020، ص11.

أخيرا، أن المسجل في هذه المرحلة لجوء الحكومة إلى الحلول السهلة لعلاج مشاكل نقص التمويل في الاقتصاد، من خلال الإصدار النقدي دون السعي بجدية كافية إلى تنمية القطاعات الإنتاجية الراكضة وتم القطاعات الكفيلة بخلق الثروة بسرعة (المؤسسات الناشئة) وذلك انطلاقا من الموارد المالية المتاحة. وفي انتظار استكمال مراحل النموذج الجديد للنمو، تشكل عملية تقييم النتائج المحققة في مراحله الأولى سياسة رشيدة بهدف التعديل في الخطط المستقبلية واستباق الاختلالات الممكنة.

المبحث الثاني: تقييم وتحليل الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر

إن قطاع الصناعات التحويلية يبقى القطاع الصناعي الأكثر تعبيرا عن مستوى التقدم الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، ويقدم أفضل قراءة لواقع القطاع الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، وهو المجال الذي يتوجب على الاقتصاد الجزائري كسب رهانه، عبر تطوير فروعه الصناعية الأكثر تنافسية، لمواجهة 0متطلبات المرحلة القادمة، والمتسمة أساسا بالانفتاح على الأسواق الدولية تصديرا واستيرادا، بفعل الانضمام إلى الفضاءات التجارية الحرة الدولية، التي تزيل كل أنواع الحمائية والدعم المباشر لنشاطات القطاع الصناعي الوطني.

وللوقوف على الأداء العام لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر، سيتم تقييم ذلك اعتمادا على المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والمعدل النمو، ومساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية، وتوفير مناصب عمل جديدة، ووزن هذه المؤشرات بين العوامل الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام:

بعد سنتين من الوتيرة المتواضعة للنشاط الاقتصادي بنسبة 2,4%، يتأكد انتعاش النمو في سنة 2010، هذا الإنتعاش جره الطلب الداخلي والمعزز في حد ذاته بتزايد الموارد، وفي الجدول الموالي نبين مساهمة الصناعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي: الناتج الداخلي الخام في الجزائر يتوزع على القطاعات التالية:

الجدول رقم (18): التوزيع القطاعي لاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية

النشاط		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المحروقات	مليار دج	**4 180,4**	**5 242,1**	**5 536,4**	**4 968,0**	**4 657,8**	**3 134,2**	**3 025,6**	**3 699,7**	**4 547,8**
الفلاحة	مليار دج	1 015,3	1 183,2	1 421,7	1 627,8	1 772,2	1 935,1	2 140,3	2 219,1	2 426,9
الصناعات خارج المحروقات	مليار دج	617,4	663,8	728,6	765,5	837,7	919,4	979,3	1 044,9	1 128,0
	%	**5,1%**	**4,6%**	**4,5%**	**4,6%**	**4,9%**	**5,5%**	**5,6%**	**5,6%**	**5,6%**
	معدل نمو	**3,4**	**3,9**	**5,1**	**4,1**	**4,0**	**4,8**	**3,8**	**4,8**	
بناء وأشغال عمومية +خدمات بترولية	مليار دج	1 257,4	1 333,3	1 491,2	1 620,2	1 794,0	1 917,2	2 072,9	2 203,7	2 346,5
خدمات خارج الإدارات العمومية	مليار دج	2 586,3	2 862,6	3 205,6	3 827,4	4 186,4	4 553,1	4 841,3	4 858,9	5 305,4
خدمات الإدارات العمومية	مليار دج	1 587,1	2 386,6	2 654,4	2 524,5	2 738,4	2 899,9	3 059,6	3 072,0	3 006,5
حقوق رسوم على الواردات	مليار دج	**747,7**	**854,6**	**1 077,5**	**1 235,9**	**1 242,1**	**1 353,8**	**1 395,6**	**1 477,5**	**1 498,0**
اجمالي الناتج الداخلي	مليار دج	**11 991,6**	**14 526,2**	**16 115,4**	**16 569,3**	**17 228,6**	**16 712,7**	**17 514,6**	**18 575,8**	**20 259,1**
معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي		**3,6**	**2,8**	**3,3**	**2,8**	**3,8**	**3,7**	**3,2**	**1,3**	**1,4**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي 2013، 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص ص 215، 151

حسب معطيات الجدول أعلاه، قدر إجمالي الناتج الداخلي بمبلغ 11 991,6 مليار دينار في سنة 2010 بتزايد في الحجم قدره 3,3٪، متجاوزا بالتالي وتيرته في سنة 2007؛

كان الانتعاش المسجل خلال السنة 2010 المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي المقدر بنسبة 3,4٪ متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي عاد إلى وتيرة سنتي 2008 و2009. يقدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 14 526,2 مليار دينار في سنة، 2011 أي بارتفاع قدره 2,8٪ في الحجم مقارنة مع السنة الماضية. يعد معدل النمو هذا في تراجع مقارنة مع 2010، مستعيدا بذلك وتيرة سنة 2008، ولاتمثل الصناعة خاج المحروقاتسوى ما نسبته 3,9٪ من الهيكل الإجمالي للناتج الداخلي.

عرف النمو الاقتصادي انتعاشا في سنة 2012، ولو أنه بشكل بطيء، مجر من طرف تقريبا جميع قطاعات النشاط بما في ذلك الصناعة، وهذا على الرغم من التراجع المعتبر في نمو قطاع المحروقات بـ 3,4٪.

ازداد نمو إجمالي الناتج الداخلي من حيث الحجم من 0,5 نقطة مئوية إلى3,3٪، مستعيدا بذلك وتيرة تقارب وتيرة سنة 2010 (3,6٪) مع ذلك، ارتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 7,1٪، وهي نسبة مرتفعة شيئا ما وفي زيادة بنقطة مئوية مقارنة بالسنة السابقة.

عرف النشاط الاقتصادي تباطؤا في سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض انتاج المحروقات. قُدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 16 569,3 مليار دينار ولن يفوق نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي حدود 2,8٪، أي في تراجع بـ 0,5 نقطة بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند7,1٪.

بنسبة نمو 2,8٪ في 2013 مقابل 3,3٪ في 2012، يكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا معادلا لذلك المسجل في 2011.مع ذلك، يبقى النمو خارج المحروقات معتبرا بمعدل 7,1٪، أي بنفس وتيرة السنة السابقة.

ازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (مؤسسة تقل العمالة فيها عن 250عامل)، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين (95,2٪) تم حديثا إنشاء ما يقارب 60 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (+8,8٪ كتغير سنوي بين السداسي الأول من2012 والسداسي الأول من 2013[1]) سمح هذا التوسع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بهيمنة قطاع الخدمات (61,3٪ إنشاء) بعرض 139 000 منصب شغل، 78 500 منها مناصب شغل بأجرة.

تواصل توسع النشاط الاقتصادي، في سنة 2015، على نفس وتيرة السنة الماضية، خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزارعة. قّدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 16 712,7 مليار دينار. بلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي 3,7٪ ، نفس وتيرة نمو السنة الماضية، بينما تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ليبلغ 5٪.

استَقَّر توسع النشاط الاقتصادي الوطني، الُمقاس بنمو إجمالي الناتج الداخلي، من حيث الحجم خلال سنة 2018 عند 1,4٪ (1,3٪ في 2017)، مقابل (3,2٪ في2016). كما كان عليه الحال في 2017، يُغطّي هذا النمو في تدفق الثروة المنتجة عّدة فوارق ما بين قطاعات النشاط المختلفة للاقتصاد.

يرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي في 2018، كليا إلى قطاع المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال هذه السنة (-6,4٪)، ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006، باستثناء التحسن المسجل في سنة 2016)7,7٪ من النمو).

[1]- مصدر: وزارة تنمية الصناعة وترقية الاستثمار: النشرة الإحصائية رقم 13، نوفمبر 2013.

الفرع الثاني: تحليل فروع إنتاج الصناعات التحويلية في الجزائر: تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، والصناعات الواعدة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (19): تطور إنتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2019 الوحدة:مليار دج

السنة	الماء والطاقة	المناجم والمحاجر	الفولاذية والميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والسيراميك والزجاج	الكيماويات والمطاط والبلاستيك	الصناعات الغذائية والتبغ	صناعات النسيج والملابس	صناعات الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق	صناعات مختلفة	المجموع
2000	47,2	5	33,2	26,7	22,8	104,6	10,1	2,3	10,2	28,2	**290,70**
2001	52,2	6,1	33,9	32,4	18,6	108,8	12	2,2	11,2	37,3	**315,20**
2002	55,4	5,4	34,3	36	22,5	115,1	12,1	2,6	13,3	40,4	**337,50**
2003	61,7	5,6	37,9	33,3	23,6	118,3	13,1	2,4	13,7	45,2	**355,30**
2004	67,7	5,6	41,3	41,7	26,1	127,3	13,4	2,6	15,3	46,7	**388,10**
2005	74,8	6,3	43,5	45,9	27,3	138,3	14,1	2,7	15,5	49,4	**418,20**
2006	82,6	8,4	45,3	50,8	35,1	146	13,6	2,5	16,5	48,1	**449,40**
2007	87,6	10,5	53,5	58,4	37,3	156	13	2,3	16	44,7	**479,80**
2008	93,7	16,9	64,4	60,4	42	164,1	12,8	2,5	16,6	45,7	**519,50**
2009	91,2	19	83,1	66,4	45,2	188,4	14,5	2,5	16,8	49	**577,00**
2010	98,6	18,2	83,6	70,5	48,3	214,1	13,8	2,59	17,1	50,3	**617,40**
2011	110,6	19,5	89,9	74,8	53,6	231,8	13,4	2,6	17,6	50,1	**664,10**
2012	122,5	22,7	97,3	75,8	60	266,1	14	2,6	18,3	49,6	**729,50**
2013	132,1	22,4	104	80,3	64,9	285,4	14,3	2,6	18,9	46,4	**771,70**
2014	142,6	23	108,5	88	66,9	326,5	14,9	2,8	19,8	44,4	**837,70**
2015	154,4	26,3	125,6	109,1	70,8	355,9	15,7	2,9	20,4	37,7	**919,30**
2016	178,5	28,4	118,7	115,5	73,3	381,6	17,4	2,8	22,3	40,4	**979,30**
2017	199,1	26,3	120,8	121,2	73,5	407,4	20	2,8	25,2	44	**1 040,70**
2018	208	34,3	115,2	126,1	90,4	433,4	21,1	3	27,9	49,5	**1 109,30**
2019	228,4	33	140,9	117	91,3	444,7	24,5	3,2	29,3	52,9	**1 165,60**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: براي الهادي، خليل عبد القادر، استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد06، العدد02، جامعة المدية،2018، ص274,

ONS, ACTIVITE INDUSTRIELLE, Collections Statistiques N° 218/2020, Série E : Statistiques Economiques N° 105, P41.

يتضح من الجدول أن الصناعة الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، أما قطاع الطاقة والمياه فقد حقق تطورا ملحوظا ويحتل المرتبة الثانية داخل هيكل قطاع الصناعة خارج المحروقات، وجاءت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في المرتبة الثالثة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، بالإضافة البرامج السكنية الضخمة على غرار برنامج مليون سكن، يبقى أن صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية تعاني من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في

السوق الجزائرية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع الصناعات الوطنية للانسحاب نتيجة ضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة.

وتستهدف الحكومة الجزائرية القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1]:

أ- **صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك:** تتميز الصناعة البتروكيميائية والأسمدة بتطور سريع وتكثيف تكنولوجي وطاقوي ويد عاملة عالية التأهيل، وتعتمد في مادتها الأولية على المحروقات، وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الطلاء والدهان، المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويشهد هذا القطاع دخول شركات أجنبية خاصة بالشراكة مع مؤسسة سوناطراك، حيث وصل الإنتاج الداخلي الخام للصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك إلى 91,3 مليار دج سنة 2019، ويعزى هذا النمو في الإنتاج إلى اعتماد الحكومة في السنوات الأخيرة على برنامج يستهدف تكثيف استغلال كامل الطاقة والموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة حيث تعتبر صناعة الأسمدة أحد أهم الصناعات التي يستهدفها البرنامج، وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي والبترول وبعض المواد الخام كالفوسفات أحد أهم مكونات صناعة البتروكيمياويات، والتي يمكن استغلالها لتحقيق ميزة تنافسية واكتساح الأسواق العالمية، وتشتمل هذه الصناعات على:

* **الصناعات البتروكيمياوية:** نظرا للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى الحكومة لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير إنتاج البتروكيماويات، ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصناعات ذات هيكلية عالية لأن المنتجات البتروكيماوية دخل كمدخلات في عدد كبير من القطاعات الأخرى (البلاستيك، مواد البناء، الألياف النسيجية، والسيارات وما إلى ذلك).

* **الأسمدة** :من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الأسمدة على المدى المتوسط نتيجة للبحث عن إنتاجية أكبر في الزراعة، ومع ذلك، فإن البلاد لديها احتياطيات كبيرة من الفوسفات الموجودة في جبل العنق إلى حدكبير تحت استغلال (1,5 مليون طن/سنة، الاحتياطيات من 2مليار طن)، ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني أو الأجنبي أن تدمج بسهولة

[1] - براي الهادي، خليل عبد القادر، استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد06، العدد02، جامعة المدية،2018، ص275.

القطاع، والجمع بين استخراج الخام وتحويله إلى حمض الفوسفوريك ومن ثم استخدامه في إنتاج الأسمدة، وينطبق الشيء نفسه على استغلال ميزة الغاز المطلق لدينا للتخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

* **المطاط والبلاستيك:** لا تزال صناعة المطاط في الجزائر متأخرة جدا، حيث توجد شركة تصنيع واحدة لصناعة الإطارات والعجلات وهي شركة تابعة لمجمع دولي (فرع ميشلان سابقا ومجمع سيفيتال حاليا)، وشركة عمومية واحدة لتحويل المطاط ALMOULES، وثلاثة شركات خاصة تنتمي لبرنامج التطوير الأوروبيEDPME، بينما يضم قطاع البلاستيك 500 مؤسسة، منها 15 مؤسسة عمومية تابعة لمجمع البلاستيك والمطاط ENPC والبقية مؤسسات خاصة.

ب- **صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج:** تعتبر صناعة الأسمنت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية، ويرتبط الطلب على الأسمنت بالنمو في الاستثمارات، ويظهر هذا النشاط ضمن الفروع الواعدة لأنه ينمو ويسهم بشكل كبير في العمالة، حيث بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة مواد البناء والزجاج 117 مليار دج سنة 2019، وتطور بشكل ملحوظ نتيجة الطلب المتزايد للبنية التحتية لبلدنا، ومن أهم منتجات هذا الفرع:

* **الاسمنت:** تمثل مادة الأسمنت أهم مواد البناء المنتجة، وقد عرف إنتاجها نموا مستمرا منذ سنة 2002 بمعدل مليون طن سنويا بإنتاج وصل إلى 18,2 مليون طن سنة 2009، كما قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بحوالي 1.0668 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع استثمارات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة الناتجة عن زيادة الطلب المدفوع بالمشاريع الكبرى في البنية التحتية كقطاع السكن والطرقات، وتوجد آفاق واسعة لتطوير القطاع خاصة في تصدير مادة الإسمنت بفضل ميزة الطاقة، وبدأ تشغيل مصنع الشركة الجزائرية للأسمنت وطاقته 2مليون طن في السنة بمدينة المسيلة خلال.

* **الزجاج:** تحتاج صناعة الزجاج إلى توفر رمال ناعمة نقية خالية من الشوائب مثل أكاسيد الحديد والكروم لاستخدامها كخامة أساسية، وأيضا إلى توفر مصادر رخيصة للطاقة، مما يجعل الجزائر مؤهلة لتبني هذه الصناعة، إلا أن الأسواق لا تزال تزخر بالزجاج المستورد، كما يعتبر الزجاج المسطح من مواد البناء التي يزداد الطلب عليها مع نمو النشاط العمراني.

ت- **الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية:** ساهم هذا القطاع سنة 2019 بحوالي 140,9 مليار دج وهو ما يمثل 12.3% من الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وهي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة، وتكثيف طاقوي، إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية، وتتطلب وجود يد عاملة مؤهلة، وينضوي في إطارها عدد من الصناعات منها: صناعة السيارات

والمركبات، صناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية، تجميع الأجهزة الالكترونية والمنزلية وأجهزة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات المساندة للنشاط العمراني، وصناعة الطاقات المتجددة، وأهمها:

* **صناعة الحديد:** استوردت الجزائر 3,2 مليار دولار من الحديد والصلب سنة 2013 في حين في سنة 2012 استوردت 3,4 مليار دولار، وبالتالي فالجزائر بحاجة لزيادة إنتاج الحديد والصلب، ويتواجد في الجزائر حاليا مصنع شركة الحجار في عنابة، حصلت شركة أرسيلور ميتال الهندية حصة 70% من هذه المنشأة عندما تم خصخصتها في عام 2001، ولكن الدولة أعادت اكتساب الأغلبية 51% حصة في أكتوبر 2013، عن طريق شركة الصلب المملوكة للدولةSIDER وفي 2015 تم استرجاع كامل الملكية للدولة الجزائرية، ويوظف المصنع حاليا 5000 شخص، وله القدرة على إنتاج 2 مليون طن سنويا، باستخدام خام الحديد من المناجم الجزائرية.

وعلى العموم تستورد الجزائر 9 مليارات من الحديد ومشتقاته كل سنة، وتعكس هذه الفاتورة حجم العجز المسجل بالنسبة لتغطية الطلب الداخلي من الحديد ومشتقاته، حيث أن الكمية المستوردة تغطي 70% خاصة في ظرف تشهد الجزائر حراكا غير مسبوق في المشاريع العامة على غرار البناء والطرق والسكك الحديدية وغيرها، ويتم العمل حاليا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحديد ومشتقاته من خلال اعتماد عدد هام من المشاريع الاستثمارية الهامة على غرار مركب الفولاذ ببطيوة (وهران) ومركب بلارة بجيجل، وتسعى الدولة لرفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية حيث أنها لا تستغل سوى 50% فقط من قدراتها الإنتاجية، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تستغل أغلب قدراتها، وتواجه صناعة الحديد والصلب منافسة سعرية من قبل منتجات بعض دول شرق أوروبا، خصوصا رومانيا وأوكرانيا، حيث أن سعر الطن من الصلب المستورد أقل من سعر نضيره المنتج محليا، وذلك لعوامل عدة أهمها سيطرة القطاع العام على بعض المصانع، إضافة إلى تقادم تقنياتها، واستهلاك معداتها بالكامل، ويعتبر التحديث من الوسائل التي قد تزيد من تنافسية هذه الصناعة.

* **الصناعات الميكانيكية** :تدعم الصناعات الميكانيكية القطاعات الأخرى، وأهم مصانعها مصنع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي، الشركة الوطنية للعربات الصناعية بالرويبة، مصانع السيارات، غير أنه يبقى الإنتاج في هذا القطاع ضعيفا جدا بسبب عدم الاستغلال الجيد للإمكانيات المتاحة، كما أن القطاع العمومي هو المسيطر في هذه الصناعات، وهناك آفاق كبيرة لانتعاش هذه الصناعات محليا بالنظر إلى حجم السوق.

* **الصناعات الكهربائية والالكترونية:** تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والالكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات كما تشجع الدولة

تنمية الالكترونيات المتخصصة، ومن بين فرص الاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الالكترونية والأجهزة المنزلية والالكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، ولقد حذب هذا القطاع استثمار شركات دولية مثل: LG الكورية، فيليبس الهولندية، فاكتس الفرنسية، المجموعة المصرية السويدي للكابلات، وإلكترونيك الإمارات، ويمكن للصناعة الكهروتقنية الجزائرية أن تستفيد من اتفاقية الشراكة، من خلال النقل المتوقع للصناعات الأوروبية، كما يمكن للصناعة الجزائرية أن تكون شريكا للصناعات الآسيوية لتطوير قاعدة صناعية في شمال أفريقيا من أجل دخول السوق الأوروبية ببعض المنتجات أو المكونات، كما تعمل الحكومة على تشجيع صناعة الالكترونيات المتخصصة (قطع الغيار اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة للسيارات والطيران ولتلبية احتياجات الصناعة العسكرية الوطنية)، وتوفير ظروف استقبال (مناطق صناعية مخصصة) إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية في صناعات الإلكترونيات، وتطوير صناعة الألواح الشمسية ومحطات توليد الطاقة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ث- الصناعات الغذائية والفلاحية: تساهم الصناعة الغذائية في الجزائر بنسبة 39% من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات، وارتفع حجم إنتاج الصناعات الغذائية من 104,6 مليار دج سنة 2000 ليبلغ 444,7 مليار دج سنة 2016، ويسيطر القطاع الخاص عليها حيث انخفضت مساهمة القطاع العام إلى ما يقارب 12%، وهي من الصناعات المرشحة للتطور والتوسع واستقطاب المزيد من اليد العاملة، وهذا بسبب سهولة التكنولوجيا المستخدمة في القطاع، واتساع السوق المحلية، حيث أن هناك فرصا للإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية، وتتمثل أهم الصناعات الغذائية في صناعات الحبوب والعجائن، صناعات الحليب ومشتقاته، صناعات الزيوت والمواد الدسمة؛ يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد أكبر القطاعات الواعدة، ونظرا لعدم كفاية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعا في هذا القطاع، ولذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية إلى الحد من اعتماد الجزائر على الواردات، ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع إنتاج الحبوب والحليب واللحوم البيضاء والبطاطا وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضار وتخزين المنتجات الغذائية الباردة ومنتجات الصيد البحري، وتستثمر اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة كارجيل الأمريكية، أرلافودز الدنماركية، EIC الإماراتية، لاكتاليس الفرنسية، نستله السويسرية، صافولا السعودية، ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعية متكاملة فضلا عن أقطاب للأغذية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراضي زراعية للقطاع الخاص.

ج- الخشب والورق والفلين: بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة الخشب والورق والفلين 29,3 مليار دج سنة 2019، وتقوم صناعة الخشب على أخشاب أولية أو أخشاب نصف مصنعة مستوردة من الخارج،

وتستوعب عدد كبيرا من العمالة، وتعتبر مجالا واسعا للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما أنها مكملة لصناعة مواد البناء، ونظرا لأن السوق تزخر بالأثاث المستورد فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث، حيث أن معظم الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى كثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية، وقادرة على منافسة الأثاث المستورد، وأيضا تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة.

ح- **الصناعات الصيدلانية:** يقدر إجمال السوق الصيدلانية الجزائرية بـ 3.1 مليار دولار أمريكي، والسوق مقسم بين القطاع الخاص والعام، وينمو هذا السوق بمعدل 20% سنويا، وتحتل الجزائر المركز الخامس عربيا من حيث إنتاج الأدوية، حيث تبلغ قيمة إنتاجها من الأدوية 0,6 مليار دولار وهو ما يعادل 48% من إجمالي حجم الاستهلاك المحلي الدوائي بالجزائر المقدر بـ 1345 مليون دولار، وتعاني صناعة الأدوية الجزائرية في تغطية الطلب المحلي، حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو، وتتزايد وارداتها أكثر فأكثر، مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى 1.6 مليار دولار، ومن أجل الحد من الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجال الطب، والهدف هو تغطية الاحتياجات من الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنيسة، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع فتح رأس مال الشركة المحلية الرئيسية صيدال، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حاليا صيدال شركات مع مجموعات دولية من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة، ونجد من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي هارتمان، الأمريكي فايزر، أسترا السعودية، غلاسكو سميث كلاين بريطانيا، وهناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية

تتوزع القيمة المضافة في القطاع الصناعي على فرعين رئيسين هما: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، وتختلف نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي عنها في الصناعات التحويلية، إذ تكون نسبتها مرتفعة في الأولى حيث تصل إلى حوالي 80% من اجمال الناتج المحلي، مقابل 18% في المتوسط للصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وإلى 5% من إجمالي الناتج المحلي[1]. بالرغم من الإمكانيات الكبيرة والاستثمارات الضخمة التي وظفت في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي خلال المراحل السابقة، فإن مساهمته في توليد القيمة المضافة الإجمالية تبقى ضعيفة بشكل عام خلال هذه المرحلة.

[1] - O.N S,"L'Algerie en Quelques Chiffres, "Résultats (1990,1995,1998,2003)

الفرع الأول: تطور القيمة المضافة: القيمة المضافة الصناعية الإجمالية (باستثناء المحروقات)، والتي ارتفعت قيمتها من 1109.4 مليار عام 2018 بلغ 1165.7 مليار دينار عام 2019، مسجلاً معدل نمو سنوي قدره + 5.1٪،

الجدول رقم (20): تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية 2010-2019 الوحدة: مليار دج.

قطاع النشاط		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الماء والطاقة	عام	98,6	110,6	122,5	132,1	142,6	154,4	178,5	199,1	208	228,4
	خاص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع	98,6	110,6	122,5	132,1	142,6	154,4	178,5	199,1	208	228,4
المناجم والمحاجر	عام	15,9	17,2	20,1	20,2	21	24,2	26	23,5	31,5	30,1
	خاص	2,2	2,3	2,5	2,2	1,9	2	2,4	2,7	2,7	2,9
	مجموع	18,2	19,5	22,7	22,4	23	26,3	28,4	26,3	34,3	33
الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	عام	76,6	82,5	89,7	96,2	100,4	117,2	110,1	111,1	103,8	128,3
	خاص	7	7,4	7,6	7,8	8,1	8,4	8,6	9,7	11,4	12,6
	مجموع	83,6	89,9	97,3	104	108,5	125,6	118,7	120,8	115,2	140,9
مواد البناء والسيراميك والزجاج	عام	33	34,8	33,9	37,2	41,2	59	61	61,3	64,1	54,4
	خاص	37,5	40	41,9	43,1	46,8	50,1	54,5	59,8	62	62,6
	مجموع	70,5	74,8	75,8	80,3	88	109,1	115,5	121,2	126,1	117
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	عام	14,8	14,8	16,1	16,3	15,2	15,2	15,3	11,5	13,5	11,4
	خاص	33,5	38,8	43,9	48,6	51,7	55,6	58	62	76,9	79,9
	مجموع	48,3	53,6	60	64,9	66,9	70,8	73,3	73,5	90,4	91,3
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	عام	27,5	32	33,9	36,3	43,7	47,1	48,8	50,2	55,5	55,7
	خاص	186,6	199,8	232,2	249,1	282,8	308,8	332,8	357,2	377,9	389
	مجموع	214,1	231,8	266,1	285,4	326,5	355,9	381,6	407,4	433,4	444,7
صناعات النسيج والجوارب والملابس	عام	2,1	1,8	1,6	1,7	1,9	2	2,2	2,3	2,2	2,5
	خاص	11,7	11,6	12,4	12,6	13	13,7	15,2	17,7	18,9	22
	مجموع	13,8	13,4	14	14,3	14,9	15,7	17,4	20	21,1	24,5
صناعات الجلود والأحذية	عام	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,3	0,4	0,5
	خاص	2,29	2,3	2,3	2,3	2,5	2,5	2,4	2,5	2,6	2,7
	مجموع	2,59	2,6	2,6	2,6	2,8	2,9	2,8	2,8	3	3,2
صناعة الخشب والفلين والورق	عام	8,4	9,6	9,7	10,1	10,6	10,5	11,1	12,6	12,8	13
	خاص	8,7	8	8,6	8,8	9,2	9,9	11,2	12,6	15,1	16,3
	مجموع	17,1	17,6	18,3	18,9	19,8	20,4	22,3	25,2	27,9	29,3
صناعات مختلفة	عام	48	48	47,4	44,2	42,2	35,3	38,1	41,7	47	49,9
	خاص	2,3	2,1	2,2	2,2	2,2	2,4	2,3	2,3	2,5	3
	مجموع	50,3	50,1	49,6	46,4	44,4	37,7	40,4	44	49,5	52,9
المجموع		617,40	664,10 8%	729,50 10%	771,70 6%	837,70 9%	919,30 10%	979,30 7%	1 040,70 6%	1 109,40 7%	1 165,70 5%

Source: ONS, ACTIVITE INDUSTRIELLE, Collections Statistiques N° 218/2020, Série E : StatistiBques Economiques N° 105, P41.

الفرع الثاني: هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات: عرفت حصة القيمة المضافة من قبل القطاع العام، انتعاشا محسوبا، حيث ارتفع من 48.6٪ في عام 2018، إلى 49.3٪ في عام 2019، محققًا مكاسب قدرها 0.7 نقطة، على حساب القطاع الخاص الذي يمر على التوالي من 51.4٪ إلى 50.7٪.

يسود القطاع العام الوطني هيمنة قوية من حيث هيكل القيمة المضافة بأكثر من 90%، في أربعة أنشطة أساسية وهي: الماء والطاقة، المناجم والمحاجر، الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والصناعات المختلفة. وتمثل هذه القطاعات الأربعة نسبة مساهمة اجمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعات خارج المحروقات 37.4%، 36.8%، 39% خلال السنوات 2019،2018،2017 على التوالي، وهذا مايعني ان القطاع العام يهيمن على نسبة 40% من اجمالي القيمة المضافة بنسبة مساهمة تتجاوز 90%.

أما القطاع الخاص: فيستحوذ بدوره على أربعة قطاعات متمثلة في قطاع الكيماويات والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت، صناعات النسيج والجوارب والملابس، صناعات الجلود والأحذية، بنسب تتراوح بين 80% و89%. وتمثل هذه القطاعات الأربعة نسبة مساهمة اجمالية في القيمة المضافة لقطاع الصناعات خارج المحروقات 48.5%، 49.5%، 48.3% خلال السنوات 2019،2018،2017 على التوالي، وهذا مايعني ان القطاع الخاص يهيمن على نسبة 48% من اجمالي القيمة المضافة بنسبة مساهمة تتجاوز 80%.

أما قطاع مواد البناء والسيراميك والزجاج وقطاع صناعة الخشب والفلين والورق، فيتقاسم كل من القطاع العام والخاص نسبة مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة التي تتراوح نسبتها بين 14% و12%.

الجدول رقم (21): هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات

النشاط	2017			2018			2019		
	عام %	خاص %	المجموع	عام %	خاص %	المجموع	عام %	خاص %	المجموع
الماء والطاقة	100	0,0	**19,1**	100	0,0	**18,8**	100	0,0	**19,6**
المناجم والمحاجر	89,5	10,5	**2,5**	91,9	8,1	**3,1**	91,2	8,8	**2,8**
الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	92	8,0	**11,6**	90,1	9,9	**10,4**	91,1	8,9	**12,1**
مواد البناء والسيراميك والزجاج	50,6	49,4	**11,6**	50,8	49,2	**11,4**	46,5	53,5	**10,0**
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	15,7	84,3	**7,1**	14,9	85,1	**8,2**	12,5	87,5	**7,8**
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	12,3	87,7	**39,2**	12,8	87,2	**39,1**	12,5	87,5	**38,1**
صناعات النسيج والجوارب والملابس	11,5	88,5	**1,9**	10,5	89,5	**1,9**	10,4	89,6	**2,1**
صناعات الجلود والأحذية	12,2	87,8	**0,3**	14,7	85,3	**0,3**	15,8	84,2	**0,3**
صناعة الخشب والفلين والورق	49,8	50,2	**2,4**	46,1	53,9	**2,5**	44,4	55,6	**2,5**
صناعات مختلفة	94,7	5,3	**4,2**	94,9	5,1	**4,5**	94,3	5,7	**4,5**
المجموع	**49,4**	**50,6**	**100**	**48,6**	**51,4**	**100**	**49,3**	**50,7**	**100**

Source: ONS, ACTIVITE INDUSTRIELLE, Collections Statistiques N° 218/2020, Série E : StatistiBques Economiques N° 105, P19.

الفرع الثالث: نمو القيمة المضافة خارج المحروقات: نوضح من خلال الجدول التالي نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم (22): التوزيع حسب القطاع لنمو اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي

النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
الماء والطاقة	5,4	7,4	10,2	4,3	7,1	6,8	4,4	7,7	4,6	**6,4**
المناجم والمحاجر	15,0	-5,7	0,9	1,8	4,5	-1,7	1,3	-6,1	18,1	**3,1**
الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	2,4	4,2	7,4	5,5	1,0	11,6	0,7	-0,3	1,7	**3,8**
مواد البناء والسيراميك والزجاج	-0,8	2,0	1,3	0,6	2,5	7,4	6,0	7,4	3,4	**3,3**
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	3,7	8,0	5,8	5,0	1,4	3,0	3,7	1,6	5,5	**4,2**
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	4,5	5,4	5,6	7,0	6,4	5,9	5,2	5,2	3,7	**5,4**
صناعات النسيج والجوارب والملابس	-2,4	-2,0	1,5	0,3	-0,1	2,7	0,5	10,9	1,9	**1,5**
صناعات الجلود والأحذية	0,0	-0,6	2,8	-0,5	5,2	-2,5	0,1	-1,9	5,9	**0,9**
صناعة الخشب والفلين والورق	3,3	0,8	2,3	3,6	2,3	3,7	11,9	10,0	6,5	**4,9**
صناعات مختلفة	1,3	-4,9	-3,8	-7,8	-5,3	-19,8	-11,7	1,6	2,8	**-5,3**
معدل نمو الصناعة خارج المحروقات	**3,4**	**3,9**	**5,1**	**4,1**	**4,0**	**4,8**	**3,8**	**4,8**		**3,8**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي 2013، 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص ص 215، 151

في سنة 2010 بعد سنتين متتاليتين من استئناف النمو في الإنتاج الصناعي، بحيث ارتفعت القيمة المضافة بـ 4.4%، في سنة 2008 و بـ 5% في السنة التالية، وتوقف التحسن في الصناعة في سنة 2010 بـ 0.9% فقط كنسبة تزايد في قيمتها المضافة، أي أضعف نمو منذ ثلاثة سنوات؛ بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، تعد مساهمة الصناعة الأضعف في تدفق الثروات بنسبة 5% من القيمة المضافة الإجمالية و 7.6% من القيمة المضافة خارج المحروقات، زادت الصناعة المعملية التي تضم 27 850 مؤسسة (18.8% من مجموع 147 800) من سعتها بـ 1052 مؤسسة جديدة مسجلة في سنة 2010 بينما أوقفت 644 أخرى نشاطها في نفس السنة.

في سنة 2011 ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 2,2٪ مقابل 2,5٪ السنة الماضية. لا تسمح وتيرة النمو هذه الأقل، من وتيرة نمو إجمالي الناتج الداخلي، بتعويض التأخرات المعتبرة لهذا القطاع: ضعف العمالة الصناعية، المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي في تراجع مستمر (4,3٪ في 2011) هيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية(4,9 مليار دولار في سنة 2011، أي ضعف واردات سنة 2007).

إن النمو المتباطئ للإنتاج الصناعي في ظرف يتميز بازدياد السكان النشطون والعمل غير المستقر، يدعو لاتخاذ إجراءات صارمة لإنعاش الصناعة، تهدف الى تدعيم المؤسسات المتواجدة وتكثيف النسيج الصناعي، للرفع من العرض الداخلي.

ارتفعت، **في سنة 2012**، القيمة المضافة لقطاع الصناعة (خاص وعمومي) بنسبة 5,1٪، وهي نسبة معتبرة مقارنة بمتوسط وتيرة نمو هذا القطاع خلال الثلاثة عشر سنة الأخيرة (ما يقارب4,1٪). على الرغم من ارتفاعها بـ 1,2 نقطة مئوية، يجب على وتيرة النمو هذه، التي بقيت دوما أقل من تلك الخاصة

بالقطاعات الأخرى أن ترتفع لتعويض التأخرات المعتبرة لهذا القطاع: ضعف العمالة الصناعية، المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي الذي هو في تراجع مستمر،...

باستثناء فرع الصناعات المختلفة، سجلت في 2012، كل فروع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو إيجابية. مع ذلك، تُعد مساهمة مختلف الفروع في رفع مستوى النشاط الصناعي إلى 5,1٪ غير متساوية. بالفعل، سجلت أربعة (04) فروع من بين تسعة (09) معدلات نمو أعلى من المتوسط المقدر بـ 5,1٪ للقطاع. وقد جر نمو هذا القطاع نمو الفروع التالية: فرع «ماء وطاقة» بـ (10,2٪) وفرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية «ISMME» بـ (7,4٪) وبأقل نسبة فرع «كيمياء...» بـ (5,8٪) و فرع «الصناعة الغذائية» بـ (5,6٪).

تبقى وتيرات نمو الفروع الأخرى، حتى ولو أنها إيجابية، متواضعة، بنسبة 0,9٪ «للمناجم والمحاجر»، 1,3٪ بالنسبة «لمواد البناء»، 1,5٪ بالنسبة «للنسيج...»، 2,8٪ بالنسبة «للجلود والأحذية» و بـ 2,3٪ بالنسبة «للخشب، الورق، الفلين».

فيما يخص الصناعة المعملية، والتي تعد ركيزة الأنظمة الإنتاجية، فقد عرفت نموا نسبته 5٪ في 2012، وهي نسبة أقل بقليل من تلك الخاصة بمجمل القطاع الصناعي وذلك بسبب الوزن المعتبر نسبيا لفرع «ماء وطاقة». مع ذلك، لا يمكن لهذا المعدل المعتبر للنمو بنسبة 5٪ للصناعة المعملية أن يخفي ضعف توسع هذه الصناعة خارج فرع «الصناعة الغذائية» حيث يقدر وزن هذا الأخير في الصناعة المعملية بنسبة 45,6٪. خارج فرع «الصناعة الغذائية»، لا يقدر نمو الصناعة المعملية سوى بنسبة 2,4٪، وهي وتيرة توسع لا تزال غير كافية لمباشرة عملية إعادة تصنيع وتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الفروع التالية: «مواد البناء»، «النسيج...»، «الجلود والأحذية»، «الخشب، الورق، الفلين» و «الصناعات المتنوعة» حيث يقرب متوسط معدل النمو المرجح تقريبا بالصفر (0,03).

في سنة 2013، عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة 2011 بارتفاع قدره 4,1٪ في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة)، وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة (4,09٪)، تراجع نمو الصناعة بنقطة مئوية (5,1٪ في سنة 2012) ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 6,7٪، وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.

باستثناء فرع الصناعات المتنوعة وفرع صناعة الجلود والأحذية، اللذان انخفضت قيمتيهما المضافة، خاصة فيما يتعلق بالفرع الأول (7,8٪ و 0,5٪ على التوالي)، حققت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة، لكن أغلبيتها أقل من تلك المسجلة في 2012، تجدر الإشارة إلى الركود المسجل في فرع الصناعات المتنوعة الذي سجل نموا سالبا للسنة الثالثة على التوالي وفقد 16,4٪ من قيمته المضافة خلال هذه الفترة. برزت أربعة فروع بتحقيقها نموا سنويا أعلى من 4٪:الصناعة الغذائية (7,0٪) الصناعات الحديدية والمعدنية

والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (5,5٪)، الكيمياء (5,0٪) وفرع الماء والطاقة (4,3٪) . تمثل هذه الفروع بمجملها 4,5٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، كما تساهم بنسبة 16,4٪ في نموه (1,6٪).

بنسبة 37,3٪ من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، محفَزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب، المجر من جهته بالنمو القوي لواردات الحبوب والتوسع في الانتاج المحلي للحليب.

يرجع أساسا الأداء الجيد نسبيا لفرع الماء والطاقة (4,3٪ في تراجع بـ 5,9 نقطة)، إلى التوسع المعتبر في استهلاك الأسر الذي يساهم بواقع 82,5٪ في نمو الطلب على الغاز وبـ 54,6٪ في نمو الطلب على الطاقة الكهربائية.

عرفا فرعي صناعة الخشب، الذي ارتفعت قيمته المضافة بـ 3,6٪، والصناعة الغذائية تحسنا في أدائهما (+ 1,3 نقطة و 1,4٪ على التوالي)

بقيت وتيرة الفروع الأخرى متواضعة بلغت 1,8٪ بالنسبة لفرع المناجم ومحاجر، 0,6٪ بالنسبة لفرع مواد البناء و 0,3٪ بالنسبة لفرع صناعة النسيج.

بقي نمو القطاع الصناعي، وعلى وجه الخصوص نمو الصناعة المعملية، ضعيفا جدا بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لا سيما المؤهلة منها، التي تطمح إليها المجموعات المتزايدة من المتخرجين ذوي الشهادات.

في سنة 2015، واصل النشاط الصناعي نموه كاسبا 0,5 نقطة مئوية إلى 4,3٪ بلغت القيمة المضافة الصناعية 900,9 مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة 7,4٪، تُساهم الصناعة بـ 5,4٪ (0,21 نقطة) في تدفق الثروة، وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات.

بقيمة مضافة تُقدر بـ 919,4 مليار دينار، ارتفعت الصناعات المعملية بنفس وتيرة الناتج الداخلي 3,8٪ ولكن بوتيرة أقل من وتيرة توسع الصناعة 4,3٪.

حقّق كل من فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وفرع الصناعة الغذائية أداءات جيدة، إذ فاق نموهما (10,5٪ و 5,8٪ على التوالي) وتيرة النمو الاقتصادي 3,8٪.

في سنة 2016، بقيمة مضافة جارية قدرها 979,3 مليار دينار، يمثل النشاط الصناعي، في سنة 2016، 5,6٪ فقط من إجمالي الناتج الداخلي، بعيدا وراء قطاعات النشاط الأخرى التي تولّد جميعها ما بين 12٪ و 28٪ من التدفق السنوي للثروة المنتجة (إجمالي الناتج الداخلي).

في سنة 2016، بلغ معدل توسع النشاط الصناعي 3,8٪، في تراجع بنقطة مئوية واحدة، أي أضعف معدل نمو بعد معدل نمو الزراعة (1,8٪) والخدمات المسوقة وغير المسوقة (2,4٪) وبلغت مساهمة هذا القطاع في توسع إجمالي الناتج الداخلي 6,2٪ فقط.

من بين الفروع العشرة للنشاط الصناعي، سجلَت أربعة فروعٍ معدلات نمو أعلى من متوسط معدل نمو القطاع، وسجل فرع «الصناعات المختلفة» نمواً سالبا (11,7٪-) لكن أبرز نقطة في تطور النشاط

الصناعي هي كون الأخير مجزًا أساسا بثلاث فروع نشاط فقط: «الصناعات الغذائية» و«الماء والطاقة» و«مواد البناء». تبلغ حصة هذه الفروع في القيمة المضافة للقطاع 39,9٪ و 18,5٪ و 10,4٪ على التوالي (68,8٪ في المجموع) باستثناء فرع «الخشب والفلين والورق»، الذي سجل معدل نمو بلغ 11,9٪، وهو أعلى معدل لهذا النشاط منذ سنة 2003، تعتبر وتائر نمو هذه الفروع الثلاثة الأكثر ارتفاعاً في القطاع نظراً لمساهمتها في نمو الصناعة بـ 58,0٪ و 19,8٪ و 17,0٪ على التوالي، مما يعني أن قرابة 95٪ من نمو الصناعة ينجم عن نشاط هذه الفروع الثلاثة لوحدها.

من جهة أخرى، ارتفع نشاط الصناعة المعملية بـ 3,9٪ في سنة 2016، أي بوتيرة أكبر بقليل من الوتيرة المتوسطة للقطاع (3,8٪) لكن، تشير معاينة هيكل الصناعة المعملية أن فرع «الصناعات الغذائية» يمثل لوحده 50,8٪ من قيمتها المضافة الجارية، ويساهم بواقع 70,6٪ في نموها.

في سنة 2018، تُعتَبر الصناعة خارج المحروقات القطاع الوحيد الذي عرف تباطؤا في وتيرة توسع النشاط، حيث تراجعت من 4,7٪ سنة 2017إلى 4,1٪ سنة 2018. نتيجة لذلك، تقلصت مساهمة الصناعة في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي من 18,1٪ سنة 2017 إلى 16,5٪ سنة 2018. من حيث القيمة، بلغ تدفق الثروة (القيمة المضافة) المُولّدة من طرف هذا القطاع 165 1 مليار دينارُ، ممثّلا 5,6٪ من إجمالي الناتج الداخلي. خص هذا التباطؤ في النمو ستة من بين عشرة فروع للصناعة خارج المحروقات، وهي: «الماء والطاقة»، «مواد البناء»، «الصناعات الغذائية»، «النسيج والملابس»، «الخشب، الفلين والورق» و«الصناعات المختلفة»، حيث بلغ مجموع الحصة المتراكمة لهذه الفروع ضمن القيمة المضافة للقطاع 78,5٪ وكانت مساهمتها في نمو الصناعة 74,2٪، منها 35,2٪ خاصة بفرع «الصناعات الغذائية» و 21,8٪ خاصة بفرع «الماء والطاقة».

يرجع هذا التباطؤ في نمو الصناعة إلى التراجع المعتبر في توسع نشاط فرع «الماء والطاقة» الذي فقَد 3,1 نقطة مئوية من نموه (من 7,7٪ في 2017 إلى 4,6٪ في 2018) وبدرجة أقل، إلى تراجع نمو (الصناعة المعملية الذي بلغ 3,5٪، مقابل 4,4٪ في2017). نجم هذا التراجع في وتيرة نمو الصناعة المعملية أساسا عن انخفاض نمو النشاط في أهم فرعين: فرع «الصناعات الغذائية» من 5,2٪ في 2017إلى 3,7٪ في 2018 وفرع «مواد البناء» من 7,4٪ إلى 3,4٪.

نظرا لوزنهما، بلغت مساهمة فرعي «الصناعات الغذائية» و«مواد البناء» في نمو الصناعة المعملية، 52,5٪ و 14,3٪ على التوالي.

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات التحويلية في العمالة الإجمالية

إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازنات الإقتصادية الكلية والموازنة العامة إلا على صعيد الشغل، فإن الحالة العامة تفهقرت لغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية، مما دفع هذه المؤسسات إلى تسريح جماعي مس شريحة واسعة من العمال نتيجة لإعادة الهيكلة وخوصصة

معظم المؤسسات بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، مما أدى إلى تفاقم البطالة إذ إرتفعت من 24.36% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 2000[1].

إلا أن السياسة الاجتماعية (نقص التشغيل، البطالة، القدرة الشرائية، ضعف المداخيل) عرفت تدهورا كبيرا في ظل الاصلاح وهي الآن تبدو قابلة للتسيير ولا تشكل أي عائق في تطور الاقتصاد الوطني، وهو ما يمكن أن يسمح بانطلاقة حقيقية للاقتصاد في ظل ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتد بين 2019/2000، خاصة وأن حصيلة النشاط الاقتصادي تمخضت عنها نتائج إيجابية على مستوى التشغيل حيث تراجعت البطالة ووصل عدد المناصب المنشأة مليوني منصب عمل، كما أثرت زيادة الموارد المالية بالعملة الصعبة – نتيجة ارتفاع اسعار البترول العالمية – بشكل مباشر على وتيرة النشاط الاقتصادي بصفة عامة و القطاع الصناعى بصفة خاصة، سواءا في مجال الاستثمار أو الإنتاج، وانعكس هذا كله على قطاع التشغيل حيث عرف هذا الأخير عموما والتشغيل الصناعى تحديدا خلال هذه المرحلة إرتفاعات متوالية، وفي الجدول التالي مايؤكد صحة مانحن بصدد التطرق له:

الجدول رقم (23): مساهمة الصناعات خارج المحروقات في خلق مناصب عمل للفترة 2010-2018

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السكان الناشطون		10 812	10 661	11 423	11 964	11 453	11 932	12 117	12 298	12 463
السكان المشتغلون فعلا		9 736	9 599	10 170	10 788	10 239	10 594	10 845	10 859	11 001
الفلاحة		1 136	1 034	912	1 141	899	917	865	1 102	1 067
الصناعات خارج المحروقات	آلاف	1 337	1 367	1 335	1 407	1 290	1 377	1 465	1 493	1 434
	مساهمتها في العمالة	13,7%	14,2%	13,1%	13,0%	12,6%	13,0%	13,5%	13,7%	13,0%
	معدل نموها		2,2%	-2,3%	5,4%	-8,3%	6,7%	6,4%	1,9%	-4,0%
البناء وأشغال عمومية		1 886	1 595	1 663	1 791	1 826	1 776	1 895	1 847	1 774
نقل واتصالات، التجارة والخدمات		5 377	5 603	6 260	6 449	6 224	6 524	6 620	6 417	6 726
العاطلون عن العمل		1 076	1 063	1 253	1 175	1 214	1 338	1 272	1 440	1 462
نسبة من السكان الناشطين		10,0%	10,0%	11,0%	9,8%	10,6%	11,2%	10,5%	11,7%	11,7%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي 2013، 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص ص 218، 154

الفرع الأول: معدل البطالة: في سنة 2010 ارتفعت نسبة السكان النشطين بنسبة 2,5%، في وقت انخفض معدل البطالة المقدر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، بـ 0,2 نقطة ليبلغ 10%.

استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1,17 مليون، أي 9,8٪ من القوى العاملة مقابل 11,0٪ في سنة 2012.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ،2001

قُدر عدد البطالين بـ 1,34 مليون في سنة 2015، أي ما يعادل 11,2٪ من القوى العاملة، في ارتفاع بـ 0,6 نقطة مئوية، بلغ عدد الشباب الناشطون (الذين تتراوح أعمارهم بين16و24 سنة) العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون وارتفع معدل البطالة لهذه الفئة بـ4,7 نقطة مئوية ليصل إلى 29,9٪ .

فيما يخص التشغيل في سنة 2016، تقّدر نسبة البطالة بـ 10,5٪ من القوى العاملة (أي 1,27 مليون شخصاً) مقابل 11,2٪ في سنة 2015، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و 24سنة) مرتفعة، حيث تقَّدر بـ 26,7٪ ولو أنها في انخفاض بـ 3,2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015.

وفي سنة 2017، لم يُصحب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسن في نسبة البطالة، التي ارتفعت إلى 11,7٪ من القوى العاملة، أي ما يعادل 1,44 مليون عاطل عن العمل، ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب (16–24 سنة) إلى 28,3٪ في 2017.

الفرع الثاني: نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في العمالة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة العمالة لقطاع الصناعات التحويلية تتراوح مابين 13,0٪ و 13,7٪ من العمالة الاجمالية خلال الفترة الممتدة بين 2010–2018، حيث بلغت 1,33 مليون عامل عام 2010، واستقرت العمالة سنة 2012 لما كانت عليه في 2010، بعد أن عرفت نموا بـ 2,2٪ عام 2011، وفي سنة 2013 زاد عدد العاملين في القطاع بـ 72 عامل، لتتراجع بعد ذلك بمعدل –8,3٪ سنة 2014 أي ما يعادل 117 عامل، وسجلت زيادة معتبرة في السنتين المواليتين (2015،2016) بنسبة نمو قدرت بـ 6,7٪، 6,4٪ على التوالي، ليبلغ عدد العمالة في الصناعات التحويلية 1493 عامل سنة 2017، ليتراجع بعدها بـ 4,0٪، ما مقداره: – 59 عامل.

الفرع الثالث: تطور العمالة حسب هيكل الصناعات التحويلية في القطاع العام:

نبين تطور العمالة حسب هيكل الصناعات التحويلية للقطاع العام خلال الفترة 2017–2019، من خلال الجدول الموالي: **الجدول رقم (24): تطور العمالة حسب هيكل الصناعات التحويلية**

النشاط	عدد العمالة			الهيكلة %			التغير%
	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2019/18
المناجم والمحاجر	7 115	6 952	7 141	6,9	6,8	6,8	**2,6**
الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	41 436	42 716	43 473	40,3	41,5	41,4	**1,7**
مواد البناء والسيراميك والزجاج	13 751	14 231	15 035	13,4	13,8	14,3	**5,3**
مواد كيماوية والصيدلانية	6 203	6 314	6 360	6,0	6,1	6,1	**0,7**
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	18 477	16 479	16 719	18,0	16,0	15,9	**1,4**
صناعات النسيج والجوارب والملابس	6 837	6 957	7 046	6,7	6,8	6,7	**1,3**
صناعات الجلود والأحذية	1 448	1 500	1 568	1,4	1,5	1,5	**4,3**
صناعة الخشب والفلين والورق	7 524	7 829	7 605	7,3	7,6	7,2	**–2,9**
المجموع	**102 791**	**102 978**	**104 947**	**100**	**100**	**100**	**1,9**

Source: ONS, ACTIVITE INDUSTRIELLE, Collections Statistiques N° 218/2020, Série E : StatistiBques Economiques N° 105, P22.

العمالة في الصناعات التحويلية والمناجم والمحاجر في القطاع العام الوطني (باستثناء المحروقات) للسنة الثانية على التوالي، في الواقع بعد تحقيق 187 وظيفة في عام 2018، سجل القطاع فائضًا قدره 1969 وظيفة في عام 2019، وهكذا يرتفع عدد الوظائف على التوالي من 978 102 إلى 947 104، بزيادة قدرها +1,9٪.

بحصة 41,4٪ من الهيكل الإجمالي لعام 2019، احتلت الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية المرتبة الأولى، حيث ارتفع عدد محطات العمل من 716 42 في عام 2018 إلى 473 43 في عام 2019، أي بزيادة قدرها 757، ومع ذلك فإن التباين المسجل في عام 2019 هو +1,8٪ مقارنة بالعام الماضي، إذ تتميز بمعدل نمو ملحوظ قدر بأزيد من (+3,1٪).

بلغ إجمالي الصناعات الغذائية الزراعية 719 16 وظيفة في عام 2019، بزيادة قدرها 1,5٪ مقارنة بالعام السابق. وهكذا تم إنشاء 240 وظيفة جديدة، بحصة تقارب 16٪ في الهيكل الإجمالي، يحتل القطاع المرتبة الثانية من حيث الوظائف في عام 2019.

يستمر خلق فرص العمل في مواد البناء في اتجاهه التصاعدي مسجلاً تباينًا +5,6٪ وكسب 804 وظيفة في عام 2019 مقارنة بـ 2018، من حيث الوزن في الهيكل الكلي، يحتل هذا الأخير المركز الثالث بمعدل 14,3٪. مع إجمالي 6952 وظيفة في عام 2018 إلى 7141 في عام 2019، تمتلك المناجم والمحاجر ربح 189 وظيفة بزيادة قدرت بـ 2,7٪.

فيما سجلت أيضا الصناعات النسيجية خلق 89 وظيفة بأزيد من +1,3٪ في عام 2019، مقارنة بالعام السابق.

في حين الصناعات الكيماوية تسجل زيادة في الوظائف للعام الثاني على التوالي، ومع ذلك فإن الزيادة المسجلة في عام2019 (46 وظيفة) متباينة بـ+0,7٪، أصغر مما لوحظ في 2018 (111 وظيفة).

وتأتي صناعة الجلود والأحذية في ذيل الهيكل الكلي بنسبة 1,5٪، وتواصل اتجاهها التصاعدي بتباين إيجابي +4,5٪ في عام 2019، زاد عدد الوظائف التي تم إنشاؤها من 1500 في 2018 إلى 1568 في 2019، بفارق 68 وظيفة.

وبعدد وظائف يفوق 826 7 في عام 2018 تراجع إلى 605 7 عام 2019، فإن الصناعات الخشبية والفلين والورق، فقدت ما مجموعه 224 وظيفة في عام 2019، بتفاوت قدره –2.9٪.

المطلب الرابع: مساهمة الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية و خاصة الصادرات نافذة الدولة على دول العالم الخارجي فهي تتأثر بالتطورات العالمية المتعلقة بتنظيم المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يقيس مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة في الواقع الجهد التنموي نحو التوجه إلى أنموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع

التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بتذبذب الأسعار وماله من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النفطية ما يجبرها على التخلي تدريجيا عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو إستراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة معدلات النمو ورفاهية السكان، وتعتبر كوريا مثالا على ذلك إذ تحتل الصدارة في هذا المجال بإعتبارها ضمن الدول المصنعة حديثا والتي تعتمد أساسا على الأسواق الخارجية في السلع المصنعة لإحداث النمو المطلوب.

أما الجزائر، فمنذ منتصف التسعينات إلى الآن تركز اتجاهاتها في تبني القطاع الصناعي لسياسة صناعية من أجل التصدير لمواجهة الاحتياجات المتزايدة على الأسواق العالمية ليس فقط التصنيع من أجل السوق الداخلي، في حين أصبحت السلع الصناعية تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات الدولية في هيكل التجارة الدولية، ونظرا للصعوبات التي تكتنف المناخ التصديري سيما صعوبات الإنتاج و التسويق، والمنافسة القوية على اكتساب الأسواق الدولية و توجه المستهلك إلى هذه الأسواق نحو المنتجات الوطنية، نجد أداءها يدل على أنها بعيدة عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة وأن القطاع الأولي مازال مسيطرا على أداء قطاع الصادرات وذلك نتيجة لطغيان النفط[1]، وهذا ماسنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في الصادرات الاجمالية للفترة (2008-2018)

الوحدة: مليون دينار.

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات الصناعات التحويلية		صادرات أخرى		المجموع
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	
2008	4 970 025,1	97,5	122 373,1	**2,4**	2 621,4	0,1	5 095 019,6
2009	3 270 227,5	97,7	74 488,9	**2,2**	2 919,5	0,1	3 347 635,9
2010	4 220 106,0	97,4	110 990,6	**2,6**	2 490,8	0,1	4 333 587,4
2011	5 223 836,8	97,2	147 572,7	**2,7**	2 721,7	0,1	5 374 131,2
2012	5 527 736,5	97,2	155 913,2	**2,7**	3 719,7	0,1	5 687 369,4
2013	5 057 546,9	96,9	154 552,9	**3,0**	5 000,0	0,1	5 217 099,8
2014	4 709 622,4	95,8	203 404,3	**4,1**	4 571,4	0,1	4 917 598,1
2015	3 339 435,1	94,4	192 232,3	**5,4**	5 519,2	0,2	3 537 186,6
2016	3 080 035,2	94,0	191 628,0	**5,8**	6 053,2	0,2	3 277 716,4
2017	3 714 143,9	94,5	205 631,9	**5,2**	8 519,7	0,2	3 928 295,5
2018	4 548 111,3	93,0	330 153,5	**6,8**	11 013,6	0,2	4 889 278,4

Source: O.N.S Collections Statistiques N° 182/2014, Série E : Statistiques Economiques N° 75, P103
Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P67

[1] - خياري زهية، شاوي شافية، **القدرة التنافسية للصناعات التحويلية الجزائرية**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، ص14.

من معطيات الجدول رقم (25) نلاحظ أن حصيلة الصادرات الإجمالية لسنة 2008، بلغت قيمتها 5 095 019,6 مليون دج، وانخفضت هذه القيمة إلى 3 347 635,9 مليون دج سنة 2009، لتسجل بعد ذلك 4 333 587,4 مليون دج سنة 2010، وهذا راجع إلى الأزمة المالية، لتعود إلى ما كانت عليه خلال السنوات المقبلة حتى سنة 2014، لتسجل انخفاضا في سنة 2015 حيث قدرت الصادرات بـ 3 537 186,6 مليون دج، لتستمر على هذا النحو في سنتي 2016، 2017 بسبب التراجع في أسعار البترول، كما نلاحظ من الجدول أيضا أن مساهمة الصناعة التحويلية في اجمالي الصادرات لم تتجاوز نسبة 3,9٪ في المتوسط خلال هذه المرحلة، وهذه النسبة تبقى محدودة جدا و تؤكد أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد في تنميته الصناعية بشكل خاص و الاقتصادية بشكل عام على قطاع المحروقات للحصول على التمويل اللازم للفروع و القطاعات الاقتصادية الوطنية بالرغم من الجهود المبذولة خلال هذه المرحلة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و النهوض بها، وهذا ما يؤكد أيضا فشل السياسة الصناعية المتبعة لهذه المرحلة في تحقيق أهدافها.

وإن أسباب هذا التراجع الحقيقي للصناعة التحويلية تعود لما يلي[1]:

- ضعف معدل استخدام القدرات الإنتاجية المتوفرة، إذ سجلت أدنى مستوى لها خلال سنة 2000؛
- ضعف الاستثمارات في هذا القطاع الذي عرف تراجعا بنسبة 16٪ سنة 2004، وهذا راجع إلى رفض البنوك لتمويل مدخلات هذه الصناعة، إذ سجلت سنة 2004 كشفا بنكيا بقيمة 64 مليار دج مقابل 52 مليار دج سنة 2003؛
- تآكل تجهيزات الإنتاج في مسارات الإنتاج والذي نتج عنه منتجات رديئة غير قادرة على منافسة مثيلاتها من السلع المستوردة، فالانفتاح التجاري للجزائر كشف النقاب عن ضعف التنافسية الذي تعاني منه الصناعة التحويلية بشكل خاص والصناعة الجزائرية بشكل عام.

والجدول التالي يوضح تطور الهيكل السلعي للصادرات الصناعية خارج المحروقات:

[1] - زرقين عبود، تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 365.

جدول رقم (26): تطور صادرات الصناعات التحويلية في الجزائر للفترة (2004-2018)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الماء والطاقة	المناجم والمحاجر	الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والسيراميك والزجاج	الكيماويات والمطاط والبلاستيك	الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	صناعات النسيج والجوارب والملابس	صناعات الجلود والأحذية	صناعة الخشب والفلين والورق	صناعات مختلفة	المجموع
2004	-	2 010,6	15 427,2	73,9	34 153,1	3 408,8	326,0	1 008,5	1 563,2	49,7	**58 021,0**
2005	-	1 650,5	22 219,3	105,7	34 854,7	3 092,8	237,0	573,3	1 434,6	54,6	**64 222,5**
2006	-	2 838,6	37 563,0	1 662,4	31 558,7	4 118,6	367,1	1 186,2	1 130,2	364,9	**80 789,7**
2007	-	4 207,4	31 335,7	559,5	46 503,5	4 380,3	632,9	1 176,5	1 234,2	383,6	**90 413,6**
2008	-	9 783,2	33 029,2	3 265,4	68 182,7	5 531,6	287,9	1 225,0	999,2	68,9	**122 373,1**
2009	966,1	7 813,6	14 247,2	2 563,0	43 685,1	3 439,6	155,3	889,9	701,3	27,8	**74 488,9**
2010	412,9	4 040,4	14 526,6	2 953,3	64 606,0	21 878,4	216,1	1 379,3	915,4	62,2	**110 990,6**
2011	-	9 831,0	9 549,9	2 701,5	97 454,5	23 837,1	54,8	2 347,0	1 776,1	20,8	**147 572,7**
2012	-	11 980,7	6 666,9	1 837,0	110 866,8	21 263,7	31,5	1 887,7	1 275,9	103,0	**155 913,2**
2013	-	7 833,7	4 692,7	2 182,2	107 969,7	27 644,9	30,6	2 092,3	1 970,3	136,5	**154 552,9**
2014	-	7 886,6	3 436,0	1 656,5	164 157,2	21 751,5	53,8	2 286,3	2 072,7	103,7	**203 404,3**
2015		9 582,3	3 784,7	1 427,0	155 111,1	18 440,9	195,4	1 728,5	1 876,7	85,7	**192 232,3**
2016		7 931,0	6 563,2	1 881,3	141 143,0	30 357,1	214,0	1 246,5	2 256,9	35,0	**191 628,0**
2017	-	6 134,3	10 723,1	3 604,0	148 782,9	30 886,3	421,1	1 597,2	3 396,5	86,5	**205 631,9**
2018	-	8 427,9	20 728,3	7 989,2	253 393,4	33 681,0	1 094,7	1 300,1	3 416,8	122,1	**330 153,5**

Source: O.N.S Collections Statistiques N° 182/2014, Série E : Statistiques Economiques N° 75, P103
Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P67

من خلال الجدول رقم (26) تتضح لنا الصورة الحقيقية للصناعات التحويلية ومدى مساهمتها في الصادرات الجزائرية والتي تعتبر ضعيفة جدا مقارنة بدول مجاورة كالمغرب أو مصر.

فنلاحظ أن هناك ثلاث فروع أساسية في بنية صادرات القطاع الصناعي وهي:

- فرع الصناعات الكيميائية والصيدلانية والبلاستيكية: الذي تمثل مساهمته نحو 58,9٪ من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية والتي بلغت 153,1 34 مليون دج سنة 2004، وعرف هذا القطاع إرتفاعات متتالية إلى غاية سنة 2018 أين سجل أعلى منسوب له والمقدر بـ: 393,4 253 مليون دج، بنسبة مساهمة 76,8٪؛
- فرع الصناعات الحديدية، المعدنية، الكهربائية والالكترونية: رغم كونه يحتل مكانة إستراتيجية ضمن القطاع ككل، ونظرا لضعف التكنولوجيا المستخدمة وقدمها فإنه لا يساهم إلا بنسبة 26,6٪ من إجمالي صادرات القطاع أي بقيمة 427,2 15 مليون دج، غير أنه عرف بدوره زيادات متتالية هو الآخر إلى غاية وصوله لقيمة 029,2 33 مليون دج سنة 2008 والتي عرفت تراجعا كبيرا فيما بعد بلغ 526,6 14 مليون دج سنة 2010، كما أن هذا الفرع أصبح يعاني من منافسة أجنبية كبيرة بدخول شركات عالمية معروفة في مجال وسائل النقل أثرت حتى على حصته في السوق المحلي، ليسجل سنة 2018 مبلغ 728,3 20 مليون دج بنسبة مساهمة 6,3٪ فقط؛

- فرع الصناعات الغذائية: يساهم هذا الفرع بنسبة 5,9٪ من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية بمبلغ 408,8 3 مليون دج سنة 2004، وقد شهد نموا في الصادرات مع بداية سنة 2010 لغاية تسجيله أعلى قيمة له سنة 2018 قدرت بـ: 681 33 مليون دج بنسبة مساهمة بلغت 10,2٪، وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات وإرتفاع أسعارها في السوق العالمية، وعرف القطاع معدلات نمو معتبرة مقارنة بباقي الفروع الأخرى.
- أما باقي القطاعات فكانت مساهمتها في إجمالي صادرات القطاع الصناعي لا تكاد تذكر حيث لم تتعدى في أفضل أحوالها 350,8 22 مليون دج.

ما يمكن استخلاصه من الجدولين السابقين هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات هذه الأخيرة خطت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني، وهذا ما تؤكده لنا معطيات سنة 2018 التي كانت أفضل السنوات بالنسبة لصادرات فروع الصناعات التحويلية الأساسية وكذا صادرات المحروقات التي سجلت هي الأخرى أعلى قيمة لها بعد سنة 2014 بـ: 111,3 548 4 مليون دج، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

هذا فيما يتعلق بصادرات الصناعات التحويلية ضمن التجارة الخارجية الجزائرية، أما وزن الواردات فإنها تمثل أحد المنافذ الرئيسية التي لا يمكن للاقتصاد الجزائري وقطاعاته الإستغناء عنها مهما بلغت درجة تطوره وخاصة الصناعات الوطنية، حيث تعتمد الصناعات الوطنية بدرجة كبيرة على الخارج في تغطية احتياجاتها من المدخلات الرئيسية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الصناعي التي تؤدي إلى تحيزها نحو استيراد السلع الوسيطة وارتفاع فاتورة مايتم استيراده من مستلزمات الإنتاج، وتزايد الاعتماد على الواردات لايخفي مالهذا من أثر على هيكل التجارة الخارجية، وبالذات على ميزان المدفوعات.

جدول رقم (27): تطور واردات الصناعات التحويلية في الجزائر للفترة (2004-2018)

الوحدة: مليون دج

السنوات	المناجم والمحاجر	الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والسيراميك والزجاج	الكيماويات والمطاط والبلاستيك	الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	صناعات النسيج والجوارب والملابس	صناعات الجلود والأحذية	صناعة الخشب والفلين والورق	صناعات مختلفة	المجموع
2004	11 082,1	699 708,2	18 727,9	178 312,2	149 269,3	16 425,9	4 004,7	54 239,4	15 862,0	**1 147 631,7**
2005	18 723,0	842 879,6	18 120,5	197 696,4	144 934,9	19 102,1	4 887,8	54 526,4	21 616,0	**1 322 486,7**
2006	20 522,9	889 353,5	20 147,0	202 785,0	157 595,3	18 008,1	5 127,9	62 622,6	15 956,0	**1 392 118,3**
2007	21 755,6	1 097 215,2	21 333,8	239 850,3	195 970,0	22 061,2	5 769,2	86 184,8	22 104,4	**1 712 244,5**
2008	25 999,5	1 506 836,0	23 864,2	291 737,3	233 410,7	24 147,7	6 940,1	88 425,9	14 688,2	**2 216 049,6**
2009	25 384,6	1 822 892,5	29 345,4	313 091,6	237 202,0	31 443,4	8 499,7	96 039,6	20 743,9	**2 584 642,7**
2010	29 493,3	1 825 928,7	47 180,8	360 776,3	281 341,1	38 644,7	9 528,4	109 937,1	30 319,3	**2 733 149,7**
2011	30 972,5	1 863 805,8	46 514,8	426 809,3	398 992,7	46 995,2	13 242,4	120 701,3	22 134,7	**2 970 168,7**
2012	12 530,6	1 915 266,5	51 703,0	514 281,5	435 325,1	61 274,7	14 619,5	142 079,4	27 341,9	**3 174 422,2**
2013	12 248,2	2 179 259,2	87 455,3	556 230,8	467 104,4	73 936,4	16 864,0	151 290,9	104 340,9	**3 648 730,1**
2014	14 677,4	2 478 718,4	90 200,3	617 190,7	554 284,6	82 671,4	22 014,6	178 671,3	44 949,3	**4 083 378,0**
2015	16 868,1	2 755 469,1	104 129,3	695 059,1	536 773,4	106 352,2	25 092,4	190 041,6	46 376,4	**4 476 161,6**
2016	19 270,9	2 721 639,7	93 983,7	751 357,4	563 842,9	120 318,0	30 119,5	196 046,7	50 762,5	**4 547 341,3**
2017	19 724,9	2 641 115,9	72 993,8	730 955,9	621 365,2	127 776,6	31 060,4	166 865,2	51 209,1	**4 463 067,0**
2018	38 579,6	2 751 621,5	76 445,3	870 330,8	624 404,0	128 003,9	27 800,5	224 527,7	51 816,1	**4 793 529,4**

Source: O.N.S Collections Statistiques N° 182/2014, Série E : Statistiques Economiques N° 75, P23.
Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P23.

تشير البيانات الاحصائية في الجدول رقم (27) إلى التطور المستمر لقيمة واردات الصناعات التحويلية التي إنتقلت من 1 147 631,7 مليون دج سنة 2004 أي بنسبة 87٪ من الواردات الاجمالية، إلى 4 793 529,4 مليون دج سنة 2018 بحصة 89٪ من الواردات الاجمالية، وهذا راجع بالأساس إلى السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر والمدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و الرامية إلى رفع القيود و تحرير التجارة الخارجية منذ 1994، إضافة إلى السياسات التي قامت بها ضمن إتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية وكذا الاصلاحات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أما الوزن النسبي لواردات الصناعات التحويلية ضمن الواردات الاجمالية فقد بلغت نسبة 87٪ في المتوسط خلال هذه المرحلة وهو مايدل على أن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في تموينه أساسا على مدخلات من الخارج. ومن خلال الجدول التالي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 2004-2018.

الفرع الأول: نمو التجارة الخارجية: على الرغم من انتعاش أسعار النفط في سنة 2018 وتزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات، إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، رغم انخفاضه بشكل كبير مقارنة بسنة 2017، لا يزال مرتفعا جدا، ترجع عجوزات الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط والى قلة الصادارت خارج المحروقات، وكذا إلى المستوى المرتفع جدا للواردات، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نمو التجارة الخارجية

الوحدة: مليون دج

السنوات	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية	صادرات الصناعات التحويلية	واردات الصناعات التحويلية	الميزان التجاري	معدل التغطية
2004	2 337 448,0	1 314 399,9	1 023 048,1	178%	58 021,0	1 147 631,7	- 1 089 610,7	5,1%
2005	3 421 548,4	1 493 645,0	1 927 903,4	229%	64 222,5	1 322 486,7	- 1 258 264,2	4,9%
2006	3 979 000,9	1 558 540,9	2 420 460,0	255%	80 789,7	1 392 118,3	- 1 311 328,6	5,8%
2007	4 214 163,2	1 916 829,2	2 297 334,0	220%	90 413,6	1 712 244,5	- 1 621 830,9	5,3%
2008	5 095 019,6	2 572 033,5	2 522 986,1	198%	122 373,1	2 216 049,6	- 2 093 676,5	5,5%
2009	3 347 635,9	2 854 805,0	492 830,9	117%	74 488,9	2 584 642,7	- 2 510 153,8	2,9%
2010	4 333 587,4	3 011 807,6	1 321 779,8	144%	110 990,6	2 733 149,7	- 2 622 159,1	4,1%
2011	5 374 131,2	3 442 501,7	1 931 629,5	156%	147 572,7	2 970 168,7	- 2 822 596,0	5,0%
2012	5 687 369,4	3 907 072,0	1 780 297,4	146%	155 913,2	3 174 422,2	- 3 018 509,0	4,9%
2013	5 217 099,8	4 368 548,5	848 551,3	119%	154 552,9	3 648 730,1	- 3 494 177,2	4,2%
2014	4 917 598,1	4 719 708,3	197 889,8	104%	203 404,3	4 083 378,0	- 3 879 973,7	5,0%
2015	3 537 186,6	5 193 459,8	- 1 656 273,2	68%	192 232,3	4 476 161,6	- 4 283 929,3	4,3%
2016	3 277 716,4	5 154 776,9	- 1 877 060,5	64%	191 628,0	4 547 341,3	- 4 355 713,3	4,2%
2017	3 928 295,5	5 111 297,8	- 1 183 002,3	77%	205 631,9	4 463 067,0	- 4 257 435,1	4,6%
2018	4 889 278,4	5 403 233,0	- 513 954,6	90%	330 153,5	4 793 529,4	- 4 463 375,9	6,9%

Source: ONS, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P13.

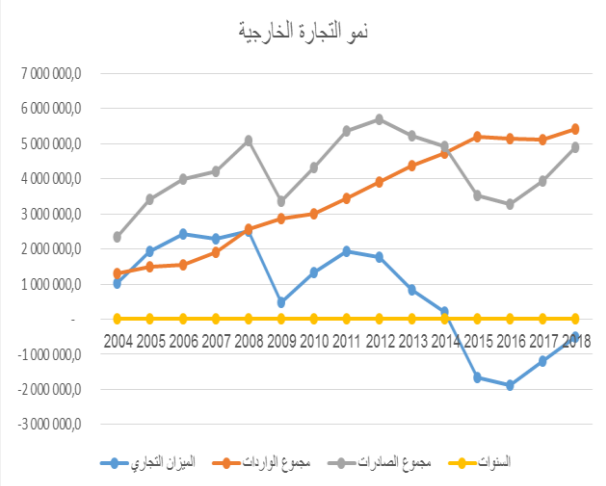

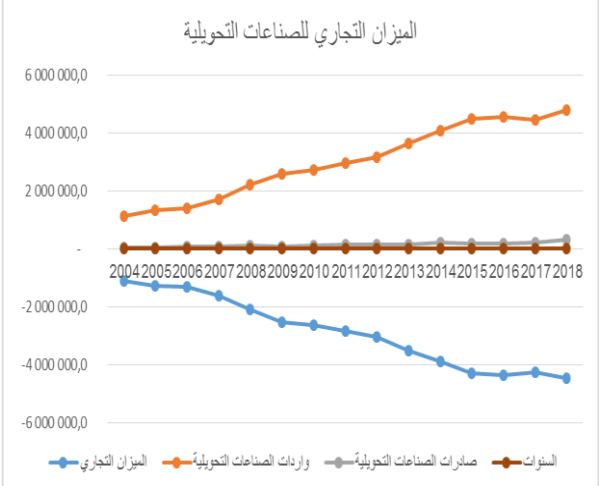

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات بلغت 403 5 مليار دينار في 2018 مقابل5111 مليار دينار في عام 2017، زيادة طفيفة في القيم الحالية بنسبة 0.5٪؛ بلغت الصادرات 889 4 مليار دينار بزيادة 18.5٪ عن عام 2017.

أدت التطورات المسجلة في عام 2018 إلى انخفاض العجز التجاري من 877 1، 183 1 مليار دج في 2017 إلى 513 مليار دج في 2018، أدت هذه التطورات المشتركة في الصادرات والواردات إلى تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات من 77٪ عام 2017 إلى 90٪ عام 2018.

ظلت الصادرات مدعومة بقوة بمبيعات المحروقات بنسبة 93٪، ولا تزال صادرات الصناعات التحويلية هامشية لا تمثل سوى 330 مليار دج مع سنة 2018، بزيادة قدرها 61٪ عن العام السابق؛ وأحرزت الواردات السلعية 793 4 مليار دج مقابل 463 4 مليار دينار في عام 2017، زيادة طفيفة بنسبة 7,4٪.

وسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات بصفة عامة تظهر جليا في نمو صادرات الصناعات التحويلية الذي ليس بنفس وتيرة نمو الواردات، لذا نجد الميزان التجاري سالبا وفي تزايد مستمر حيث سجل سنة 2004 عجزا قدره 089 1 مليار دج، ليرتفع العجز بنسبة 310٪ أي بمقدار 463 4 مليار دج سنة 2018، مما جعل معدلات تغطية صادرات الصناعات التحويلية للواردات تبدوا ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة 2004-2018 حيث تتراوح بين 4,9٪ و 6,9٪.

الفرع الثاني: الميزان التجاري للصناعات التحويلية حسب فئة المنتج: يكمن العجز في الميزان التجاري للصناعات التحويلية في أربع نشاطات رئيسية وهي: الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية، الكيماويات والمطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت وصناعة الخشب والفلين والورق، والتي تمثل مانسبته 93٪ من إجمالي عجز القطاع كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): عجز الميزان التجاري لأهم الصناعات التحويلية

الوحدة مليار دج

الصناعات	2017			2018		
	الصادرات	الواردات	العجز	الصادرات	الواردات	العجز
الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية	10,7	2 641,1	-2 630,4	20,7	2 751,6	-2 730,9
الكيماويات والمطاط والبلاستيك	148,8	731,0	-582,2	253,4	870,3	-616,9
الغذائية والتبغ والكبريت	30,9	621,3	-590,4	33,7	624,4	-590,7
الخشب والفلين والورق	3,4	166,9	-163,5	3,4	224,5	-221,1
المجموع	193,8	4 160,3	-3 966,5	311,2	4 470,8	-4 159,6

Source: ONS, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P13.

الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية: تمثل نسب تتراوح بين 70٪ و57٪ من إجمالي واردات الصناعات التحويلية، لتسجل 641,1 2 مليار دج سنة 2017 و 751,6 2 مليار دج سنة 2018، في حين قدرت صادراتها على التوالي بـ 10,7 و 20,7 مليار دج، أي بنسبة تغطية لا تتجاوز 01٪ وبعجز قدره 630 2 و 730 2 مليار دج، وهذا النوع من الصناعات يسيطر عليها القطاع العام بنسب تتراوح مابين 90٪ و92٪، وأهم فروعها:

أهم الصناعات ف ع م ك	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة الحديد والصلب	323 749,80	374 004,10	422 484,30	417 268,00	410 598,70	359 600,40
صناعة السلع المعدنية الميكانيكية والكهربائي	355 206,90	454 577,30	585 729,80	651 048,00	657 722,40	640 417,40
صناعة المعدات الكيماوية	376 753,30	455 730,30	484 337,10	454 864,50	421 171,20	442 894,80
تركيب السيارات	565 979,60	503 630,20	430 866,90	322 407,70	317 438,80	498 191,30
المجموع	**1 621 689,60**	**1 787 941,90**	**1 923 418,10**	**1 845 588,20**	**1 806 931,10**	**1 941 103,90**

Source: ONS, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P24.

الصناعات الكيماويات والمطاط والبلاستيك: في سنة 2018 تقدر نسبة واردات الصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك بـ 18٪ من إجمالي واردات الصناعات التحويلية، إذ بلغت731 مليار دج سنة 2017، و870,3 مليار دج في 2018، أما الصادرات فلم تسجل سوى ما قيمته 148,8 و253,4 مليار دج بنسب عجز قدرت بـ 20٪ و29٪ بمبلغ يصل إلى 619,9 مليار دج سنة 2018.

هذا النوع من الصناعات يسيطر عليها القطاع الخاص بنسب تتراوح مابين 84٪ و87٪، وتتمثل أهم فروعها في صناعة الأدوية والمواد الصيدلانية:

أهم الصناعات الكيماوية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة المواد الصيدلانية	181 725,40	202 929,20	197 864,90	221 092,70	209 689,40	252 188,50
صناعة الراتينجات الاصطناعية	114 299,10	119 144,30	140 664,70	151 642,70	139 586,90	194 314,30
المجموع	**296 024,50**	**322 073,50**	**338 529,60**	**372 735,40**	**349 276,30**	**446 502,80**

Source: ONS, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P25.

الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت: نلاحظ أن نسبة تغطية صادرات الصناعات الغذائية لوارداتها ضئيلة ولم تتجاوز 5,4٪ بعجز قدره 590 مليار دج خلال السنتين 2017 و2018، في حين يسيطر القطاع الخاص بنسبة 87٪ على هذا النوع من الصناعات.

وفي سنة 2018 تجاوزت واردات أهم فروعها نسبة 69٪ من إجمالي واردات الصناعات الغذائية وهي:

أهم الصناعات الغذائية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة المواد الدهنية	132 092,20	131 968,00	132 431,90	140 144,00	146 856,30	175 651,30
صناعة السكر	71 717,80	69 320,80	71 738,30	95 352,00	111 603,40	94 295,50
الحليب	99 720,00	164 786,90	117 478,90	107 302,40	156 350,10	163 300,80
المجموع	**303 530,00**	**366 075,70**	**321 649,10**	**342 798,40**	**414 809,80**	**433 247,60**

Source: ONS, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P25.

صناعة الخشب والفلين والورق: سجلت واردات الصناعة 166,9 مليار دج سنة 2017، وارتفعت سنة 2018 لتبلغ 224,5 مليار دج، في حين صادراتها كانت ضئيلة مقارنة بوارداتها ولم تتجاوز مبلغ 3,4 مليار دج، بمعدل تغطية لم يتعدى 2٪، بعجز قدره 221,1 مليار دج سنة 2018.

أهم فروع الخشب والورق	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النجارة العامة والمواد الخشبية	67 620,40	80 505,40	77 450,90	77 972,70	47 682,30	99 159,20
تصنيع الورق ومعالجته	60 712,00	64 999,40	73 509,70	80 049,70	90 157,70	103 566,10
المجموع	**128 332,40**	**145 504,80**	**150 960,60**	**158 022,40**	**137 840,00**	**202 725,30**

Source: ONS, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101, P25.

حسب المنطقة الاقتصادية في عام 2018، لا يزال الاتحاد الأوروبي هو العميل والمورد الرئيسي لـ الجزائر بنسبة 57,4٪ من الصادرات و45,7٪ من إجمالي الواردات. آسيا هي ثاني أكبر مورد وعميل للجزائر بنسبة 25,8٪ من الواردات و12,5٪ من إجمالي الصادرات.

تصنف أمريكا الشمالية كثالث أكبر زبون للجزائر بنسبة 10,4٪ من إجمالي الصادرات في 2018.

ولا تزال حصة إفريقيا في التجارة الخارجية الجزائرية منخفضة عند 0,3٪ من الصادرات و0,4٪ من إجمالي الواردات.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الصناعية وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد

بناءا على مبادئ الاقتصاد الهيكلي الجديد، من الواضح الآن حتمية السياسة الصناعية بالنسبة للتنمية الاقتصادية: فعلى الرغم من أن الأسواق توفر الحوافز لتخصيص كفء للموارد إلا أن هذه الحوافز غير كافية لأن التنمية الاقتصادية تنطوي على ترقية صناعية و تحسينات مواتية في البنية التحتية الصلبة واللينة، و يتطلب هذا الارتقاء والتحسينات تنسيقا محكما مع تأثيرات خارجية كبيرة لتكاليف معاملات الشركات وعوائد الاستثمار الرأسمالي، وبالتالي بالإضافة إلى ميكانزمات السوق الفعلية، ينبغي على الحكومة أن تلعب دورا نشطا في تيسير التغير الهيكلي.

المطلب الاول: إجراءات تطوير القطاع الصناعي ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

لتتويج المحاور الأساسية للتنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف النموذج، تم اقتراح العديد من الإجراءات والتدابير جمعت في ستة استراتيجيات لمساندة استراتيجية قيادة سياسة النمو الجديدة.

1- **تحفيز المقاولاتية في الجزائر؛**

2- **تحسين تمويل الاستثمار:** من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الأموال؛

3- السياسة الصناعية والتنويع[1] : أقر النموذج الاقتصادي الجديد بأن هدف التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية ينتظر أن يتحقق بعد سنة 2030 ولكن يجب تسريع وتيرة التحولات الجذرية عن طريق تسهيل انتقال عوامل الإنتاج، وفيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية أكد النموذج على ضرورة دعم الجزائر للقطاعات التي تمتلك فيها ميزات تنافسية ، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى دعم القطاع الفلاحي، تربية الأسماك، المناجم والمحروقات، بحيث أن الهدف في أفق 05 إلى07 سنوات، هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر، وهذا يوضح خطة لإحياء البتروكيمياويات وتطوير الفوسفات.

* دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية (الالكترونية)، وهذا لأثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي (إنتاج معدات الاتصال، بناء الأقمار الصناعية، اللإلكترونيات، إنتاج خدمات المعرفة...إلخ)؛
* استهداف الواردات من خلال استراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كليا عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم، وهذا بالتركيز على صناعة السيارات والصلب والأثمنة والمواد الغذائية، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية أيضا لصناعة الأدوية، وفي هذا السياق يمكن أن يؤدي التعجيل بإنشاء تجمعات صناعية على الأراضي الوطنية إلى زيادة الإنتاج بسرعة في القطاعات المعنية، ولاسيما عن طريق الشركات الوطننية الخاصة، مع جعل بيئة الأعمال أكثر ملائمة وتشجيعها بتوفير حوافز الاستثمار في الإنتاج؛
* دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.

4- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه: وينطوي التنويع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي، (SNAT) وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد، وتحقيق لهذه الغاية، من المهم[2]:

* إعادة تنظيم العقار الصناعي عن طريق إعادة توزيع مهامها بين وزارة الصناعة و ANIREF؛
* مراجعة مهام ANIREF في إدارة العقار الصناعي؛
* التوحيد التدريجي للعقار الصناعي تحت إشراف ANIREF؛
* إدماج المجمعات التكنولوجية والمشاتل الجامعية تحت إشراف ANIREF؛

[1] - سعدي عياد، مصطفى سحنون، ترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير القطاع الصناعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، الملتقى الدولي حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 06/07 نوفمبر 2018، ص 05.

[2] - سعدي عياد، مصطفى سحنون، مرجع سبق ذكره، ص6.

* إنشاء برنامج مناطق جديد لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل.

5- ضمان الأمن الطاقوي وتنويع موارد الطاقة: ويقوم على محورين تكميلين كالتالي[1]:

برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المجددة والأمن الطاقوي فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والذي يضفي الطابع التشغيلي للبرنامج من خلال:

* تطوير مراجعة الطاقة؛
* برنامج اقتصاد الطاقة؛
* وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة في سياق تنمية الممتلكات؛
* فرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع السكنات؛
* دعم إنشاء مؤسسات خدمات الطاقة؛
* إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة؛

فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي:

* المعرفة الدقيقة بموارد الطاقة المتجددة بالبلد بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية؛
* الرصد والتوقع المستمر لتطور التكاليف في مختلف (الألواح الشمسية، وتكنولوجيات الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والكتلة الأحيائية، وما إلى ذلك) نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية؛
* معرفة تموقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.

6- حوكمة نموذج النمو الجديد: اشترط لنجاح النموذج الاقتصادي الجديد ضرورة مرافقته بإجراءات ديناميكية لتعميق التعاون بين السلطات العمومية والمؤسسات، مع تشجيع الابتكار التكنولوجي، واستحداث نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية يضمن تدنية التكاليف وآجال تنفيذها.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي:

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية[2].

الفرع الأول: الانتشار القطاعي للصناعة: وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها من خلال الإستراتيجية الصناعة. ويقوم النشاط من خلال ثلاثة برامج مكملة:

[1] - نفس المرجع، ص6.

[2] - يعقوبن صليحة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد، كتاب جماعي بعنوان " القطاع الصناعي في الجزائر ... الواقع والرهانات المستقبلية"، الجزء الأول، جامعة الأغواط، 2021، ص 43.

1- تثمين الموارد الطبيعية: الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمواردها الطبيعية والمرور من البلد المصدر للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى. الصناعات المعرفة على هذا المستوى تخص بصفة خاصة البتروكيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفولاذ)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء؛

2-تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات المعرفة على هذا المستوى عموما: الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز؛

3-ترقية الصناعات الجديدة: اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة وإما التي تشهد تقصير، ويتعلق الأمر بالخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

الفرع الثاني: انتشار وتوسع حيز الصناعة: انتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة، وهو ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات، وكذا خلق تعاون من خلال:

- استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها؛
- وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة؛
- تكثيف الاستثمارات؛

الفرع الثالث: سياسة التطور الصناعي: من خلال:

1-إعادة تأهيل المؤسسات: عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع؛

2-الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي: فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي غير مؤمن بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية؛

3-تطويرالموارد البشرية: رأس المال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأس مال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية؛

4-ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: الذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي.

ويتوقع تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5,3 % حاليا إلى 10% في آفاق 2030 غير أن بلوغ هذا الهدف يقتض ي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب النموذج الاقتصادي الجديد.

لهذا قدم المشرع الجزائري امتيازات عينية وجبائية ومالية لتشجيع القطاع الصناعي وحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية:

-امتيازات عينية: ترتبط بالعقار الصناعي والتجهيزات والمواد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات والمواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة؛

-امتيازات جبائية: بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية؛

-الامتيازات المالية: وتقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

وتبذل الجزائر حاليا جهودا مضنية لتحسين مناخ الأعمال عبر سلسلة إصلاحات على نحو مستدام وكذلك تيسير الاستثمار، مع تدعيم الصناعات القائمة وإنشاء فروع صناعية جديدة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات، خاصة وأن الجزائر نفذت وأكملت سلسلة الإصلاحات الهيكلية ومهدت الأرضية المواتية للاستثمار المباشر الأجنبي، في ظل إطار اقتصادي كلي ونمو اقتصادي مطرد، واستقرار سياسي ومؤسسي وبيئة عمل أكثر قابلية للثراء، مع توفير نصوص تشريعية لتبسيط الشؤون الإجرائية والإدارية، وقد هدفت الاستراتيجية الصناعية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر ما يلي:

-تحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة؛

-تطوير صناعة المصب الخاصة بالنفط والغاز، ومشتقات المواد الكيميائية والمحروقات؛

-إعادة تأهيل قطاع المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا (أرسيلور ميطال، قطر للصلب، لافارج، رونو، ديملر...)؛

-تطوير البنيات الأساسية الصناعية عبر 42 أرضية أو محطة صناعية مندمجة توفر مساحة إجمالية تمتد على 14 ألف هكتار ستصبح جاهزة بحلول 2018؛

-تطوير إمدادات الطاقة وصادرات الكهرباء عبر برنامج الطاقة الشمسية والمتجددة.

المطلب الثالث: الاستراتيجية المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي:

ان الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تطوير القطاع الصناعي، وهذا ما يفرض وجود استراتيجية صناعية تتيح الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وتحولها الى منتجات تنافسية ومبتكرة من خلال استثمارات ذات قيمة مضافة تدعم النمو، فالتنوع الكبير في الثروات التي تملكها يجعلها قادرة على الولوج الى الاسواق العالمية، كذلك التطورات الاخيرة التي صاحبت ظاهرة العولمة فرضت عليها شحذ القوى والموارد من أجل تراكم النمو الذي تساهم فيه الصناعة بجزء كبير.

يتوقف مستقبل التنمية الصناعية في الجزائر بشكل أساسي على مدى تحسن شروط نفاذ المنتجات الصناعية للأسواق العالمية وإلى توفر المزيد من قنوات التمويل للقطاع الصناعي وإلى تحسين البيئة الاستثمارية بما يتماشى مع أنظمة التجارة العالمية، وإلى تهيئة الظروف لتشجيع واستقطاب وتوطين التقنية وإلى الإنتاجية وتحسين كفاءة عنصر العمل والتقنية وأساليب الإنتاج.

ولإضفاء النجاعة على أداء هذا القطاع، نقترح وضع مجموعة من الآليات أهمها[1]:

- **التوجه نحو منظومة قائمة على اقتصاد المعرفة:** فالريادة الاقتصادية تتمثل في القدرة على ابتكار منتجات وخدمات جديدة تقوم على تقنيات متقدمة، فلقد أصبح المحتوى التقني والمعرفي في السلع والخدمات من أهم مؤشرات التنافسية بين الدول، فثورة المعلومات تفرض على الدول العربية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة من أجل تطوير الخدمات المتعلقة بالصناعة والحصول على انتاج يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات؛
- **توجيه عوائد النفط لتطوير القطاع الصناعي غير النفطي:** على نحو يحفز النمو ويوسع القدرات الاستيعابية للقطاع الصناعي، وذلك من خلال استخدام عوائد النفط في جذب الاستثمارات الاجنبية وتوجيهها الى تنمية القطاع الصناعي وتطوير البنية الاساسية له، فالنشاط النفطي يعتبر عاملا اساسيا في تحريك معدلات النمو؛
- **تأكيد علاقات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:** خاصة في مجال الاستثمار والصناعة، وذلك بتدعيم الاستثمارات الصناعية بكل أحجامها وتوجيه المدخرات المحلية الى القطاع الصناعي، وتشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم اللازم على الاستثمار في القطاع الصناعي وإزالة العقبات التي تعترضه وتنويع الحوافز والاعفاءات المقدمة له والدفع به لإنجاز المشاريع الكبرى والتصرف في البنية الأساسية؛
- **العمل على تأهيل الموارد البشرية والرفع من نسب التأطيرفي القطاع الصناعي:** يتطلب تعزيز القدرة التنافسية للصناعة العناية بالعنصر البشري وإحكام توظيف الموارد البشرية وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات، وتأهيل الكوادر الفنية عالية الكفاءة ودعم برامج التدريب الصناعي، فالمشكلة في هذه الدول لا تتمثل في كم العمالة المتوفرة، بقدر ما تتمثل في الندرة الشديدة للعمالة الماهرة؛

[1] - يعقوبن صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- **تعزيز القدرات التكنولوجية:** مع ارتفاع وتيرة الابتكارات الجديدة سواء في المنتجات أو العمليات الانتاجية أصبحت التكنولوجيا عنصرا حاسما في عملية التصنيع، لذلك سيكون من الصعب على الدول محل الدراسة تحقيق قدرة تنافسية للصناعة والمحافظة عليها على المدى الطويل ما لم يتم بناء قاعدة تكنولوجية صلبة للقطاع الصناعي؛
- **الالتزام بالمعايير العالمية للجودة:** فحتى تستطيع منتجات القطاع الصناعي الولوج الى الاسواق العالمية ومنافسة المنتجات المطروحة في هذه الاسواق يجب أن تتصف بالمواصفات القياسية الدولية، لذا لابد من وضع نظام دقيق لتقدير مدى تطابق مواصفات هذه المنتجات مع المعايير الدولية؛
- **تطوير البنية الاساسية الصناعية:** وهذا ما سيسمح بجذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي الى القطاع الصناعي، بالإضافة الى ازالة العراقيل والمشاكل التي تعيق الاستثمارات الصناعية؛
- **انشاء المناطق الصناعية:** حيث تعمل على توفير المرافق والخدمات اللازمة للنشاط الصناعي في موقع واحد، بالإضافة الى انها تعتبر حاضنات للاستثمارات وتبادل الخبرات، وتوفر فرص التكامل وتوطين التقانة، تحسين جودة المنتجات والخدمات وتوفيرها مما يؤدي الى توجه المستهلك للمنتجات المحلية بدل المنتجات المستوردة، كما سيتيح هذا فرص جديدة للتصدير ومنافسة السلع الاجنبية محليا و دوليا؛

–زيادة تمويل أنشطة البحث والتطوير الموجه نحو الانتاج الاقتصادي عامة والقطاع الصناعي خاصة، فبرامج البحث والتطوير قليلة جدا ان لم نقول منعدمة؛

–تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات بما يجعلها قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، ودعم منظومة الجودة والابتكار والتجديد وزيادة دعم انخراط المؤسسات الجديدة في منظومة الجودة والبحث والتجديد التكنولوجي؛

- **الارتباط بالأسواق العالمية:** لا يمكن تصور تنمية صناعية في عالم اليوم تجري بمعزل عن العالم، فوتيرة التقدم التكنولوجي ونطاقه يعنيان أن الانتصار في معركة التنمية مرهون بمدى القدرة على المنافسة في السوق العالمية، فالسوق العالمية لاتكتسب أهمية فقط من كونها قاعدة لنمو الصادرات الصناعية، بل لكونها أيضا المكان الذي نستمد منه معرفتنا بالتكنولوجيات الجديدة وبمدى الفرص المتاحة لنا لإقامة تحالفات صناعية؛
- **استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي:** فهو لا يعتبر فقط أداة لتمويل القطاع الصناعي بل وسيلة لتوفير التكنولوجيا والخبرة التقنية وتوثيق الروابط بأسواق التصدير العالمية، لذلك يجب تيسير مشاركة المستثمرين الأجانب في المشاريع المبرمجة وكذلك تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات العربية والمؤسسات الأجنبية الكبرى خاصة في مجالات البحث والتجديد، مع وإيجاد هياكل تساعد المستثمر الأجنبي على تخطي كل الصعوبات التي تعترضه في كافة مراحل إنجاز مشروعه؛

ومن اجل تحسين المناخ الاستثماري يجب:

- تسهيل حركة تدفق رؤوس الأموال الى جانب احداث اصلاحات اقتصادية؛

- توفير البنية الاساسية والتشريعات القانونية والتنظيمية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية؛
- الاهتمام بنقل المعرفة التكنولوجية.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد مثلت إيرادات المحروقات والجباية البترولية في الجزائر، ولسنوات عديدة مصدراً مهماً لتطوير المشاريع، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية، حيث العوائد كبيرة ومتعددة تشمل مراحل الحقل النفطي كافة، لتتعداها إلى ضرائب أخرى؛ كحق الدخول وحق الإيجار، وكذا الضريبة على الدخل؛ إذ تراجعت اليوم متأثرةً بتخفيض الإنتاج وانخفاض الأسعار، وفي ظل هذه الوضعية عمدت الجزائر الى تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي، إلا أن هذا النموذج لا يمكن أن يكوف حلا بمعزله، بل يجب أن يرفق بإجراءات وإصلاحات جريئة وصريحة أهمها:

- ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية الحالية، وضرورة التفاف القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حول هذا النموذج؛
- إعادة النظر في النظام المصرفي ومحاربة البيروقراطية وحل المشاكل المتعلقة بالعقار وتحسين مناخ الأعمال؛
- إعطاء الأولوية في الاستثمار للإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، مع ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي؛
- عدم ربط مسالة الإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب فقط، حتى يرقى النموذج المقترح إلى أن يكون خطة إستراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي؛
- ضرورة استدراك النقائص في النموذج المقترح بعدم تغييب العنصر البشري ومفهوم اقتصاد المعرفة، من خلال خطة اقتصادية تُبنى على المعرفة والرقمنة، كما يجب ان تستجيب الجهة التي ستتولى تنفيذ النموذج الاقتصادي للمعايير الرقمية والتقنية العالمية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

بالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال الفترة (2000-2015) بفضل الارتفاع القياسي في عائدات المحروقات إلا أنها لم تحقق انطلاقة حقيقية لتطوير الصناعات التحويلية، والخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، وتعتبر الصدمة النفطية التي تعرضت لها أسواق البترول الدولية والتراجع الحاد في صادرات المحروقات بداية من سنة 2015 أكبر دليل على ذلك.

ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق استراتيجية النمو غير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والمواد الأولية والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات لا بد من تطوير المؤسسات الصناعية وهيكلتها في إطار استراتيجية صناعية مبنية على تصدير المنتجات التامة الصنع وليس تصدير المواد الأولية، وفي هذا السياق ومن أجل تطوير الصناعات الجزائرية يجب الاهتمام بالبنى التحتية، زيادة على ذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يرتكز أساسا على تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع بتحسين الظروف الاجتماعية، زيادة الرواتب، الحوافز، رفع كفاءة العاملين من خلال تحسين برامج التدريب والتكوين مما يسمح بزيادة مستوى الإنتاجية والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمصانع وتحسين مستوى جودة المنتوجات المحلية للرفع من قدراتها التنافسية في السوق المحلية والدولية.

حاولت الدراسة المساهمة في إثراء الاستراتيجية الصناعية الجزائرية عبر تقديم جملة من الاقتراحات التي تشمل أساسا تحديد الفروع الصناعية الأكثر قدرة على تحقيق النمو وولوج الأسواق الخارجية، إضافة إلى الهياكل التي يمكن لها الاشراف على متابعة وتقييم السياسات الصناعية بفعالية أكثر مع التركيز على الإصلاحات التي يجب أن تشمل البيئة العامة للنشاط الاقتصادي من بنوك تجارية، سوق الأوراق المالية، شركات التأمين، مصالح الضرائب، العقار الصناعي، الهياكل القاعدية، إلى غيرها من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في الجهاز الإنتاجي الصناعي.

إن الحاجة إلى الإصلاحات المشار إليها سابقا، تتولد من نتائج التقييم الذي تم إجراؤه على أداء الصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة، والذي ميزه ضعف الاستفادة من الظروف الملائمة التي خلقتها برامج الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والتعمير، ما يحتم الوقوف لتحليل الوضع واستخلاص الدروس بشأن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على مواكبة النمو الكبير في جانب الطلب الكلي، والذي يعود أساسا إلى ضعف مرونة قطاع الصناعات التحويلية بسبب محدودية قدراته الإنتاجية وضعف التكنولوجيا المستخدمة، فالحكم بعدم قدرة الصناعة الوطنية على الاستفادة من الأوضاع المواتية محليا، يضع

صورة غير مطمئنة بشأن قدرته على الاستفادة من انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، وتراجع فرصها في أسواق الدول المنتمية إلى هذه الفضاءات، بل أن فرصها قد تتراجع محليا بسبب إمكانية عدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة في السوق الداخلي.

وفي هذا السياق فإننا نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وما تستند إليها من توصيات بهذا الشأن، فضلا عن الآفاق التي تشكل مجالات محتملة لمواصلته.

أولا: نتـــــائج البحث

- لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التموين واستخدام التكنولوجيات الحديثة وعدم تطويرها محليا، وهو الأمر الذي جعل أغلب الصناعات التحويلية تعتمد على استيراد المواد النصف مصنعة وتركيبها وتعبئتها دون اللجوء إلى الإنتاج الحقيقي المبني على استغلال الموارد الطبيعية والموارد الفلاحية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع؛
- يشير التطور الكبير للواردات إلى عجز القطاع الصناعي الجزائري على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور وارتفاع مستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية؛
- من خلال تحليلنا للقطاع الصناعي الجزائري لازال يسيطر عليه وبشكل كبير قطاع المحروقات، أما خارج المحروقات فأهم ما يميز الصناعات التحويلية هو ضعف الإنتاجية وعدم التنوع، الافتقار لمقومات الإنتاج بكميات كبيرة وضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة مما أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛
- إن بناء الاستراتيجية الصناعية لأي بلد يجب أن يكون عصارة تفكير واجتهاد نخبة المجتمع ولا يجب اللجوء إلى الحلول السهلة المتمثلة في اقتباس تجارب دول أخرى ومحاولة استنساخها لتطبيقها محليا، لأن الاستراتيجية الصناعية يجب أن تكون ملائمة لما يتوفر عليه المجتمع من قدرات مادية وبشرية وغير ذلك فسيكون مآله الأكيد هو الفشل.
- يمكن الحكم على التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية بالفشل، نظرا إلى الأوضاع التي آل إليها النسيج الصناعي الوطني وعدم قدرته على تلبية الحاجات الوطنية أو ولوج عالم التصدير في فروع صناعية محددة، وهو ما يثبت أن الاستراتيجية الصناعية المنتهجة فشلت في إحلال الواردات، والدليل على

ذلك هو حجم الواردات من المنتجات الصناعية التي تتزايد من سنة إلى أخرى، كما أنها فشلت في تعزيز الصادرات الصناعية لأن أزيد من 95% من الصادرات الجزائرية هي عبارة عن نفط وغاز؛

- لم تحقق اتفاقية الشراكة الجزائرية–الأوروبية الأهداف التي أنشئت من أجلها وهي تطوير القطاع الصناعي ودعم تنافسيته في الأسواق المحلية والدولية، حيث أصبحت الجزائر بموجب هذه الاتفاقية عبارة عن سوق لتصريف المنتجات الأوروبية، وهذا ما سيؤدي لا محالة إلى انهيار النسيج الصناعي الجزائري وتعميق حدة الأزمة التي يمر بها؛
- تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى السوق الإفريقية أفضل بديل لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، على اعتبار أن اقتصاديات هذه الدول تتسم بنفس خصائص الاقتصاد الوطني، ما يجعل فرص المنافسة أكثر إتاحة من غيرها.
- يعاني قطاع الصناعات التحويلية من هشاشة كبيرة وهو ما يترجمه حجم حصته في الناتج الداخلي الخام الذي لم يتجاوز 11,36% كمعدل خلال العشر سنوات الأخيرة، إضافة إلى ضعف مساهمته في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، والتي لم تتجاوز 6,15% كمعدل خلال نفس الفترة، ما يحتم اللجوء إلى استراتيجية جديدة لتدعيم موقع الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الوطني.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات:

1. **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن للسياسات الصناعية دور في تغيير الهيكل نحو الصناعات التحويلية التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع، حيث تم تأكيد صحة الفرضية من خلال ما اظهره واقع التجارب والممارسات الدولية الدور الحيوي لتدخل الدولة لإنجاز وقياده مسار التحول الهيكلي كمدخل وحيد لإصلاح المسار التنموي وتطوير القدرات واستدامه النمو، وذلك اعتماد على حزم السياسات الصناعية الحديثة، التي تهدف الى ضمان تحقيق التحول الفّعال من خلال التصميم المؤسساتي في استشراف الميزات الكامنة، ووضع سياسات مرنة متغيرة عبر الزمن، كما يجب إيلاء أهمية كبرى لبناء القدرات وتعزيز الإمكانيات لضمان التحول الهيكلي المستدام.
2. **الفرضية الثانية:** تم تأكيد صحة الفرضية حيث ان لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية يجب انتهاج وتفعيل سياسات صناعية تنبثق من سياسات صناعية شاملة من أجل نمو الصناعات التحويلية وتحقيق الاصلاح الاقتصاد. إضافة الى تطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام، تحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة المؤسسة الصناعية، ضرورة التخلي على الأنماط السلوكية غير التنافسية كالاعتماد على تصدير المواد الطبيعية في شكلها الخام الأمر الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة.

3. **الفرضية الثالثة:** تأكيدا لصحة الفرضية فإن استفادة الصناعات التحويلية من التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي، يمكن أن يمثل الأسلوب الأمثل لمواجهة اختلالات السياسات الصناعية السابقة. أعطى صناع القرار أهمية قصوى لبعض الصناعات الجديدة كصناعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات، ويرجع الاهتمام بمثل هذه الصناعات لإدراكهم بمدى ثقل تحمل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الوارد من البلدان المتقدمة نتيجة تآكل صادراتنا والتي تنحصر في الموارد الطبيعية (المحروقات).
4. **الفرضية الرابعة:** إن عدم انتهاج وضبط سياسات صناعية ملائمة يضعف من مساهمة الصناعة في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل الوطني للتخلص من التبعية للمحروقات. نظرا لما تشهده الصناعة الجزائرية حاليا مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق استراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك للانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات، وقد تم التركيز ضمن الاستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات الصيدلانية، وقد جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهمية القطاع و تناميه في الجزائر، إذ أصبحت منتجاته تغطي أكثر من 60 % من السوق المحلي وكذا إمكانيات التصدير المتاحة له. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

وعلى هذا الاساس لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية والتغيرات الاقتصادية الوطنية أن تستمر الجزائر في إغفالها لضرورة الأخذ بسياسات صناعية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، غير أنه لا يكفي تصورها وتحديدها لوحدهما بل يتطلب الحسم في التطبيق وذلك باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والضرورية لتجسيدها على أرض الواقع، فالتطبيق الصارم لها وفقا لما جاءت به من توجهات وأبعاد وسياسات سيسمح بتنمية العديد من الصناعات التي تشكل تكاملا فيما بينها، وتغطي السوق المحلي وتسمح باقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.

ثالثا: التـــوصيات

التنويع الاقتصادي أصبح حتمية وليس خيار بالنسبة للجزائر، فمواصلة تركيز الصادرات في قطاع اقتصادي وحيد (قطاع المحروقات) قد نتج عنه الكثير من الاختلالات المالية بسبب التقلبات المستمرة لسوق النفط وعلاقته بالتوازنات الدولية الجيوسياسية، وعليه يجب العمل وبسرعة لإعادة بناء اقتصاد متنوع مبني على قطاعات نشاط حيوية، وبالنظر إلى صعوبة تبني استراتيجية احلال الصادرات في وضعنا الراهن فإن منطق الواقعية يفرض تبني استراتيجية تصنيع هادفة لإحلال الواردات، مع البدء بالمنتجات الاستهلاكية التي

لا تتطلب تكنولوجيا متطورة ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ثم المضي تدريجيا في الاحلال إلى غاية إعادة تأهيل النسيج الصناعي الجزائري الذي تآكل بشكل كبير مع بداية ثمانينات القرن الماضي، ولإنجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات في الجزائر نقترح جملة من التوصيات نراها ضرورية في المدى القصير والمتوسط من أجل الاستفادة القصوى من هذه الاستراتيجية وتجنب بعض مساوئها الاقتصادية انطلاقا من تجارب الدول التي سبقتنا في تبني هذا النهج، ومن بين هذه التوصيات نذكر:

- إعادة بعث وتفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر قاطرة التنويع الاقتصادي؛
- توجيه عمل آليات خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**ANDI, ANSEJ, CNANC, ANGEM**) لاستهداف القطاعات الانتاجية المعنية بالإحلال وجعلها ذات أولوية في التمويل والمرافقة؛
- لتتمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها التنافسي في مجال الصناعات خارج قطاع المحروقات لابد من تشجيع البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات الصناعية، والتركيز على استخدام التكنولوجيات والأساليب الإنتاجية الحديثة مع تطويرها محليا، من أجل صنع منتوجات تنافسية وبأقل التكاليف؛
- لابد من تطبيق أنظمة الجودة الشاملة على كل المؤسسات الصناعية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام من أجل إنتاج سلع وفق متطلبات الجودة العالمية، وحتى تتمكن من الولوج إلى الأسواق العالمية والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- على السلطات العليا في البلاد مراجعة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق منطق (رابح–رابح)، وذلك بإرغام الشركاء الأوروبيين على الاستثمار الحقيقي في قطاعي الصناعة التحويلية والفلاحة والمساهمة الفعالة لتطويرهما؛
- فرض رسوم جمركية اضافية على المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي ومساعدة المنتجين المحليين على زيادة تنافسيتهم من خلال خفض الضرائب على الأنشطة الانتاجية؛
- بعث عمليات الخوصصة للشركات العمومية من أجل تحسين أداءها وإشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية في تنفيذ استراتيجية احلال الواردات؛
- خلق وتطوير مشاريع التصنيع الزراعي خاصة في ميدان الصناعات التحويلية، من خلال توفير الدعم الكافي والتجهيزات اللازمة للنهوض بقطاع السلع الغذائية وضمان الأمن الغذائي؛
- إعادة بعث وتأهيل قطاع النسيج الذي تضرر كثيرا بفعل المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة لدرجة أن الانتاج الوطني في هذا القطاع لا يغطي سوى 5% من الطلب المحلي؛
- اعتماد الأفضلية للسلع المحلية كمعيار أساسي في ميدان مشتريات الحكومة والصفقات العمومية؛
- تحسين بيئة الاعمال عبر القضاء على البيروقراطية وحماية الملكية الصناعية والتنافسية وضمان حيادية الجهاز القضائي أثناء فصله في المنازعات التجارية؛

- إعادة تنظيم العقار الصناعي عبر إنشاء شركات مساهمة لتسيير المناطق الصناعية، مع العمل على خلق أقطاب صناعية جهوية متخصصة، حسب مؤهلات كل منطقة؛
- العمل على إعادة توجيه التجارة الخارجية باتجاه الدول الافريقية والعربية، حيث يمكن للصادرات الصناعية أن تحصل على ظروف منافسة أفضل، وإعادة تنظيم التجارة داخليا عبر تطوير قدرات الهيئات المكلفة بالمراقبة وتشديد العقوبات المتعلقة بالتجارة الموازية والسلوكيات غير القانونية؛
- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية المتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، تعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه؛
- أهمية سرعة تكثيف تعاون القطاعين العام والخاص وفهم قواعد أنظمة منظمة التجارة العالمية لتطبيق أمثل للسياسات؛
- ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأننا لاحظنا تضخيم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى بالإضافة للتأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليفه، ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية التي تعد حجر الزاوية في الحكم الراشد، ويتطلب الاصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي أن يشمل دعم القطاع المدني ويواجه الفساد بجدية وحزم ولا يتساهل مع أي كان؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في المشروعات الصناعية ذات المزايا النسبية والتي تشمل الصناعات البترولية، المشروعات البتروكيماوية، المشروعات الصناعية لإنتاج البلاستيك والمطاط، صناعات المعدات والأجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية؛
- أهمية تعزيز مهارات ونوعية القوى العاملة الوطنية من خلال تناسب مخرجات مؤسسات التعليم مع احتياجات الشركات الصناعية ومن ثم وضع برامج تدريب صناعي وإداري حسب الاختصاصات المطلوبة؛

رابعا: آفاق البحث

حاولنا من خلال بحثنا هذا وضع تصور لأهم السياسات والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي الجزائري، الأمر الذي فتح لنا آفاقا جديدة تطرح نفسها كإشكاليات وتساؤلات تصلح أن تكون مواضيع لدراسات وبحوث مستقبلية، والتي نقترح منها ما يلي:

1- دور السياسات الصناعية في تطوير وتأقلم الصناعات التحويلية بعد الدخول الكلي في النظام التجاري العالمي الجديد؛

2- دور إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في رفع تنافسية الصناعة الجزائرية بشكل يدعم الصادرات ذات الميزة التنافسية؛

3- استراتيجية غزو السوق الافريقية والسياسات المقترحة للاستفادة من الخط الحريري الصيني؛

4- تأهيل العنصر البشري وكيفية الاستثمار فيه في ظل اقتصاد المعرفة.

" تم بحمد الله وتوفيقه "

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت– لبنان – (1997) .
2. إبراهيم حسن العزي ، نزار عباس الربيعي، **الصناعة التحويلية وتباين معدلات النمو الإقليمي (تجربة الأردن)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (9)، العدد (31) ، (2002).
3. الإبراهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.
4. أحمد الكواز ، **السياسات الصناعية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
5. أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر،1998.
6. إيلي يشوعي، **صناعة لبنان:سياسة خاطئة واستراتيجيه ضائعة**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان،1995.
7. بامخرمة أحمد سعيد ، **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية ،ط2، 2001.
8. حسن عبد القادر صالح، **مدخل الى جغرافيا الصناعة** ، الطبعة الاولى دار الشروق للنشر والتوزيع، 1985.
9. حسن فتح الله سعد، **التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ودراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
10. خالد مصطفى قاسم، **الطاقة الإستيعابية للإستثمار بين التقويم و إستراتيجيات التصنيع**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006.
11. خليل حسين ، **السياسات العامة** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 .
12. رشيد محمد رشيد، **استراتيجية مصر للتنمية الصناعية الصناعة قاطرة التنمية**، وزارة التجارة والصناعة، مصر.
13. روبرت ب. كارسون، ترجمة دانيال رزق، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات ومابعدها**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1993.
14. الصباخي حمدي، **مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، 1983.
15. صقر عمر، **العولمة وقضاياااقتصادية معاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
16. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
17. عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
18. عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، الإسكندرية، 1999.
19. عباس علي التميمي، **النمو الصناعي في الوطن العربي**، مديرية مطبعة الجامعة – الموصل ، 1985.
20. عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003 .
21. عبد المطلب عبد الحميد.**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) (ج02)**، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية، 2003.
22. العفوري عبد الواحد، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2000.

23. العقون زهرة، فيكارشة سفيان، **أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق مقارنة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر**، الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري، الجزء الأول، جامعة الاغواط، مارس 2021.
24. العيسوي ابراهيم، **الجات وأخواتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001.
25. ماري حمزة علوان ، **سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص** ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، كانون الثاني– يناير 2001.
26. محمد أحمد عوض، **الإدارة الاستيراتيجية، الأصول والأسس العلمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
27. محمد زكي الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة – بيروت، 1970، الجزء الأول.
28. مصطفى سلامة، **قواعد الجات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.
29. نواف أبو شمالة، **السياسات الصناعية الحديثة في بذارب الدول الدتقدمة والناشئة**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 139، 2017 .
30. هاجن افيريت، **اقتصاديات التنمية**، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
31. يعقوبن صليحة، **واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد**، كتاب جماعي بعنوان " القطاع الصناعي في الجزائر ... الواقع والرهانات المستقبلية"، الجزء الأول، جامعة الأغواط، 2021.

ثانيا.الرسائل والأطروحات

1. انمار أمين حاجي، **التصنيع والتغييرات الهيكلية في بلدان نامية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للفترة** (1970–1992) أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل، 1996.
2. بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
3. جميلة معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة،2004/2003.
4. حبارك سمير، **تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها** مع دراسة حالة الجزائر 1990–2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001–2002.
5. حطاب موراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة** دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
6. زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
7. زرقين عبود، **تحليل وتقييم منهجية إختيار السياسات الصناعية وإنعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008.
8. زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006، ص179.
9. سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر، 2004.
10. شوفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية**، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

11. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،2004،
12. عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011.
13. عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
14. قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر للفترة2006/1978**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2008/2007.
15. قصابي شعبان، **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية جامعة المسيلة، 2019.
16. لعمرية لعجال، **اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر1،باتنة ،2017.
17. مازن حسن محمد الباشا، **اثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الاردن**، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل،2001.
18. متناوي محمد، **المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرفقة على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
19. محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة** دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2012-200، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014.
20. محمد مكرد الصلوي، **الصناعة التحويلية في اليمن**، الواقع و أفاق المستقبل، رسالة ماجستير – جامعة البصرة، تموز 2002.
21. محمد وحيد حسن حديد، **تحليل هيكل القطاع الصناعي التحويلي في سوريا والأردن للمدة 1995-2002**، مذكرة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2006.
22. وليد أحمد صالح العطاس، **دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009.
23. يعقوبن صليحة، **العولمة آثارها على القطاع الصناعي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

ثالثا.المقالات والدوريات

1. احمد خليل الحسيني وكريم سالم حسين، **تحليل هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (4) ، العدد(3) – 2001.
2. أحمد صالح، **السياسة الصناعية والتحول الهيكلي**: مدخل للاستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد الثاني-2017.
3. براي الهادي، خليل عبد القادر، **استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر** دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد06، العدد02، جامعة المدية،2018,

4. بن عزة محمد وشليل عبد اللطيف، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 05 أفريل 2014.
5. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكمية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد5 ،2017.
6. زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، **دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
7. زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، جامعة بسكرة، 2003.
8. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، العدد السادس، الجزائر.
9. صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الأول، جامعة سطيف، 2001.
10. عبد الحميد زعباط، **الشراكة الاوروموتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.
11. علي لزعر و بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس جوان 2009.
12. عياش قويدر، براهيمي عبد الله، **اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 2 سنة 2005.
13. قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.
14. كمال عايشي، **دور نظرية الإزو الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، ديسمبر 2009.
15. محمد بن مراد، **التفكيك التعريفي مع الاتحاد الاوروبي**، جريدة الخبر، العدد 6697، 2012/4/26.
16. مهدي العبيدي، **محاورة عن دور التنمية الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية**، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد الثالث – تموز 1984 .
17. ميسوم طالبي ، **دراسة تقييمية لبرامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة و توفيرها للشغل خلال الفترة 2000-2014** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية ،العدد29 جامعة زيان عاشور بالجلفة.
18. ناجي التوني، **آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية**، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد20، سنة2002.
19. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر–بين الواقع والتجسيد–**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، عدد10، 2017.
20. هاشم هاتف عبد الكاظم، **تحليل قياسي لهيكل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية العراقي باستخدام دالة الإنتاج اللوغارتمية المتفوقة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(3)، العدد (3) ، (2000) .
21. الهاشمي جعبوب، **ليس هناك إلا خطوة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية**، جريدة Liberté–économie الصادرة:2007/02/07،الجزائر.

22. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الخامس – يناير 2020، مصر.
23. يحياوي ليلى، زغيب شهرزاد، **آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،2003.

رابعا.المداخلات.

1. خياري زهية، شاوي شافية، **القدرة التنافسية للصناعات التحولية الجزائرية**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية.
2. دراسات اقتصادية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات ، العدد 17، أكتوبر 2010.
3. سميحة جديدي، **السياسات الصناعية الحديثة:** تعزيز الميزة النسبية الديناميكية كمدخل للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية مع الإشارة إلى تجربة الصين، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، 02. 03ديسمبر 2019.
4. صالح يوسف دردير، يوسف، دردير صالح، "**لمن تشجيع الاستثمار وأهم الحوافز في الجماهيرية العظمى ودول أخرى**"، مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي، طرابلس، 2006 .
5. عبد القادر بودي، محبوب مجوصي، **الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، يومي 23-2005/04/24، المدية.
6. غانم جلطي، **دور الدولة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سعيدة، 14-2004/12/15.
7. كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، **واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر - دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية -**، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 07/06 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة "2".
8. مفتاح صالح، بن عبيد فريد، **واقع وافاق تأهيل المنظومة المصرفية في الجزائر، سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات** – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-، بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

خامسا. التقارير والقوانين.

1. أحمد أويحيى، بيان السياسة العامة، مجلة مجلس الأمة، العدد 44، ديسمبر 2010، الجزائر.
2. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 يوليو 2006.
3. أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ بـ 1994/10/17 المتضمن صلاحيات وسير وكالة ترقية الاستثمارات دعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية العدد 67 بتاريخ 1994/10/19.
4. برنامج الاستثمارات العمومية 2014/2010، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz
5. برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، جويلية 2004، مجلس الأمة- الجزائر.
6. برنامج دعم النمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول.

7. بوحنيك عمر، **تقرير عن وضع الملكية الصناعية في الجزائر**، تقرير مقدم في الاجتماع الإقليمي العربي المشترك بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة الدول العربية، الدوحة،2002.
8. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، برئاسة رئيس الجمهورية، 24 ماي 2010.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ،2001
10. عبد العزيز بوتفليقة، النص الكامل لكلمة رئيس الجمهورية للمشاركين في الجلسات الوطنية حول استراتيجية سياسات الإنعاش و التنمية الصناعية، قصر الأمم، الجزائر.
11. قانون الجمارك الجزائرية 2005.
12. المادة 07 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 2001/08/20 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة بـ 2001/08/22.
13. مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2003.
14. الندوة الوطنية للتلفزيون الجزائري، ندوة مع وزير التجارة حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، 2006.
15. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
16. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014.
17. مرسوم تنفيذي رقم 205-15 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 13 شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015
18. عبد الوهاب بوكروح، النموذج الإقتصادي الجديد: توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع؟، جريدة الجزائر اليوم عدد6: 2017/04/10

المراجع باللغة الأجنبية

1. A KERAMANE.Y.BENABDELLAH, **Profil pays du femis** , Algérie, femis 2006.
2. Dani Rodrik, **Industrial policy for the Twenty-First Centry**, Discussion Paper Series Number 4767 Centre For Economie Policy Research November 2004.
3. Lin. Justin Yifu, **Industrial Policy Revisited**: A New Structural Economics Perspective, China Economic Journal, Vol. 7, No. 3, 2014.
4. Raphael Kaplinsky, Mike Morris, Thinning and thickening: Productive sector policies in the era of global value chains, **The European Journal of Development Research**, 2016.
5. Mehdi SHafaeddin, **Is Industrial policy Relevant in the 21 century?,** Third World Network, Malaysia, 2008,
6. Gary Gereffi, **A global value chain perspective on Industrial policy and development in Emerging markets**. Duke J. Comp. & Int'l L. 24 (2013).

7. CNES, Rapport national sur le développement humain, PNUD, 2006.
8. Chambre Algérienne du commerce et d'industrie (CACI), Mutations, Revue publié par la (CACI), N°39, JAN2002.
9. Ministère des finances, "conjoncture à fin décembre 2001", www.finance-Algeria org.
10. Banque d'Algérie, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014.

11. ONS, ACTIVITE INDUSTRIELLE, Collections Statistiques N° 218/2020, Série E : Statistiques Economiques N° 105.
12. O.N.S, Collections Statistiques N° 182/2014, Série E : Statistiques Economiques N° 75.
13. O.N.S, Collections Statistiques N° 214/2019, Série E : Statistiques Economiques N° 101.
14. O.N,S"L'Algerie en Quelques Chiffres, "Résultats (1990,1995,1998,2003)
15. O.N.S : L'Algérie en Quelque Chiffre, Résultats 2003,2005.
16. http://www.cg.gov.dz/dossiers/plan_relance.htm. Bilan du programme de soutien de la relance économique, appui aux réformes, Septembre 2001 à Décembre 2003
17. www.premier-ministre.gov.dz juillet 2010 Le plan quinquennal 2010-2014بوابة الوزير الأول
18. www.peremeir-(minstre.gov.dz/arabe/mesia/pdf/textereference/texteEssentiels/prog Bilan)
19. www. algerie-dz.com/article453.html
20. http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord_d'association.htm اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر
21. http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1083 المحاضرة 08، مقياس اقتصاد جزائري، علوم اقتصادية، ليسانس 2، المركز الجامعي ميلة، 2021/2020، ص4.
22. http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016